منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية سلسلة دارسات تاريخية - 14

يفرن

دراسة في جغرافية المدن

تأليف الدكتورة : **فاطمة محمد سليمان المعلول**
عضوة هيئة التدريس بجامعة الجبل الغربي - يفرن

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف
حقوق الطبع والنشر والتوزيع متاحة
لكل من يستطيع طباعة ونشر وتوزيع هذا الكتاب
مؤسسة تاوالت الثقافية 2006
http://www.tawalt.com/

تنبيه

قامت مؤسسة تاوالت الثقافية بإعادة رسم تخطيط وتصميم جمع الخرائط والجداول المرفقة وظل بعض الجداول والخرائط التي لم نتحصل عليها لإعادة رسمها وسوف نرفقها تباعا في حين ورودها

مقدمة

نحن نعيش في عالم يفوق سكانه من الحضر نظرائه في الريف لدرجة يمكن القول معها أنه في غضون العشرين السنة القادمة سيعيش معظم سكان العالم في أماكن حضارية[1]، في الوقت الذي سيهجر فيه سكان الريف مكان سكنهم للعيش في رحاب المدينة، وربما يأتي اليوم الذي يصبح فيه أهل الريف مدنيين.[2] الأمر الذي يجعل من جغرافية الحضر أو المدن من أكثر فروع الجغرافية ديناميكية في مجال البحث،[3]على الرغم من أن هذا الفرع يعد من الفروع الجغرافية الحديثة النشأة الذي ترجع إلى بداية هذا القرن استمرارا لقيام الثورة الصناعية إلا انها تطورت تطورا ملحوظا في خلال فترة وجيزة مقارنة مع باقي فروع الجغرافيا الأخرى، ومر بمراحل تطور هائلة، ولعل أكثر المراحل ديناميكية هي التي يمر بها في الوقت الحاضر مما يستدعي محاولة اللحاق بهذا التطور.

حظي هذا الفرع من العلوم باهتمام كبير من قبل العديد من المختصين، لم تقتصر دراسة الحضر على الجغرافيين إذ سبق أن تناوله الديموغرافيون وعلماء الاجتماع وغيرهم.[4]

واهتمت بعض العلوم اهتماما خاصا بالمدينة في أبحاثها ودراستها، كعلم الاجتماع والانتربولوجيا وعلم التخطيط والجغرافية، فالمدينة ظاهرة اصطلح عليها الناس منذ زمن طويل إلا أن تناولهم لهذه الظاهر لم يكن متفق عليها، لدرجة أن الجغرافيين لم يختلفوا على ظاهرة كاختلافهم على إعطاء تعريف شامل للحضر والمدينة بشكل خاص، فكل منهم كانت له نظرته الخاصة به فقط واجتهد المختصون كثيرا في وضع تعاريف ومفاهيم لكل من الحضر والمدن وتعددت هذه المفاهيم، فعرف التحضر على

1 - سعد خليل القذيري، التحضير والتخطيط في ليبيا، منشورات مكتبة العمار والاستثمارات الهندسية، بنغازي، 1992م ، 34.
2 - عبد الفتاح وهيبة، جغرافية الإنسان، دار النهضة العربية، ص 15.
3 - محمد السيد غلاب، ويسرى الجوهري، جغرافية الحضر، الإسكندرية، منشأة العمارة، د.ت،1991م، ص5.
4 سعد خليل القذيري،مرجع سابق،ص25.

انه عملية تنقل إلى الحضر أو انتقال إلى المدن والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن وما يرتبط بذلك من تغير في الأنماط السلوكية.[1] كما يعني التحضر التمدن وهو زيادة تناسب السكان الذين يقطنون في منطقة حضرية.[2]

وظهر الحضر وتجسد في(المدينة) منذ حوالي ستة آلاف سنة في منطقة الشرق الأدنى ومن بعدها دول البحر المتوسط.[3]

كما عرف النمو الحضري بأنه عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدينة وتسيطر عليه الأفكار المدنية.[4]

أما بخصوص المدينة فيعد التعريف الذي وضعه (ماركسر سور) من أكثر التعاريف شمولية إذ عرف المدينة على إنها محلة يعيش فيها مجتمع مستقر وغالبا ما يكون ضخم العدد كما أن كثافته مرتفعة، ولا يعتمد كل أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة، وهي في نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم،[5] وعرف المدينة على أنها مركز التركز السكاني والعمل والترفيه.[6]

إلى جانب هذه فالمدينة نقطة التقاء الإنتاج والاستهلاك لكل من سكان الريف والحضر على السواء، والمجتمع الريفي هو القاعدة التي ترتكز عليها مجتمعات الحضر، فالمدينة تستمد مبررات نشأتها من منطقة تابعة لها تعتمد عليها في توفير الخدمات المختلفة.[7]

وتعد المدينة قمة التحضر والحضارة فهي عبارة عن عمران بشري صنعه الإنسان مدفوعا بنزعته الاجتماعية.[8]

وقد عبر ابن خلدون بقوله إن الإنسان مضطر إلى الاجتماع بغيره حتى تحصل الهيئة الاجتماعية، ثم اتخذ السور والخندق فتكونت المدن.[9]

1 - نفس المرجع،ص24.
2 - نفس المرجع،ص25.
3 - عبد الفتاح وهيبة، في جغرافية العمران، بيروت،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980م، ص38.
4 - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية العمران،دار المعرفة الجامعة 1983م،ص59.
5 - عبد الفتاح وهيبة،مرجع سابق،ص518.
6 - فتحب محمد أبو عيانة، مرجع سابق،ص 60.
7 - محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعة 1991م، ص162.
8 - على الحواث، التخطيط الحضري، سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ص14.
9 - علي الحوث، مرجع سابق، نفس الصفحة.

وعرفت الأقطار العربية المدينة على إنها محلة أو مستوطنة تتراوح في الحجم من 5000-10000 نسمة.[1]

والمدينة تتكون وتتشكل وتقوي وتضعف وتعلو وتهبط وتتسع وتنكمش ويطل فجرها وتغرب شمسها وتمر بمراحل تنمو خلالها لتصل إلى أعظم درجات القوة فهي ليست مجرد شيء صامت مكون من شوارع ومنازل ومباني وإنما هي كائن حي يتطور وينبض بالحياة[2] أي ينمو ويكبر ويموت.

وتتميز المدينة بأنها مكان لتأدية مجموعة من الوظائف وربما البعد الوظيفي مبرر وجود المدينة[3] وغالبا ما تتعدد الوظائف فلم تعد لمدينة اليوم وظيفة واحدة كما في الماضي وحتى إن وجدت فهي على نطاق ضيق جدا، وتتدرج الوظائف من المدن الصغيرة إلى مدن العواصم،[4] كما تتميز المدينة باختلاف مبانيها واكتسابها مظهرا حضاريا يميزها عن الريف.

ونمت ظاهرة الحضر بشكل كبير جدا نتيجة عوامل ساعدت على ذلك، فاخذ سكان المناطق الحضارية في الزيادة بسبب عاملي الزيادة الطبيعية وهجرة سكان الريف، فعملية التحضر هي المسئولة عن تحول القرية إلى المدينة، فنشأة المدن بعد أن تفرغ العمال الزائدون لوظائف ثانوية ومن يتحرر جزء من سكان الإقليم من العمل الزراعي ويقطنون المدينة للعمل في مهن أخرى كالصناعة والتجارة، والتي تتجمع في المركز الحضري، ومع زيادة في معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة ارتفع معدل سكان المدن بشكل كبير جدا.

فتضاعف سكان المدن ما بين سنة 1950 إلى 1980 وسيتضاعفون مرة أخرى بحلول عام 2000.[5] واليوم يفوق عدد السكان الذين يعيشون في المدن سكان العالم قبل 170سنة مضت.[6] ونما سكان الحضر في البلاد العربية نموا كبيرا خلال العقود الثلاثة الأخيرة وذلك من خلال عاملي الهجرة الوافدة والزيادة الطبيعية.[7] فأصبح أكثر من ثلث

1 - سعد خليل القذيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مرجع سابق، ص310
2 - محمد السيد غلاب،و يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص 24.
3 - سعد خليل القذوري،التحضر،تحرير،الهادي أبو لقمة، سعد القذيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995م، ص437.
4 - محمد السيد غلاب، يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص18.
5 - فتحي محمد أبو عيانة، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار النهضة العربية ص111.
6 - سعد خليل القذيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مرجع سابق، ص 34.
7 - فتحي محمد أبو عيانة، مشكلة السكان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 113.

السكان يعيشون في المدن الأمر الذي جعلها تتفوق على الكثير من دول جنوب و جنوب شرق وشرق أسيا. وهذا الأمر ليس غريبا خصوصا عندما نعرف أن معدل نمو سكان المدن في الوطن العربي خلال الفترة من سنة 1960 إلى 1980 وصل إلى 0,9%[1] وسيستمر بكل تأكيد.

فظاهرة النمو الحضري السري في الوطن العربي تلقى عبئا على أجهزة التخطيط. وشهدت ليبيا تطورا سريعا في نسبة سكان الحضر. فهي من بين الدول العربية التي أخذت معدلات الحضر تنمو فيها بشكل كبير جدا. منذ بداية اكتشاف النفط. في أواخر الخمسينات،[2] مما أدى إلى خلق مشاكل تمثلت في الازدحام. والتلوث. والزحف على الأراضي الزراعية وتجاوز حدود المخطط. والقضاء على الأراضي المفتوحة أو الحدائق التي تعد رئة المركز الحضري. فهذه الأمور جعلت البلاد في حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول كل مدن البلاد وخاصة تلك المدن الصغيرة التي لم تنل حظها من الدراسة والبحث الذين نالتهما المدن الكبيرة كمدينتي طرابلس وبنغازي مثلا.

ومدينة يفرن من بين المدن التي كان حظها في مجال الدراسة بسيط ولا يستحق الذكر. فهي في أمس الحاجة إلى دراسة عامة يتم من خلالها معرفة سلبيات وإيجابيات مخطط المدينة الذي بدأ في تنفيذه لأول مرة بداية الثمانينات وبالتحديد عام 1984م ومحاولة العمل على إخفاء السلبيات أو الحد منها والرفع من مستوى الايجابيات وتحويلها إلى مركز مهني بين مدن الجبل الغربي كلها فهي مدينة جميلة ذات طقس جميل وطبيعة خلابة إلى جانب احتضانها مجموعة من المعالم السياحية الرائعة. وتعد مدينة يفرن ثاني مدن الجبل ارتفاعا بعد مدينة غريان وتصل أعلى قمة إلى حوالي 745 متر فوق مستوى سطح البحر وبهذا تكون أعظم ارتفاعا مقارنة بمدينة شحات التي تعد أعلى مدن الجبل الأخضر ارتفاعا.

هذا وستكون هذه الدراسة الشاملة هي الأولى من نوعها فيما يخص المدن الجبلية في ليبيا التي لم تحظ أي منها بدراسة متكاملة.

1 - فتحي محمد أبو عيانة. نفس المرجع. ص 115.

2 - سعد خليل القذيري. التحضر. مرجع سابق. سنة 407.

- محمد سيد غلاب. ويسرى الجوهري. مرجع سابق. ص 19.

24 - منصور محمد البابور. القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضارية الصغيرة. مجلة قاريونس العلمية. بنغازي. العدد الأول. 1988م. ص 39.

الفصل الأول

البيئة الطبيعية

1 - الموضع

تنشأ المدينة عادة في موضع ما وتنمو فيه استجابة لظروفها المحلية من جهة ولأهمية موقعها العام من جهة أخرى، وتقوم المدن في أماكن معينة لتؤدي وظائف مميزة يتغير نوعها بمضي الزمن استجابة لطبيعة المكان الذي تقوم عليه، ويلعب موضع المدينة دورا كبيرا جدا في توفير الحماية لها، إذ جرت العادة وحتى وقت ليس ببعيد على اختيار موقع تكثر فيه الموانع والعقبات الطبيعية أمام المهاجمين، وتتمثل في:

الأنهر والمنحدرات الشديدة ورؤوس التلال

اختيار الموضع قد يتعارض مع الوظائف التي تؤديها المدينة كالتجارة مثلا فموضع يفرن على رؤوس التلال شديدة الانحدار اثر على نوع الوظائف فسمح بتلك التي تتناسب وطبيعة المكان، وحرمها من وظائف أخرى كثيرا ما تقترن بمدن المناطق السهلية إضافة إلى شبكة المواصلات التي تشكلت بناء على طبيعة المنطقة المتضرسة، وتقوم طرق المواصلات في مثل هذه المناطق في المواضع التي يسهل فيها تخطي هذه الموانع وتجاوزها، فموقع مدينة يفرن على مجموعة من الأدوية أظهرها في صورة تجمعات عمرانية منفصلة تفتقر إلى مظهر التواصل وبالذات في اتجاهي الشمال والغرب خلافا لما تم صوب الشرق والشمال الشرقي لاختفاء ظاهرة الانحدار الشديد مما أكسبها مظهر الشريط الطولي.

2 - مظاهر السطح

تقع مدينة يفرن التي تقدر مساحتها بـ239 هكتارا في منطقة متضرسة يصل ارتفاع أعلى نقطها 745 مترا فوق مستوى سطح البحر،مع الإشارة إلى أن منسوب الارتفاع المشار إليه يأخذ في الزيادة التدريجية حتى يصل إلى 837 مترا عند منطقة تغرنة على بعد 60كم إلى الشرق من المدينة حيث تزداد حدة التضرس، علما بان ارتفاع منطقة يفرن ككل يقل كلما اتجهنا إلى الشمال ليصل عند قدم الجبل إلى 300 ،200 مترا فقط وهو ارتفاع الشريط الجنوبي لسهل الجفارة.

علما بان أهم ما يميز موقع المدينة هو التقطع الشديد الناجم عن اثر الأودية القصيرة الشديدة العمق مثل وادي الرومية الذي يقسم المدينة عند بوابتها الغربية ووادي الزيتون الذي يخترق محلة القراديين إحدى المحلات الإدارية ويقسمها إلى قسمين واضحين كما

ينحدر وادي الأثل شمال شرق المدينة نحو سهل الجفارة. كما تتقطع بعض أحيائها، بجروف ومسيلات قصيرة يطلق عليها الأهالي تسميات محلية جميعها ذات أصل أمازيغي أشهرها (تاجرا، وسوف انبار، وبوزلي، والمالحة) علما بأنها مسيلات ضحلة وجافة معظم أيام السنة.

3 - جيولوجية المنطقة

يعد الجبل الطرابلسي الظاهرة المورفولوجي البارزة في القسم الشمالي الغربي من البلاد لاتسامه بتنوع في معالمه واحتفاظه بأشكال يستشف منها معلومات عن الماضي الجيومورفولي ومن المحتمل أن اكتمال ظهوره فوق منسوب البحر يرجع إلى الايوسين الأسفل بعد أن بدا تطوره الجيومورفولي في أوائل عصر الايوسين حيث ارتفع الجزء الغربي بدون التواء ظاهر وحدة تقوس اخذ شكل ثنية محدبة فسيحة في منطقة الخمس. وفي الشمال يشرف بحافة هضبية متقطعة ومتباينة الارتفاع تظهر في شكل قوس وتمتد الحافة على طول مسافة تقدر بنحو 320 كم علما بان واجهة الجبل لا تظهر بشكل حافة في جزء من قطاعه الشرقي الذي يبدأ مع خط طول غريان 13 شرقا ويستمر حتى النهاية الشرقية للجبل، ويظهر في الجزء الغربي بحافة شديدة الوضوح لمسافة حوالي 9كم بعدها يظهر قسم كبير من الواجهة وقد تأكل وتمزق بشدة، هذا الأمر يجعلها تختفي وتحل محلها مجموعة كبيرة من التلال المنخفضة التي تحصر بينها بعض الأودية ويتناقص ارتفاع الحافة الجبلية بداية مع القطاع الشرقي إلى خط طول يفرن من 600متر إلى 200 متر، كما تقل حدة التضرس من 300 متر إلى اقل من الثلث ويحتوي هذا الجزء على بعض الصخر النارية القاعدية المتداخلة في الجزء الجنوبي الغربي التي ترجع إلى أواخر الزمن الثالث علما بأن أهم ما يميز مجاري الأودية في هذا القطاع الاستقامة الكاملة مقارنة بالاتجاهات الأخرى وبالذات في لاتجاه الشرقي.

لقد تعددت الآراء فيما يخص التطور الجيومورفولوجي لحافة الجبل إلا أن أكثرها شمولا التفسير الذي أورده [1]* ليبارينى (Lipparini) والذي يمكن إجماله في النقاط التالية:

1 - استطاعت عوامل التعرية في فترة ما قبل الميوسين أن تنشى سهل الجفارة وتخلق حافة جبلية مواجهة للشمال ثم أخذت في التراجع إلى الجنوب من خط عرض العزيزية، بعد حدوث الاضطراب التكتوني على امتداد ما عرف بعيب العزيزية الذي تلاه هبوط في القسم الشمالي من سهل الجفارة وتقدم البحر جنوبا حتى وصل إلى حافة

1* تبلغ أعلى قمة حوالي 981م حسب ما جاء في الأطلس الوطني الجماهيري 1978م، وهي منطقة العربان عند عرض 30 شرقا.

شكل رقم (1) الموقع الجغرافي

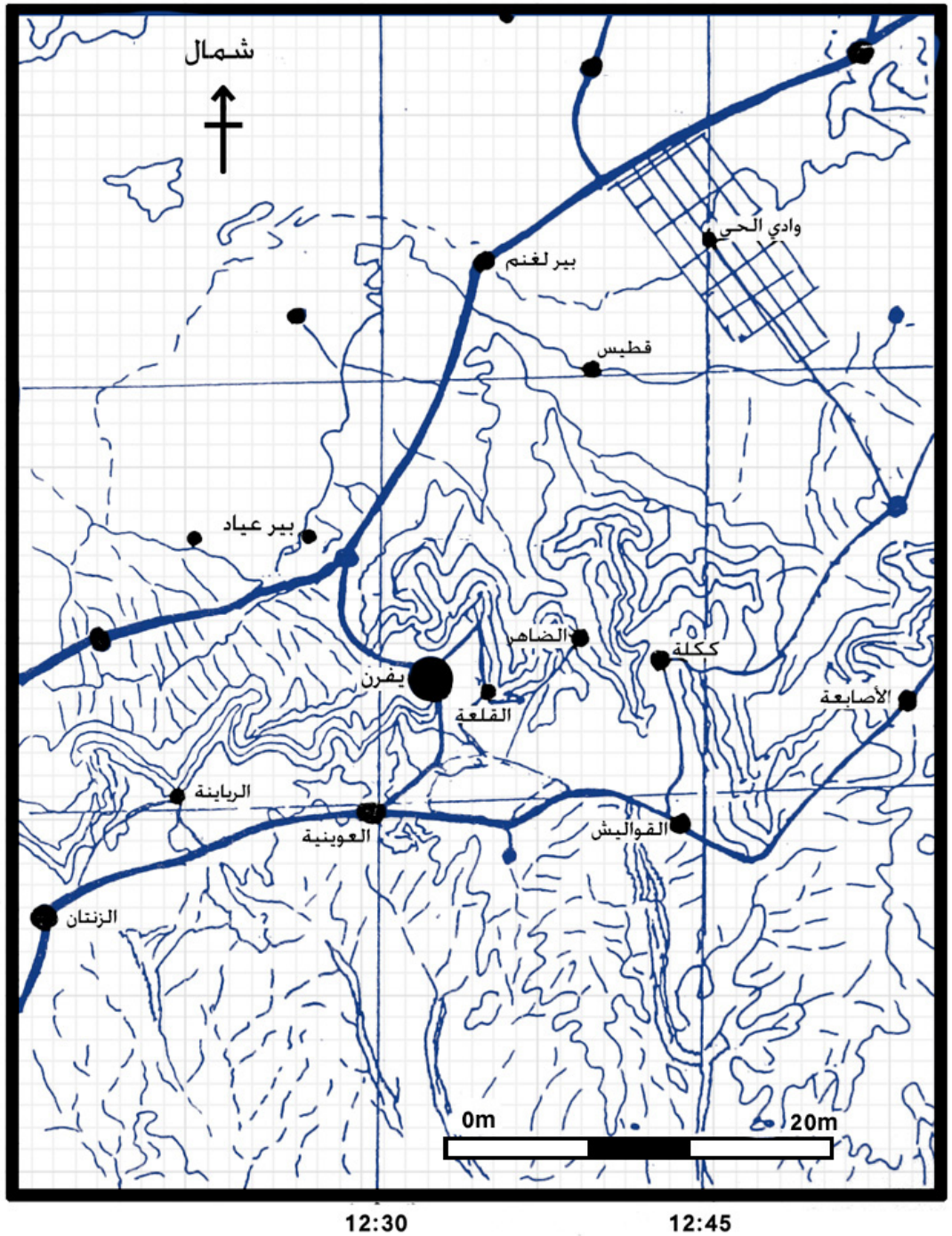

أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مؤسسة بوليسيرفيس العالمية بلدية يفرن، التقرير النهائي من المخطط الشامل، رقم ط. ن. 71-1980 ص5

العيب المشار إليه. ونجمت عنه ترسبات بحرية فوق القسم الهابط من السهل .

2 - أثناء عصر الميوسين والعصور التي تلته استمرت حافة الجبل في التراجع نحو الجنوب حتى وصلت إلى امتدادها الحالي. إذ أظهرت الدراسات والأبحاث التي قام بنشرها مركز البحوث الصناعية سنة 1975 م أن منطقة يفرن تسودها الصخور الرسوبية التي تتراوح أعمارهم ما بين الحقب الجوراوي والزمن الرابع. حيث تم تقسيمها إلى عدة تكوينات التالية بدءا من الأقدم انتهاء بأحدثها:-

1 - تكوين بئر الغنم

تعتبر صخور تكوين بئر الغنم من أقدم التكوينات التي تظهر في منطقة الدراسة وبالتحديد في الأجزاء الشمالية الشرقية والغربية من واجهة الهضبة حيث يصل سمكها إلى أكثر من 200 متر وتتألف من ثلاثة أعضاء رئيسية تعرف بمجموعة جبس بئر الغنم وتتمثل في عضو الجفارة وعضو بو النيران وعضو الابرق إذ تحتوي جميعها على طبقات سميكة من الجبس والإنهدريت تتخللها طبقات من الحجر الجيري والدولوميتي وطبقات من الطفلة والطين الأحمر.

2 - تكوين تكبال

يظهر هذا التكوين الذي سمكه ما بين 30الى35 مترا في الجزئين الشمالي الشرقي والغربي من منطقة الدراسة. حيث يعلو تكوين بئر الغنم مباشرة في منطقة قدم الجبل ويتكون من الحجر الجيري والمارل مع تداخلات من الطين ذات اللونين الأخضر والأصفر المخضر كما يشتمل على بعض البقايا الحيوانية.

3 - تكوين ككلة

تعلو صخور هذا التكوين صخور تكوين تكبال. ويظهر بالواجهة الجبلية حيث يتم تقسيمه إلى ثلاثة أعضاء ممثلة في عضو خشم الزرزور. وعضو شكشوك. وعضو الرجبان.

أ -عضو خشم الزرزور

يتكون من طبقات متتابعة من الطين والحجر الرملي مع تدخلات طفيفة من الحجر الجيري المارل. وبعض حفائر المياه العذبة.و يتراوح سمكه ما بين 150 إلى 30مترا.

شكل رقم (2) الموقع الجغرافي[1]

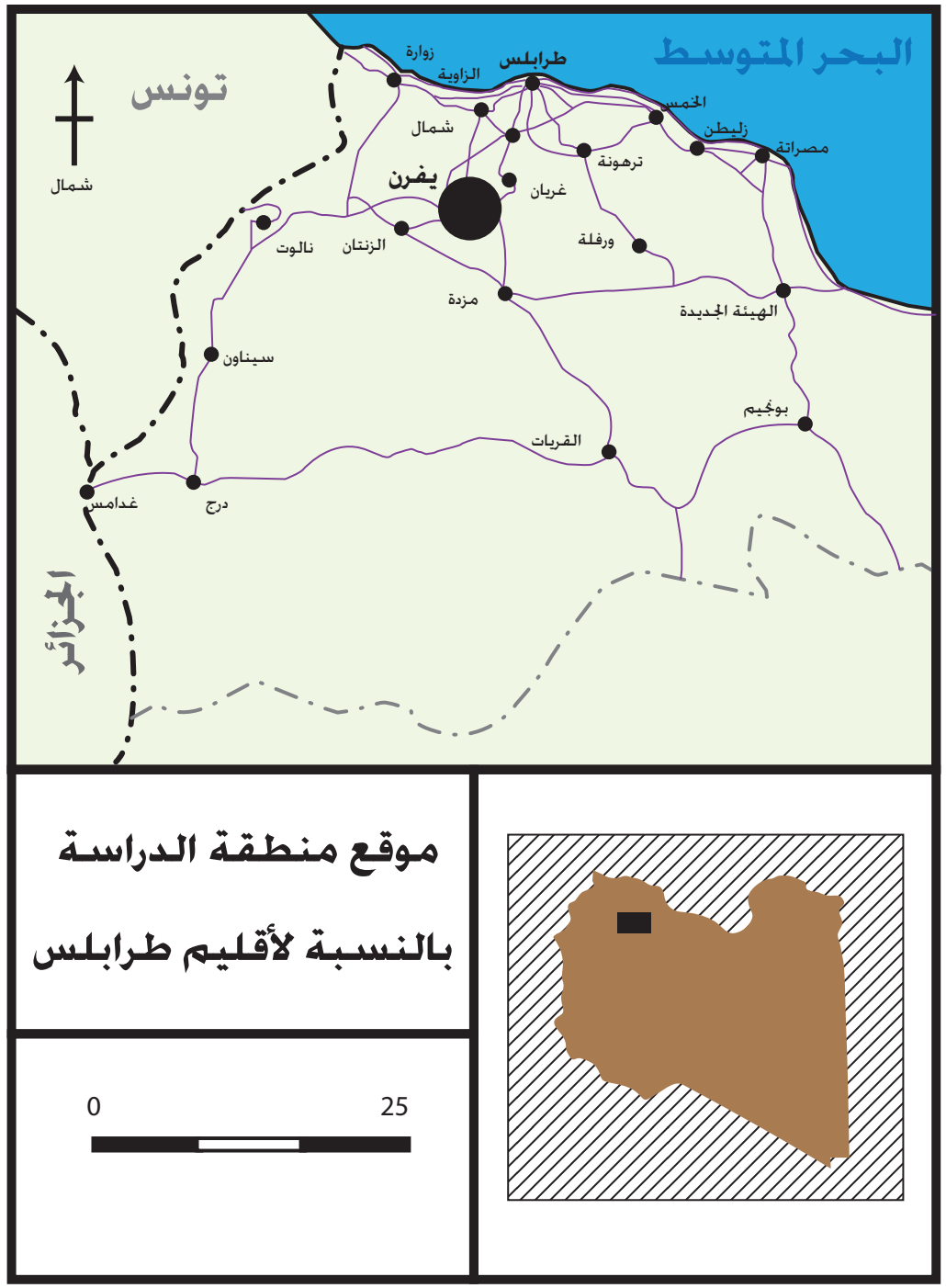

1 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق. مؤسسة بوليسيرفيس العالمية. بلدية يفرن. التقرير النهائي من المخطط الشامل. رقم ط. ن. 71-1980 ص1

ب - عضو شكوك

صخوره عبارة عن أحجار جيرية متداخلة مع أحجار رملية وطين كما تحتوي على حفريات يرجع عمرها إلى الجوراوى العلوي، ويتراوح سمكه ما بين 75 إلى 20مترا.

ج - عضو الرجبان

تتألف صخوره من رمال خشنة الحبيبات ذات طبقات متقاطعة مع تدخلات رقيقة من الجبس تعلوها طبقات من الحجر الرملي والطين ذات لون احمر، ويصل سمكه إلى حوالي 120مترا .

4 - تكوين سيدي الصيد

تظهر صخوره على امتداد واجهة الجبل، كما يغطي جزء منه سطح الجبل وتم تقسيمه إلى عضوين رئيسيين هما: عضو عين طبي، وعضو يفرن.

أ - عضو عين طبي

تكون تكوينات عضو عين طبي حافة الهضبة المطلة على سهل الجفارة، ويشتمل على طبقات من الحجر الجيري، والدولوميت ذات اللون الأصفر والرمادي الفاتح مع وجود حبيبات من الكوارتز في الجزء السفلي منه ويتراوح سمكه ما بين 70 إلى 60 مترا .

ب - عضو يفرن

يظهر بشكل واضح في المدينة، ويتكون من طبقات المارل، والطين ذات اللون الأخضر والأخضر المصفر، وتدخلات من الجبس، ويتراوح سمكه مابين 65 إلى 60مترا.

5 - تكوين نالوت

تعلو صخوره صخور تكوين سيدي الصيد مباشرة، ويشكل جزءا كبيرا منه سطح الهضبة ويمتد إلى الشرق، وهو عبارة عن حجر جيري دولوميتي رمادي اللون تتخلله طبقات رقيقة من الصلصال، ويصل سمكه إلى أكثر من 50 مترا مع الإشارة إلى انه كان يعرف بتكوين غريان

صخور الحقب الرابع

1 - تكوين قصر الحاج

يظهر هذا التكوين الذي تتألف صخوره من زلط وحصى مختلفة الأحجام في منطقة سهل الجفارة وجزء بسيط من منطقة قدم الجبل.

2 - الترسبات المائية الرياحية

كما تنتشر بعض رواسب الحقب الرباعي في شكل رواسب حديثة من الطمي في المناطق المنخفضة نسبيا من سطح الهضبة، وتتألف من غرين، ورمال ناعمة، علما بان وجود مثل هذه الترسبات ظل يدفع سكان الريف المجاور وبالتحديد في الجنوب والجنوب الشرقي من المدينة - أو فيما جرى العرف على تسميته (الظاهر) - بهم إلى زراعتها واستغلالها.

3 - الأهمية الاقتصادية لصخور المنطقة

تزخر المنطقة بكثير من الصخور الاقتصادية ذات الأهمية لما توفره من مواد خام تدخل في كثير من الصناعات، ومن أهم المواد الخام

1 - الحديد

بعد من أكثر المواد الفلزية التي يستخدمها الإنسان وتؤكد الشواهد على وجوده بطبقات قليلة في تكوين كللة حيث يتراوح سمكه بين 0,3 إلى 1,5 متر على طول الحافة الجبلية الممتدة من يفرن إلى شرق نالوت بنحو 70 كلم إلا أن الدراسات الاقتصادية تؤكد عدم جدوى استغلاله في الوقت الحاضر

2 - الفوسفات

أثبتت الدراسات وجود تكوينات فوسفاتية في المنطقة لكنها قليلة الأهمية من الناحية الاقتصادية، ويعتبر الفوسفات من العناصر الهامة التي تستخدم في مجالات عديدة خاصة في صناعة الأسمدة الفوسفاتية.

3 - الجبس

يتكون الجبس من كبريتات الكالسيوم المائية، أما إذا فقد ماءه فيتحول إلى انهدريت ويوجد في الطبيعة على أشكال منها السيلينايت وهي صفائح متبلورة شفافة.

صورة فضائية لمدينة يفرن. المصدر: موقع قوقل

والالباستر وهو يشبه الرخام ويتكون من بلورات بيضاء وشبه شفافة تتخللها عروق ذات ألوان متعددة. أما الجبسيت فيتكون من عروق شفافة أو نصف شفافة على شكل شعيرات إبرية تظهر عند مواقع ترسب الجبس. وعموما يدخل الجبس في العديد من الصناعات أهمها صناعة مواد البناء، والصناعات الكيميائية والطبية والطلاء والورق والديكور وإصلاح التربة بتحسين قلويتها. ويدخل في صناعة الجير والاسمنت البورتلاندي حيث يدخل في الخلطة الإسمنتية بنسبة 5% ويقدر احتياطي المنطقة منه بنحو 80 مليون طن.

4 - الحجر الجيري

يتكون من كوبونات الكالسيوم التي قد تحتوي على كربونات المغنيسيوم فيطلق عليها عندئذ «الدولوميت» وتدخل في صناعات مختلفة فهي المادة الأساسية لصناعة الاسمنت والجير ومادة مساعدة في صناعة الحديد والصلب واللدائن، وصناعة الطوب والبلاط، واستصلاح التربة القلوية كما إنها تعد من أحجار الزينة غالية الثمن.

5 - رمال السلكا

وهي مركب من ثاني أكسيد السيلكون تظهر في الطبيعة بعدة أشكال، وابرز أشكالها وأكثرها نقاء معدن الكوارتز الذي يتكون من بلورات من ثاني أكسيد السيلكون التي تتميز بالصلابة ومقدرتها على مقاومة الحرارة العالية، لذلك تدخل في صناعة الزجاج، والبلور والاسمنت، ومواد البناء والطوب الرملي والخلطات الخرسانية، في حين يستخدم النقي من الكوارتز كصخور للزينة وتوجد السليكا ضمن تكوين أبو شيبة وككلة غرب مدينة يفرن وتبلغ نسبتها 96% .

6 - الطين

تأتي بعض رواسب الطين والطفل بالمنطقة في المرتبة الأولى من حيث صلاحيتها في الصناعة إذ تدخل في صناعة الخزف، والقيشاني، والورق، والمطاط، والعوازل والحراريات، والفخار، والطوب، وتكرير النفط، وكمادة لاصقة في عمليات معالجة المعادن، وتتواجد في المنطقة بكميات كبيرة يصل الاحتياط المؤكد بها إلى 70 مليون طن، وهي من النوع الجيد الملائم في مجال التعدين حيث تصل نسبة السليكا به إلى 67:57 % ونسبة الألمنيوم تتراوح ما بين 15 و18 %.

يظهر جليا مما أشير إليه أن منطقة الجبل الغربي ككل منطقة غنية بالرواسب

المعدنية الصخرية يمكن أن تشكل قاعدة لنهضة صناعية هامة. فقد بدا الاعتماد فعلا على هذه الخامات في التخطيط لإقامة العديد من المنشآت الصناعية والتي من أهمها مصانع الاسمنت والجير والجبس بسوق الخميس وصناعة الخزف والقيشاني والأدوات الصحية بغريان وصناعة الزجاج بالعزيزية. وصناعة الاسمنت بالخمس ولبدة مشكلة بداية فرص عمل اعدد كبير من العاطلين.

7 - المناخ

بعرف المناخ بأنه متوسط حالات الجو في مكان ما على مدار السنة ونظام توزيعها الشهري والفصلي. وهذا ويعد الغلاف الجوي ميدان دراسة المناخ الذي باتت دراسته تشكل أهمية قصوى خاصة فيما توفر من نتائج عملية تقوم عليها دراسات وأبحاث متعددة ويمكن الاستفادة منها وتطبيقها في شتى الأمور الهامة التي تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط المدن والمراكز العمرانية بصفة عامة.

تعتمد دراسة المناخ على ما تقدمه محطات الأرصاد الجوي من بيانات يتم استخدامها في تفسير واستنباط الكثير من المظاهر المناخية. علما بأن مناخ أي مكان أو منطقة إنما يتأثر بعدد من العوامل يأتي الموقع على رأسها وفيما يتعلق بمناخ مدينة يفرن الواقعة على قمة مرتفعة فقد اظفى عليها مناخا يقرب من مناخ البحر المتوسط بدل المناخ الشبه الصحراوي أو الصحراوي. حيث يبلغ متوسط درجة الحرارة الشهري °18,6م بينما يعتبر شهرا يوليو وأغسطس أعلى الشهور حرارة بمتوسط شهري قدره °27,4 م لكل منهما في حين يمثل شهر يناير ابرد شهور السنة بمتوسط حرارة لا تتعدى °9,5م. أما بالنسبة إلى كمية الأمطار فان معدلها السنوي لا يتجاوز في العادة 250 ملليمتر. كما ترتفع الرطوبة خلال فصل الشتاء لتصل إلى 70% هذا وتسود المنطقة رياح شرقية إلى جنوبية شرقية في فصل الصيف وشمالية غربية إلى غربية في فصل الشتاء. في حين تهب الرياح من الجنوب والجنوب الغربي في باقي أشهر السنة.

وهنا علينا القول بأن منطقة الدراسة شأنها شأن مناطق إقليم البحر المتوسط إنما تقع في النطاق الانتقالي ما بين الرياح التجارية العكسية إلى جانب تأثرها بالضغط المداري المرتفع والضغط المنخفض في العروض العليا. أما فيما يتعلق بموقع المنطقة بالنسبة إلى المسطحات المائية فهي بعيدة نسبيا مما يحد من التأثر المباشر للبحر المتوسط.

كما يتطلب الحديث عن مناخ مكان ما أخذ ظروف السطح كأحد أهم العناصر

الطبيعية المؤثرة في المناخ. فعامل التضاريس يساهم في تحديد نمط مناخ إقليم أي مدينة ومن المعروف انه بالارتفاع تتناقص درجة حرارة الهواء بمعدل عام قدره درجة مئوية واحدة لكل 150 متر[1] كما تعمل الجهات المرتفعة المواجهة للرياح المحملة ببخار الماء على سقوط الأمطار بعكس الحال في الجهات التي تفتقد إلى هذا المظهر الأمر الذي يؤثر ويحد من تساقطها وبالتالي فإن مدينة يفرن تحظى بكمية مطر تفوق مدينة نالوت التي هي اقل ارتفاعا في حين تسقط على مدينة غريان كمية مطر أغزر من باقي المدن بحكم ارتفاعها الواضح.

عناصر المناخ

يشتمل المناخ على مجموعة من العناصر يتداخل بعضها مع بعض وتساهم في تشكيل سطح الأرض وما عليه من مظاهر متباينة. علما بان كل عنصر من هذه العناصر يؤثر ويتأثر ببقية العناصر الأخرى وتشمل:

1 - درجة الحرارة

تعد من أهم عناصر المناخ نظرا لتأثيرها المباشر على بقية العناصر الأخرى. وتلعب المرتفعات آثرها الواضح في تنوع درجة الحرارة - ارتفاعا وانخفاضا - ويظهر ذلك جليا في منطقة الجبل الغربي الذي تكون أكثرها برودة في الشتاء من المناطق الساحلية المجاورة لها إضافة إلى إنها اقل حرارة في فصول السنة مقارنة مع غيرها من المناطق الساحلية.

أ - الحرارة في فصل الشتاء

يمتد فصل الشتاء لمدة أربعة أشهر ابتداء من شهر ديسمبر حتى نهاية شهر مارس ولو أن انخفاض الحرارة يستمر خمسة أشهر تبدأ مع نوفمبر وتنتهي مع مارس ويمتاز فصل الشتاء بانخفاض واضح في درجة الحرارة خاصة في شهر يناير الذي لا يزيد متوسط الحرارة به عن °9,50 مئوية. مما يجعلها لا تختلف كثيرا عن متوسط حرارة شهر ديسمبر نتيجة إلى ارتفاع نسبة الرطوبة وسقوط الأمطار في هذا الفصل.

1 - أمحمد عياد مقيلي. المناخ . تحرير الهادي أبو لقمة. وسعد القزيري الجماهيرية دراسة في الجغرافيا. سرت. دار الجماهيرية للنشر والإعلان 1995. ص 150

شكل رقم (4) المتوسطات الحرارية لمدينة يفرن خلال الفترة 1983-1996م

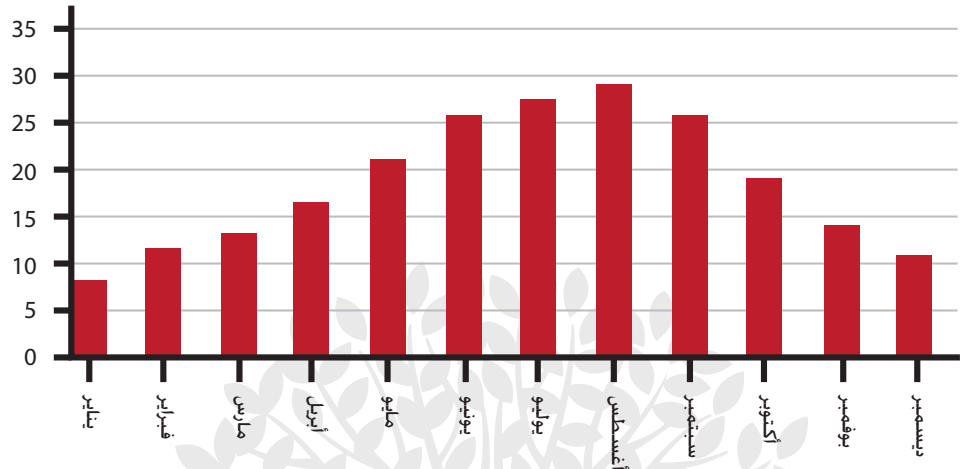

المصدر: - مصلحة الأرصاد الجوية ، طرابلس، بيانات غير منشورة

ب - الحرارة في فصل الصيف

يبدأ فصل الصيف مع شهر يونيو ويتواصل حتى شهر سبتمبر حيث ترقع الحرارة رغم بقائها معتدلة خاصة في شهري يوليه وأغسطس إذ لا يزيد متوسط درجة حرارتهما عن °15,72 و °27,68 مئوية على التوالي.

2 - الأمطار

يعد المطر أهم أشكال التساقط وترجع هذه الأهمية إلى الصلة الوثيقة بينه وبين مختلف أنواع الحياة على سطح الأرض، ومعروف أن سقوط المطر يبدأ إذا انخفضت حرارة الهواء إلى ما دون نقطة الندى، وتحسب كمية المطر السنوي بجمع كمية المطر الساقط خلال موسم المطر ثم توقع على الخرائط وتوصل الجهات المتساوية في كميتها بخطوط تعرف بخطوط المطر المتساوي.[1]

يعد الجبل الغربي أكثر المناطق مطرا في الجهة الغربية من البلاد حيث يبدأ سقوطها في شهر أكتوبر ويمتد حتى نهاية شهر مارس، بمعدل سنوي يتراوح ما بين 150 إلى 300 ملليمتر سنويا، ويلعب عامل الارتفاع تأثيره المباشر في تحديد كمية المطر الساقط ويبدو هذا واضحا إذا ما قورنت مدن ذات مناسيب ارتفاع مختلفة فمثلا تستقبل مدينة غريان كمية من المطر تصل إلى 300 ملليمتر سنويا بينما تقل الكمية في مدينة يفرن

1 - فهمي هلال أبو العطاء، مرجع سابق، ص 71.

إلى 250 ملليمتر سنويا في الوقت الذي لا يزيد فيه معدل السنوي لمدينة نالوت عن 150 ملليمتر[1] سنويا وعلى الرغم من ضألة أمطار يفرن نجدها إضافة إلى ذلك متذبذبة من سنة إلى أخرى ففي الوقت الذي يسقط فيه الحد الأعلى تمر سنوات عديدة دون أمطار تذكر.

ويبدأ فصل المطر اعتبارا من شهر أكتوبر، وتصل كميات التساقط ذروتها في شهري ديسمبر ويناير بمتوسط قدره 48,2 ملليمتر ثم يأخذ في التناقص تدريجيا كلما اقتربنا من أشهر الصيف حتى تنعدم نهائيا في شهر يوليه.

ويتضح من الشكل التالي أن منحني المطر يأخذ شكل شبه منتظم تقع قمته في شهري يناير وديسمبر يليها شهرا نوفمبر وأكتوبر ثم يبدأ فصل الجفاف بمتغيراته المختلفة بين مايو وأغسطس، كما تسقط كميات قد تصل إلى 20 ملليمتر في ابريل، والجدير بالذكر أن كمية الأمطار تنعكس على كثافة الحياة النباتية ويتجلى ذلك بوضوح في كثافة نباتات منطقة وادي الرومية.

شكل رقم (5) متوسط سقوط الأمطار في غرب الجماهيرية[2]

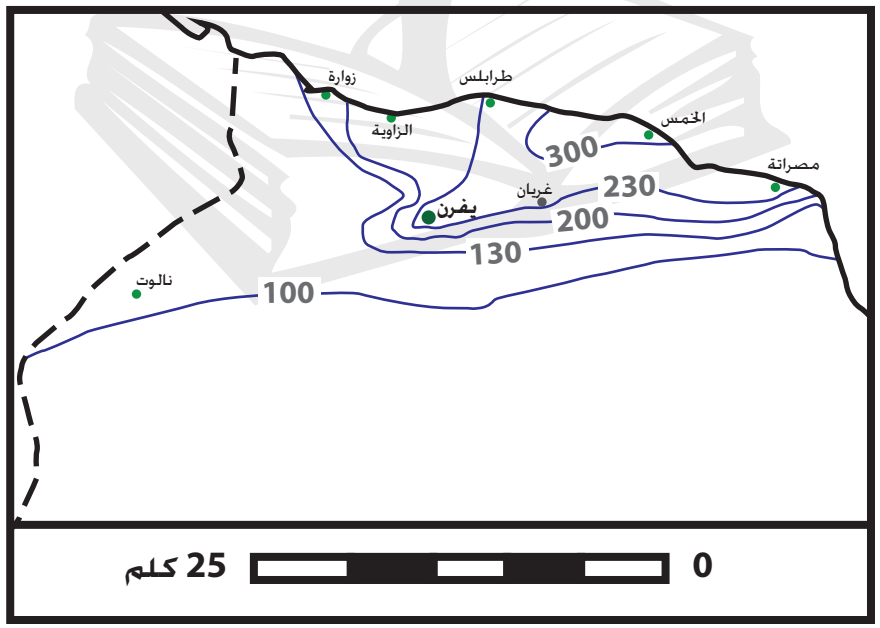

1- محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص 79.

2 - المصدر : الموارد المائية للجماهيرية العظمى، محمود السلاوي، كلية الزراعة ، جامعة الفاتح- نشرة رقم 4 ص 29

شكل رقم (6) المتوسطات الشهرية للأمطار في يفرن
خلال الفترة 1983-1996م بالمليمترات

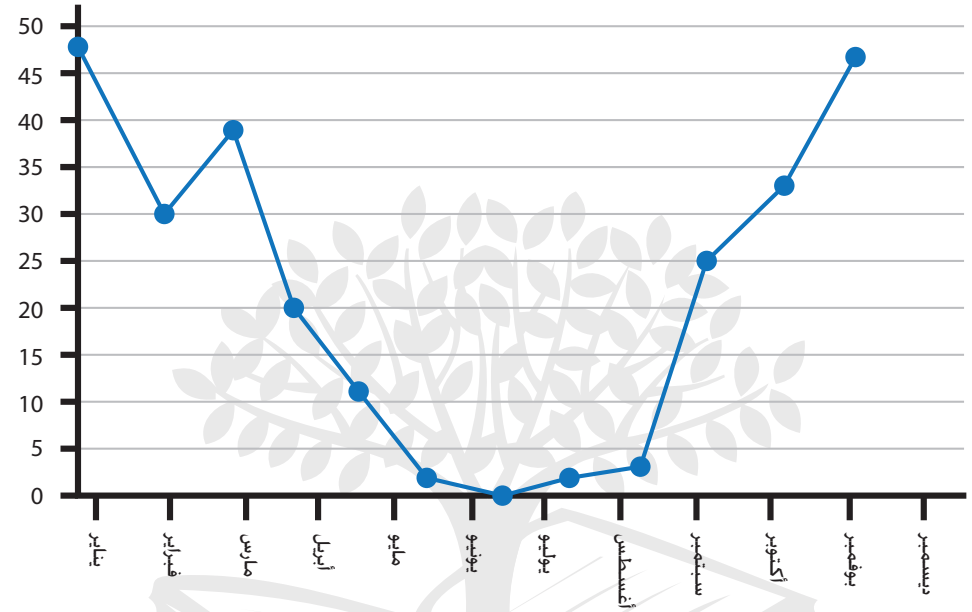

3 - الرطوبة

تعد الرطوبة احد عناصر المناخ المهمة ولابد من التعرف عليها عند دراسة المناخ فهي تمثل نسبة بخار الماء العالق في الهواء، وتختلف من فصل إلى آخر فتزداد خلال فصل الشتاء وتقل في فصل الصيف كما إنها تختلف من مكان إلى آخر بسبب اختلاف درجات الحرارة والارتفاع وفي يفرن يتراوح المتوسط الشهري للرطوبة بين 42% : 67%.

يتضح من الشكل رقم (7) أن الرطوبة النسبية تبلغ حدها الأقصى خلال الأشهر المطيرة الممتدة بين أكتوبر إلى يناير علما بان أعلى نسبة قد حسبت في شهر يناير بواقع 67,30% إلا أنها تتعرض لهبوط مفاجئ نتيجة هبوب الرياح الجنوبية الحارة فتصل أدناها في شهور الصيف خاصة في شهر يوليو بمتوسط قدره 42,35% كأثر لارتفاع الحرارة وبعد المسطحات المائية.

ويبدو من ذات الشكل أن محطة يفرن تظهر اختلافا فصليا كبيرا في كمية الرطوبة إذ تميل إلى ارتفاع ملحوظ في أشهر الشتاء، أما في فصل الصيف فان الموقع يجعلها بعيدة تماما عن مؤثرات البحر فتقل الرطوبة وتسجل أدنى معدل لها

شكل رقه (7) المتوسطات الشهرية للرطوبة النسبية في محطة يفرن
خلال الفترة 1983-1996م

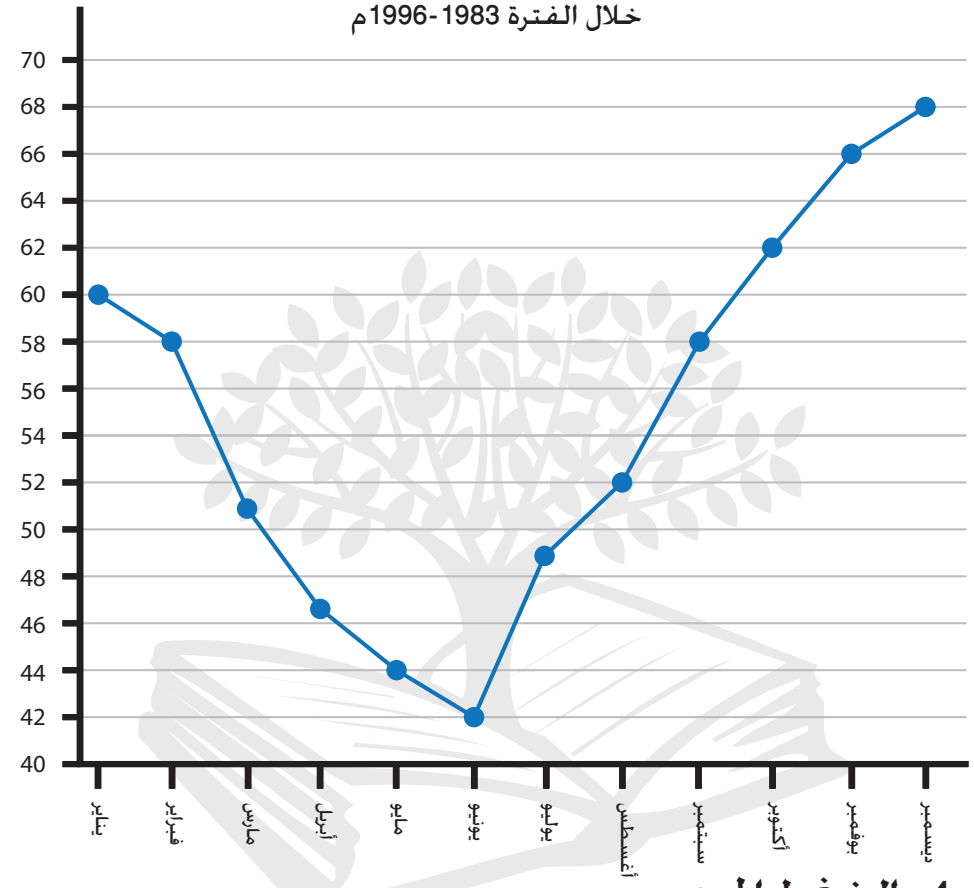

4 - الضغط الجوي

يعرف بأنه[1]* وزن عمود من الهواء مساحة قاعدته 1 سم 2 ممتد من سطح الأرض إلى نهاية الغلاف الجوي، فالهواء يتكون من جزئيات ولكل جزء وزن مفروض على الجزء الواقع تحته وزن جميع الجزئيات التي يحتويها عمود الهواء تشكل ضغطا على سطح الأرض يسمى بالضغط الجوي[2] والضغط الجوي والرياح عنصران مرتبطان ارتباطا وثيقا فاختلاف الضغط الجوي هو السبب الرئيسي في تحرك الرياح من منطقة إلى أخرى على سطح الأرض.[3]

1* - العقد تساوي . , 515م/ث
2 - أمحمد عياد مقيلي، مقدمة في الطقس والمناخ طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة 1993، ص 31.
3 - سالمة محمد المنصوري، درنة دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس بنغازي 1996، ص 28.

جدول رقم (1) متوسطات الضغط الجوي لمنطقة يفرن

خلال الفترة ما بين عامي 1983-1996 ف

الشهور	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسطات شهرية	40,57	40,28	38,34	35,57	63,06	37,32	38,42	39,02	40,42	39,59	40,05	40,52

المصدر: بيان مصلحة الأرصاد الجوية، قسم المناخ، طرابلس، غير منشورة

بالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ أن الضغط الجوي يرتفع بشكل عام في فصل الشتاء ليصل المتوسط أقصاه في شهر يناير 40,97 مليبار من مستوى سطح المحطة، بسبب انخفاض درجة الحرارة وينخفض نسبيا في أشهر الصيف إذ سجلت في أشهر ابريل ومايو ويوليو أدنى متوسطات وهي 35,57 و36,06، و37,32 مليبار من سطح المحطة على التوالي علما بأن هذا الانخفاض إنما يرجع إلى هبوب رياح القبلي في الأشهر المشار إليها حيث ترتفع درجات الحرارة بشكل يؤدي إلى انخفاض الضغط.

5 - الرياح

جدول رقم (2) يوضح متوسطات سرعة الرياح بمدينة يفرن

خلال الفترة ما بين عامي 83-1996م.

الشهور	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسطات شهرية	8,9	9,5	9,5	9,5	10,2	8,7	8	7,6	7,5	8,2	8	8,2

يتبين من الجدول السباق إلى أن سرعة الرياح تبلغ حدها الأقصى خلال شهر مايو بمتوسط قدره 10,2 عقدة[1]* بينما تبلغ أدناها في أغسطس وسبتمبر 7,6، 7,5 على التوالي.

6 - اتجاه الرياح

تسود الرياح الشمالية الغربية والغربية خلال الشهور المطيرة ممثلة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر، أما الرياح القادمة من الجنوب الغربي فتهب في معظم الشهور بدءا من يناير وحتى مايو بينما تسود الرياح الشرقية والجنوبية الشرقية في باقي الشهور، في حين تكون الرياح الشمالية والشمالية الشرقية ذات تأثير محدود، أما الرياح الجنوبية الحارة المعروفة بالقبلي فتهب خلال فترة الانتقال الفصلي، الربيعي والصيفي، وتكون محملة بكميات ملحوظة من الرمال الناعمة وترفع من درجة الحرارة، مما جعل مدينة العزيزية الواقعة إلى الجنوب من مدينة طرابلس تسجل رقما قياسيا عالميا، حيث بلغت درجة الحرارة في شهر سبتمبر من سنة 1921م 58 درجة مئوية في الظل، كما تسبب هذه الرياح في إضرام النيران في الأحراش وفي تجفيف التربة والمزروعات.[2]

نستخلص مما سبق أن الرياح السائدة خلال فصل الشتاء هي رياح يغلب عليها اتجاه جنوبي غربي خلافا لشهور الصيف حيث تكون سيادة الرياح من الشرق والجنوب الشرقي .

7 - النبات الطبيعي

بقصد بالنبات الطبيعي النبات الذي لم يكن للإنسان دور في نموه أو زراعته[3] ويعتبر من الشواهد التي تعكس جودة التربة وتوفر المياه .[4]

يغطي الإقليم عادة بأنواع متعددة من الحشائش التي تظهر مع موسم الأمطار ثم تختفي مع بداية الجفاف، علما بان كثافة هذه الحشائش لا تفي سوى بقيام حياة رعوية متوسطة وقد تساعد على حماية التربة وربما على زيادة المخزون الجوفي للمياه، وهنا لابد من الإشارة إلى أن المناطق القريبة من المدينة تغطى بغطاء نباتي أوفر كثافة مقارنة

1* - العقدة تساوي 0,515م/ث

2 - أمحمد عياد مقيلي المناخ، تحرير الهادي أبو لقمة، وسعد القزيري الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق ، ص 185.

3 - سالم محمد الزوام، الجبل الأخضر دراسة في الجغرافيا الطبيعية، بنغازي جامعة قاريونس، ص 107

4 - ابربك عبد العزيز بوخشيم، الغلاف الجوي، تحرير، الهادي أبو لقمة وسعد القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1995، ص 285.

بباقي المناطق باستثناء المنخفضات وقيعان الوديان حيث تظهر بعض الأحراش بما فيها أشجار البلوط، والسنط، والبطوم، والشيح والكليل، والزعتر، والرتم الذي يستخدم اغلبه كعلاج من قبل الأهالي، إلى جانب نبات الحلفاء الذي كانت له قيمة اقتصادية عالية، فكان يمثل مصدرا هاما في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني وفي فترة الحماية البريطانية، ومن المعروف أن هذا النبات ينمو تلقائيا على مساحات شاسعة من منطقة الجبل وفجأة ظهرت أهميته في صناعة الورق فدخل كمادة أساسية في صناعة أجود أنواع الورق والعملة الورقية حيث وجد طريقه إلى التصدير عام 1867-1869م[1] بكميات كبيرة خاصة إلى بريطانيا واسكتلندا بدءا من عهد الوالي العثماني (المشير على رضا باشا) الثانية، الذي عمل على تشجيع التجارة المحلية خاصة تجارة الحلفاء، فأمر بإنشاء المتاجر والأسواق في مدينة طرابلس لبيع هذا النبات وكان يوم الأحد هو اليوم المخصص لبيع نبات الحلفاء الذي يتم نقله على ظهور الإبل في شباك خاصة تزن الواحدة منها حوالي 700 لبرة 340 كيلوجرام إذ أقيمت في طرابلس مصانع لكبس النبات وتجهيزه لعملية التصدير، حيث بلغ عدد تلك المصانع أربعة، وكان يصدر إلى انجلترا في العام الواحد ما قيمته 2,500,00 فرنك[2] ويصل سعر القنطار من النوع الجيد إلى 17 قرشا.

وكثيرا ما يشتري تجار الحلفاء النبات المذكور الذي يتم تخزينه في مخازن معدة لذلك بعد عملية فرزه، وكانت الألياف الخضراء المتناسقة هي الأحسن نوعا إذا كان النبات اخضر، أو أصفر يابس إذا كانت الحلفاء منشفة [3] وحصاد النبات في غير موعده يؤدي إلى فساده، وعادة ما يكون موسم حصاده في نهاية الربيع وبداية الصيف ونتيجة لظروف الجفاف والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت المنطقة تقلصت المساحات التي كان يغطيها النبات وانكمشت إلى أجزاء مبعثرة حيث يقوم الأهالي بحصده وتقديمه كعلف للحيوانات كما يستخدم أحيانا في بعض الصناعات التقليدية وبالذات في صناعة الحبال وما نحا نحوها.

8 - التربة

التربة اصطلاح اشتق من الكلمة اللاتينية SOLUM التي تعني مواد أرضية سائبة

1 - عقيل محمد البربار، دراسة في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات 1996 ،ELGA، ص 53.

2 - محمد ناجي، محمد نوري، طرابلس الغرب، ترجمة، أكمل الدين محمد إحسان طرابلس، دار مكتبة الفكر 1973، ص 72.

3 - انتولي جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني، ترجمة، يوسف حسن العلي طرابلس الغرب دار إحياء الكتب العربية 1946، ص 155

تنمو فيها النباتات واستعمل هذا الاصطلاح كمرادف لكلمتي EARTH-CROUND[1] وتربة منطقة يفرن في معظمها من التربة السليكاتية القرفيةCOMBISOLS التي تتميز بارتفاع نسبة الأملاح القابلة للذوبان في الماء خاصة في المناطق الرديئة الصرف إلى جانب قلة محتواها من النتروجين وافتقارها إلى المواد العضوية وضحالة سمكها بسبب قلة الأمطار الأمر الذي يقلل من استخدامها زراعيا واقتصارها على زراعة الحبوب وأشجار الزيتون واللوزيات ويغطي هذا النوع من التربة معظم منطقة الدراسة كما يظهر من البيانات التي يبرزها القطاع المورفولوجي وجدول نسبة مكونات الترب السيلكاتية القرفية، خلافا لتربة الأجزاء المنخفضة إلى الجنوب الشرقي من المدينة على اعتبارها تربة فيضية وبالتالي أكثر خصوبة من غيرها.

شكل رقم (8) مناطق إنتشار التربة الجبلية القرفية

في المنطقة الشمالية الغربية من ليبيا

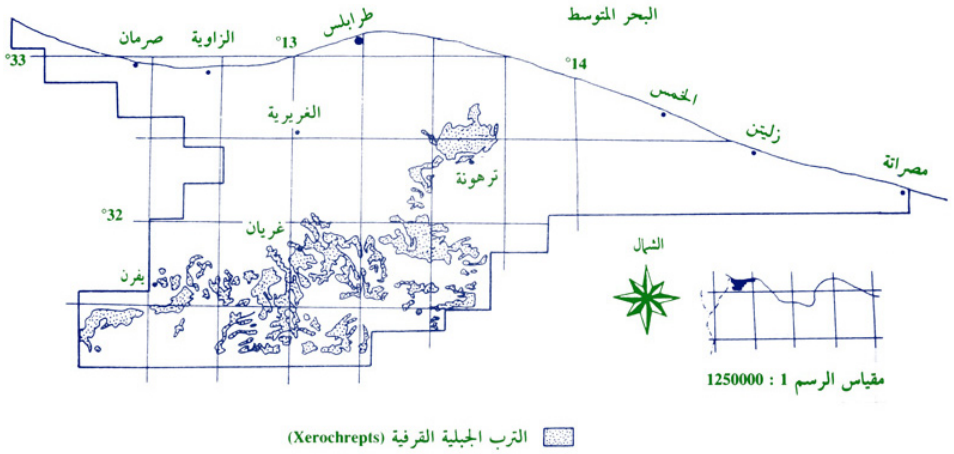

الوصف المورفولوجي

1 - العمق صفر – 16 سم

داكن اللون في الحالة الرطبة، وبني فاتح في الحالة الجافة، خفيف التفتت.

2 - العمق 16-36 سم

بني داكن في الحالتين، رملية طمية خفيفة التفتت.

1 - عدنان رشدي الجديل، الزراعة ومقومتها في ليبيا، الدار العربية للكتاب، ص 202.

3 - العمق 36-100 سم

بنية داكنة في الحالة الرطبة، وبنية فاتحة في الحالة الجافة، متوسطة القوام، خفيفة التفتت تحتوي جذور وعروق كربونية.

4 - العمق 100-160 سم

بنية اللون في الحالة الرطبة، وبنية داكنة في الحالة الجافة طمية خفيفة القوام تحتوي على جذور وعروق نباتية كربونية.

5 - العمق 160-300 سم

اللون كالعمق السابق، خفيفة القوام، عديمة البناء، تحتوي على جذور وعروق كربونية.

جدول رقم (3) نسبة مكونات التربة السليكاتية القرفية[1].

العمق	المادة العضوية	النتروجين	الفسفور	البوتاسيوم	النحاس	الخامين	الكربالت	المولندنوم	الحديد	المنجنيز
صفر- 16	0,63	0,031	1,5	186	0,29	0,53	0,20	0,03	4,57	29,0
46-16	0,48	0,040	1,7	112	0,18	0,35	0,21	0,03	3,32	22,5
100-46	0,30	0,28	0,3	40	0,26	047	0,21	0,03	3,05	20,5
160-100	15	0,15	0,3	32	0,29	0,49	0,26	0,04	4,72	30,0
300-160	0,0	0,0	0,2	60	0,37	0,30	0,24	0,01	3,23	22,0

يظهر مما أشير إليه أهمية الجغرافية الطبيعية ومساهمتها في توضيح طبوغرافية

1 - المصدر:- أمانة اللجنة الشعبية للزراعة، بلدية يفرن، بيانات غير منشورة، 1984.

المدينة والإقليم فالعناصر البيئة الطبيعية لها آثار فعالة على الجوانب التخطيطية للمدينة وعلى الأوضاع المترتبة عليها، فمن دراسة الموقع نتعرف على الوضع الهيدرولوجي إلى جانب ماله من دور هام في تحديد نوع المناخ وتأثيره على أنواع الحياة وتحديده لكمية المطر الساقط كما تؤثر درجة الحرارة على كافة أنواع الكائنات الحية «نبات وحيوان وإنسان» إلى جانب تأثيرها على الوضع الهيدرولوجي فكثيرا ما تساعد درجة الحرارة المنخفضة على رفع معدلات رشح المياه وتغذية الخزان الجوفي.

كما تلعب الرياح دورها الفعال فالرياح الشمالية والشمالية الشرقية في فصل الصيف بالرغم من تأثيرها المحدود جدا إلا إنها تعمل على تقليل معدل التبخر في حين تكون رياح القبلي ساخنة وتؤدي إلى دمار المحاصيل الزراعية وتفكيك الغطاء النباتي وتجفيف التربة كما تلعب الرطوبة المرتفعة دورها الهام في المحافظة على نمو النباتات في الظروف الجافة.

إضافة إلى أن الموضع الذي قامت عليه المدينة افقدها مظهر التواصل نتيجة لما يخترقها من أودية شكلت عائقا كبيرا أمام المواصلات مما أدى إلى ضرورة إقامة الكباري وإنشاء الطرق بتكاليف باهضة، كما تلعب التضاريس دورا مهما في تحديد شكل المدينة ويظهر ذلك بوضوح في اتخاذها شكلا طوليا في الوقت الذي افرز تكوينها الجيولوجي على صعوبة بالغة في توفير أساسيات المباني مما رفع من تكاليفها بشكل كبير، ومعلوم أن للتربة دورا كبيرا في انتشار العمران فكلما قلت درجة خصوبتها قلت معها كثافة السكان وانكمش العمران هذا إلى جانب أهميتها عند إنشاء المباني التي تتطلب أرضا صلبة ونسيجا متينا وبالذات في حالة المباني متعددة الطوابق.[1]

تستدعي كل هذه الأمور عند مباشرة عمليات التخطيط الإقليمي والحضري ضرورة دراسة الظروف الطبيعية والبشرية لهذا الإقليم، إذ ظهر جليا أن السبب في فشل بعض المشروعات في بعض الدول النامية ارتباطها إلى حد كبير بجهل أو ربما تجاهل الظروف الجغرافية.[2]

1 - الموارد المائية

يعتبر الماء المصدر الأول لحياة كل كائن على سطح الأرض وباعتبار المدينة كائنا حيا تنمو وتتوسع وتزداد كثافتها السكانية، وبالتالي زيادة حاجتها إلى الماء الذي يتناقص باستمرار نتيجة المحدودية مصادر التغذية وزيادة الطلب،

1 - سالمة محمد المنصوري مرجع سابق، ص 33.

2 - فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، الإسكندرية، منشأة المعارف، .، ص 84.1969

يتم تزويد مدينة يفرن بالمياه عن طريق مجمع أبار عومر الذي يشتمل على ستة أبار تقع في وادي عومر على بعد 20 كم جنوب. شرق المدينة حيث تخزن المياه في خزان ارضي سعته 1000 متر مكعب، وتضخ إلى محطة الضخ المتوسطة السعة الواقعة على بعد 10 كم جنوب المدينة، وخزان علوي سعته 1000 متر مكعب هو الآخر الواقع على قمة التل حيث يتم نقل المياه إلى المدينة عن طريق الجاذبية من خلال أنابيب تتفرع قبل بلوغها يفرن إلى فرعين الأول يغذي خزان سعته 300 متر مكعب بالمدينة القديمة جهة الغرب، ويغذي الثاني المدينة الجديدة في الناحية الشرقية.[1]

شكل (9) مصادر المياه بمدينة يفرن[2]

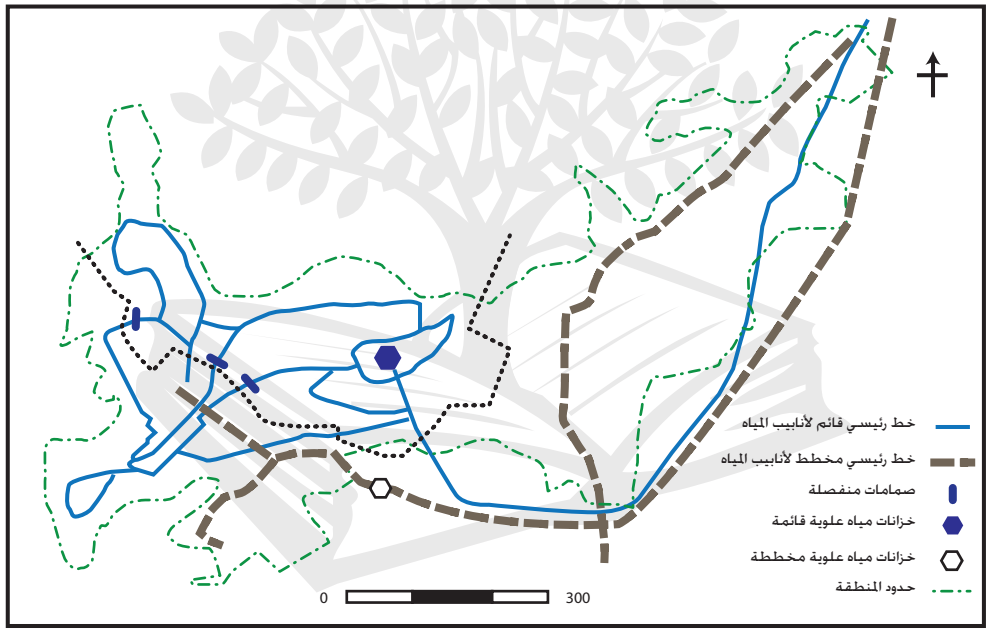

مصادر المياه الجوفية

تضم تكوينات الصخور الجيرية مجموعة من الخزانات الجوفية على أعماق بعيدة تصعب عملية استغلالها، ويمكن التعرف على هذه الخزانات ضمن التكوينات الجيولوجية التالية: -

1 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مؤسسة بولسيرفس العالمية إقليم طرابلس بلدية يفرن، يفرن التقرير النهائي عن المخطط العام، تقرير رقم ط ن - 71 ص 20.

2 - المصدر: - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافقة - مؤسسة بوليرفيس العالمية، التقرير النهائي عن المخطط الشامل ، تقرير رقم ط ن- 1980 67 ص 101.

1 - تكوين نالوت

يحتوي هذا التكوين على خزان سطحي يتراوح أعماقه بين 120 و130 مترا من سطح الأرض وقد تم استغلال مياه هذا التكوين بالكامل في منطقتي وادي عومر وجنوب الزنتان خلافا لمنطقة يفرن التي لا تزال توفر إنتاجا يصل إلى 3,35 متر مكعب/ساعة.[1] علما بأن نوعية مياه هذا الخزان غير جيدة حيث تصل نسبة الأملاح بها إلى 2000 جزء/مليون الأمر الذي قلل من جودتها.

2 - تكوين سيدي الصيد

يوجد على أعماق تتراوح بين 23 إلى 27 مترا من سطح الأرض، ويعطي إنتاجية ضعيفة جدا لا تزيد عن 15,6 متر مكعب/ساعة، تتراوح نسبة أملاحها ما بين 1000-1800 جزء/مليون[2] ولا يمكن الاعتماد على مياه هذا الخزان لرداءتها وعدم صلاحيتها للشرب.

شكل رقم (10) الوضع المائي لمياه الخزان الجوفي الأول في منطقة سهل الجفارة[3]

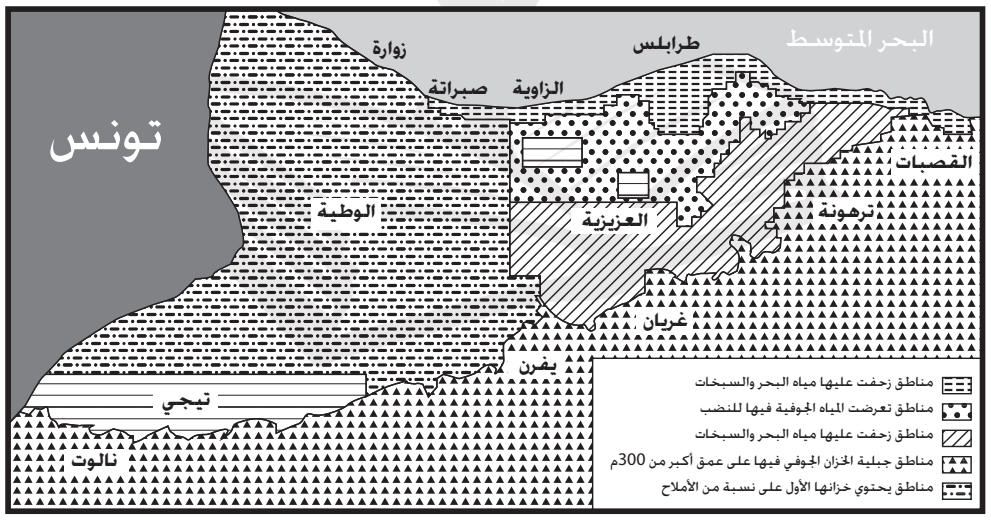

1 - سليمان صالح الباروني، مصادر المياه الجوفية لبلدية يفرن، ديسمبر، 1978.

2 - سليمان صالح الباروني، مصادر المياه الجوفية لبلدية يفرن، ديسمبر، 1978

3 - المصدر: الموارد المائية للجماهيرية العظمى -محمود السلاوي- كلية الزراعة - جامعة الفاتح - نشرة رقم 4، ص 21.

ثانيا: العيون

1 - عين الرومية

تقع عين الرومية على ارتفاع 720مترا فوق مستوى سطح البحر عند بوابة المدينة من جهة الجنوب الغربي بمسافة 5 كم تقريبا، وكانت العين حتى وقت قريب المصدر الأول لتزويد أحياء المدينة باحتياجاتها المستمرة[1].

تتبع عين الرومية من منطقة ذات تكوينات جيرية دولوميتية ومارل تتبع تكوين سيدي الصيد وتعتمد في تغذيتها على الأمطار المتسربة، وتتدفق المياه على هيئة مجموعة عيون وينابيع صغيرة تصب في جزء منخفض في مجرى وادي الرومية الذي تمتد منه أنابيب صنعت من الطين لتغذي المدينة بالمياه، ومع زيادة الطلب وقلة التغذية تناقص منسوب المياه عما كان عليه في السابق، وتعتبر المياه ذات نوعية جيدة حيث تقل نسبة الأملاح بها عن 300 جزء في المليون،[2] مما يجعلها صالحة لجميع الاستخدامات، مع التأكيد على أن منطقة العين تعد أيضا مكانا سياحيا هاما بكامل المنطقة[3].

و توجد إلى جانب عين الرومية بعض العيون الصغيرة ذات الإنتاجية المحدودة والمنتشرة في أماكن متفرقة من المنطقة والتي تتباين قربا وبعدا عن عين الرومية وأهمها:

2 - عين تامديت

تقع عند منتصف سفح الجبل حيث تغذي مجموعة من الأشجار المختلفة من النخيل والزيتون وغيرها وتنبع من تكوين سيدي الصيد، وهي ذات إنتاجية محدودة لا تتعدى 5,0 لتر/ثانية، وتنساب مياه العين الضئيلة لمسافة 200م حيث تتجمع في بركة تستعمل لسقي الحيوانات.[4]

نخلص مما تقدم إلى إقرار الآتي

1 - يتم تزويد حاجة مدينة اللازمة للشرب عن طريق محطة وادي عومر حيث يوجد بالمحطة عدد سبع آبار تستغل منها ثلاث آبار تصل طاقتها الإنتاجية حوالي 5,342 مترا

1 - سليمان صالح البارونى، مرجع سابق.

2 - رشيد الفطيس وآخرون، العيون والينابيع لمنطقة الجبل الغربي، الهيئة العامة للمياه، طرابلس، ديسمبر 1992.

3 - أكرم حسن الخلاق، مستقبل تنمية الموارد المائية في مدينتي يفرن والزنتان الملتقى الجغرافي الثالث، جامعة الجبل الغربي، كلية التربية والعلوم بيفرن، 1995م.

4 - معلومات وبيانات من الهيئة العامة للمياه، بتاريخ 15: 1997/8/20م.

شكل رقم (10) مصادر المياه الجوفية لبلدية يفرن[1]

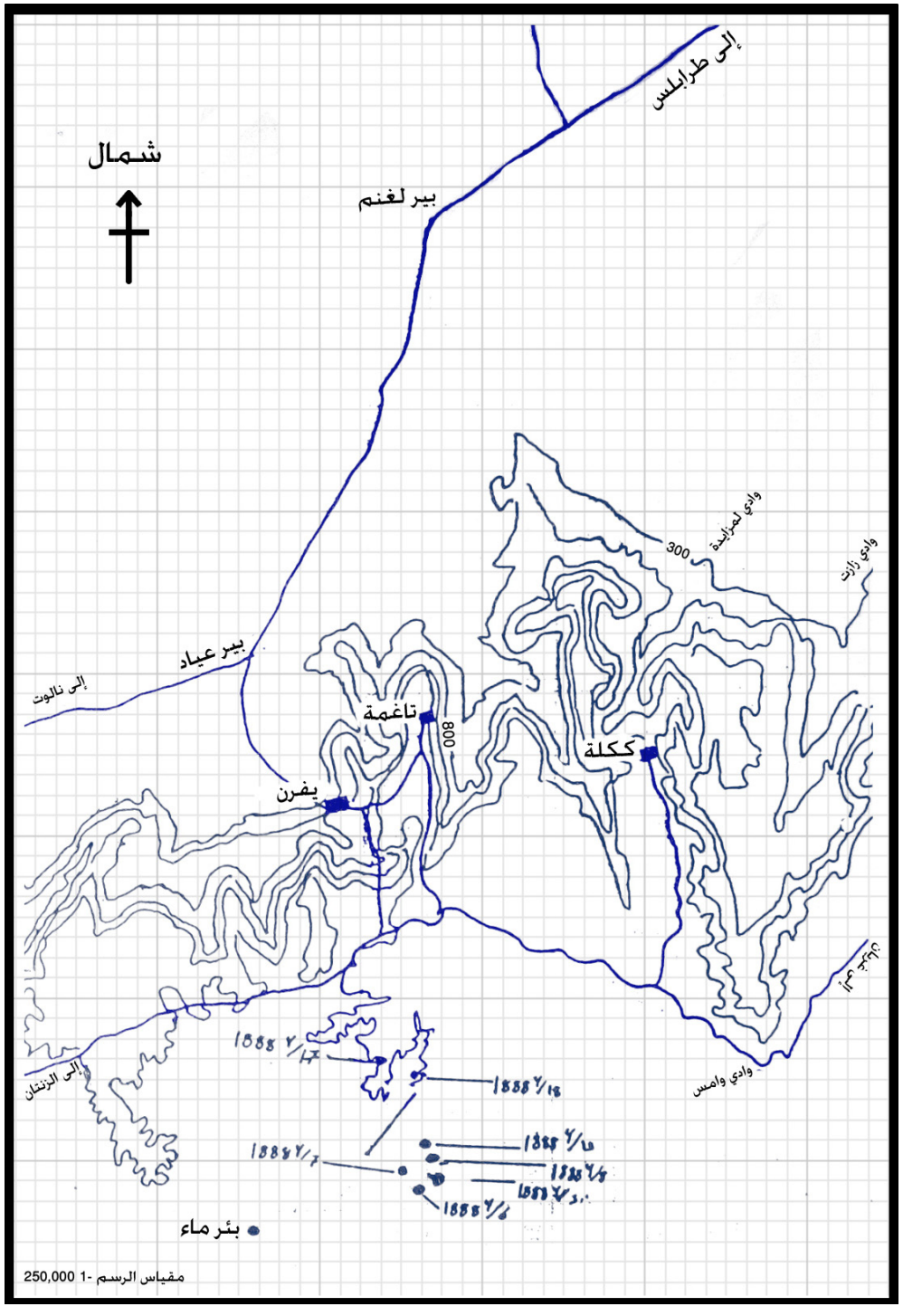

1 - المصدر : سليمان صالح البارونى، مصادر الموارد الجوفية - ديسمبر 1978

مكعبا / يوميا من خلال تشغيل هذه الآبار لمدة سبع ساعات فقط يوميا يضاف إليها مياه عين الرومية بواقع 50,3 مترا مكعبا / يوميا.[1]

شكل رقم (11) قطاع عمودي لأبار المنطقة[1]

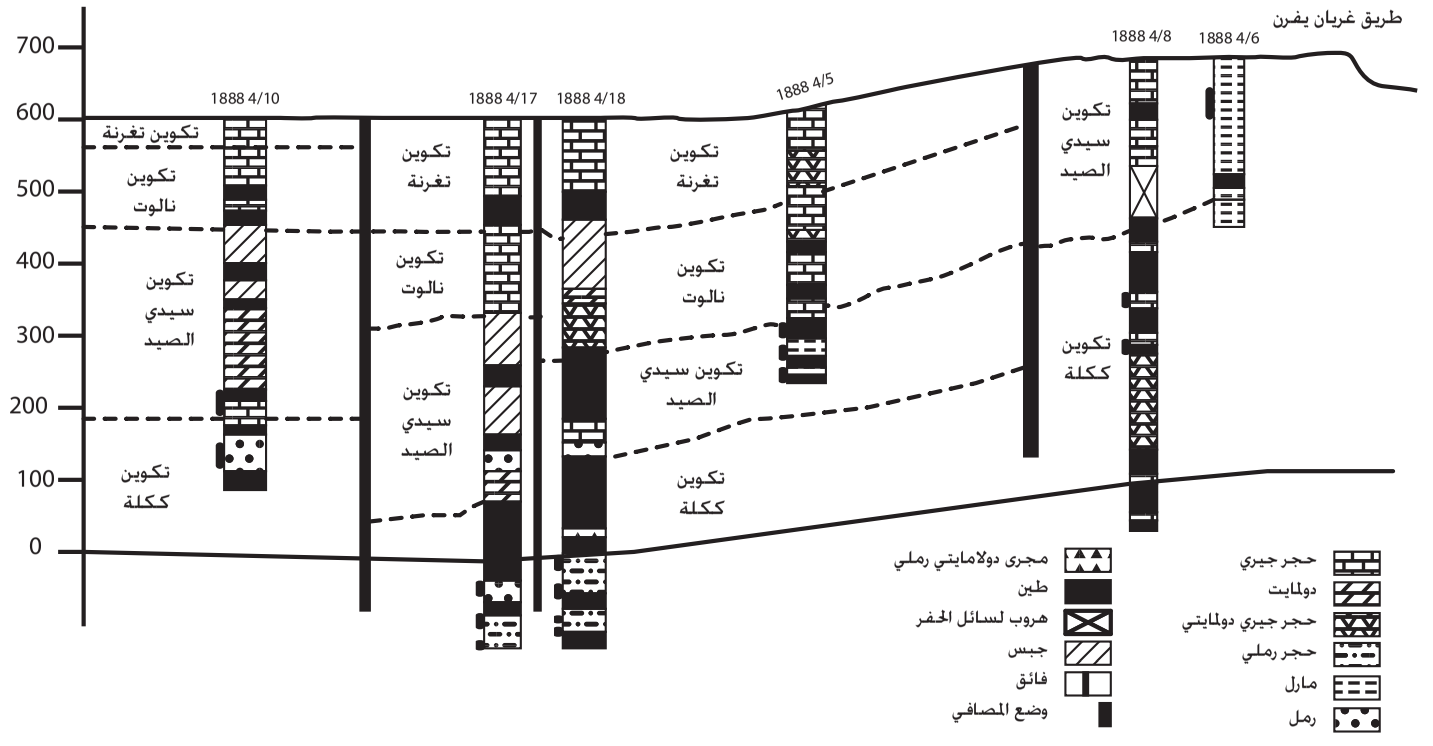

1 - المصدر : سليمان صالح الباروني، مصادر الموارد الجوفية - ديسمبر 1978

1 - المصدر السابق

الفصل الثاني

يفرن دراسة في الجغرافية التاريخية

الفصل الثاني

يفرن دراسة في الجغرافية التاريخية

المدينة ظاهرة قديمة في نشأتها وترجع إلى عهود بعيدة ارتبطت ببداية الاستيطان الإنساني ولهذا تعد الدراسة التاريخية أساسا لا غنى عنه عند دراسة المدن، فتتبع تاريخ أي مدينة والمراحل التي مرت بها يساعد على فهم الحاضر الذي نصل إليه بتتبع الماضي، انطلاقا من استحالة التنبؤ بالمستقبل إلا من خلال فهم الحاضر. عليه فالمدينة لا تعدو أن تكون نتاجا لعملية طويلة من التطور عبر التاريخ مما يعني صعوبة فهم المدينة المعاصرة بغير دراسة الخلفية التاريخية لها.

يأتي الاسم التاريخي لمدينة يفرن من لغة سكان المنطقة وهي اللغة الأمازيغية[1] ويراد بها في اللغة العربية (الغيران) أصل التسمية هي (ئفران) و مفردها (ئفري) أي الغار وبمرور الزمن واختلاف النطق حرفت فصارت (يفرين) ثم (يفرن). فخلال الماضي البعيد وقبل التحولات المناخية التي غيرت وجه المنطقة والتي كثيرا ما كانت تتعرض لموجات برد قارص فتغطي الأرض بالثلوج، الأمر الذي يجعل الحياة فوقها شبه مستحيلة، مما أضطر السكان إلى البحث عن مكان يحميهم قسوة البرد فكان (الغار) الذي يسهل حفره هو ما يبحثون عنه، ويعتبر شيئا ضروريا لكل سكان المنطقة، حيث يقيمون داخل هذه الغيران لفترات طويلة قد تستمر شهورا ونستطيع الجزم بأن هذه التسمية تعني هذا المدلول إذا رجعنا إلى مدينة (ئفران) التي تقع في المغرب ذات الطبيعة الجبلية المماثلة تماما لطبيعة مدينة يفرن إلا أن مناخها مازال أشد قساوة الآمر الذي جعل ظاهرة الغيران تنتشر فيها بشكل واضح كما هو الحال مع مدينة يفرن وهناك بعض الروايات الشفهية التي تؤكد بأن مدينة يفرن هي أقدم في تاريخها من مدينة (ئفران) المغربية بل إن جزء من سكان مدينة يفرن الذين هاجروا لظروف معينة هم الذين أسسوا مدينة (ئفران).

---

1 - الطاهر احمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، طرابلس، مكتبة النور، 1968 ص 359.

فذكر يفرن في الكتابات التاريخية وأحاديث الرحالة يؤكد بأنها مدينة قديمة تعود إلى أحقاب تاريخية ضاربة في الزمن، فكما يؤكد علي يحيى معمر في كتابة (الأباضية في موكب التاريخ) أنها كانت مدينة كبيرة تسمى (البيضاء) أو (المدينة البيضاء)[1] لا ينقطع عمرانها إذ تمتد من أغرم وتيزغوين وأت زورايت شرقا إلى بانداو غربا في منازل متراصة.

فيروى الأجداد قصة يجد الكثير منا صعوبة في تصديقها وهي أن امرأة من بانداو[2] قطعت المسافة إلى أت زورايت[3] متدثرة بردائها الأحمر دون أن تطأ قدماها الأرض لاجتيازها المسافة الفاصلة فوق الأسطح المتصلة حيث الشوارع العلوية المخصصة لسير النساء.

وأجد نفسي مع كثير من الأهالي إلى ميل شديد نحو تصديق هذه الرواية، حيث توجد حتى اليوم كثيرا من القرى والأبنية القديمة والحفريات الممتدة على طول المنطقة المشار إليها والتي كثيرا ما يصطدم بأنقاضها القائمون بأعمال البناء إذ ظل يطلق اسم البيضاء على المدينة فترة طويلة من الزمن، و من المفارقة أن هذا الاسم كان يطلق على طرابلس حيث قال التيجاني ولما توجهنا إلى طرابلس وأشرفنا عليها كاد بياضها مع شعاع الشمس يغشي الأبصار فعرفت صدق تسميتهم لها بالمدينة البيضاء[4].

وتذكر روايات الأجداد أيضا أن اسم يفرن كمركز عمراني كان (تاملالت) نسبة إلى جبل يقع شمال المدينة والذي يبدو للقادم عن طريق طرابلس نالوت وكأنه هرم ينتصب فوق قدم الجبل والذي وصفه أرنست جريفن[5] بأنه يرتفع بشكل مخروطي شامخ يشبه جبال أوربا الثلجية.[6]

كما يذكرها الرحالة والمؤرخون بأنها مدينة جميلة جدا وقلعة حصينة من قلاع الجبل حيث يصفها البكري في كتابه المسالك والممالك بأنها منطقة جميلة ذات نخيل وزيتون وفاكهة.[7]

1 - علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة الأولى نشأة المذهب الإباضي مكتبة وهبة، شرع الجمهورية ، القاهرة ، 1964م، ص 113.
2 - قبيلة من قبائل يفرن تقطن غرب المدينة
3 - قبيلة أخرى من قبائل يفرن تستقر إلى الشمال الشرقي من المدينة
4 - نفس المرجع، نفس الصفحة.
5 - رحالة فرنسي زار المدينة ومكث بها فترة من الزمن.
6 - ارنست جزيفن، مغامرات في طرابلس، ترجمة، المبروك محمد الصويعي دار الفرجاني للنشر المحدود، لندن، ص 144.
7 - المسالك والممالك، الكبرى، المتوفي 487 هـ، ص 9.

و يتحدث عنها ابن خلدون وعن سكانها البربر وعاداتهم ومساكنهم التي تبني من الطوب المسقوف بالطين، مع الإشارة إلى ملابسهم المصنوعة من الصوف واشتغالهم في الزراعة والرعي.[1]

ووصف جيمس ريتشاردسن وهو أول مسيحي وطأت قدماه المدينة وصفها بأنها مذهلة في مظهرها الخارجي بالرغم من أنه لا يزيد عن بناء خرابة كان قد شيد من الوحل[2] ويتحدث عن وجوها اللطيف ومياهها الممتازة ووصفه للزراعة بها بأنها متطورة وتتم بطريقة لا تختلف عن نظيرتها في انجلترا.[3]

كما وصفها ارنست جريفن بأنها مكان هادي جميل تكسوه أشجار الزيتون وارفة الظلال ويعد أول طبيب رحالة أوروبي يطول به المقام في مدينة يفرن إذ مكث بها فترة من الزمن ليست بقصيرة، تحدث عنها وعن شوارعها وقلعتها التي وصفها بأنها مقتبسة من قلعة رجستون في مدينة واستلال،[4] كما أشار إلى جودة التربة وغنائها بالمواد العضوية وتواجد أشجار النخيل التي تمتد على مدى البصر.

أما علي يحيى فيؤكد أن مدينة يفرن عظيمة ذات تربة خصبة تزدان بحدائق غناء من الأشجار والفواكه المختلفة،[5] كما أشار إلى أن موقعها يمثل اجمل مناطق الجبل وأخصبها تربة وألطفها هواء وأعذبها ماء.[6]

فكان لموقع مدينة يفرن الجغرافي أبلغ الأثر في تاريخها، الذي يعود إلى فترة ما قبل التاريخ

فترة ما قبل التاريخ

تعد المخلفات الأثرية التي وجدت على سفوح جبل نفوسة دليلا بارزا على أن هذه المنطقة كانت عامرة في هذه الفترة وما بعدها، فقد تم العثور على أدوات حجرية يعود تاريخها إلى العصر الحجري القديم الأوسط[7] كما عثر على أدوات مصنعة ترجع إلى

1 - ابن خلدون، المجلد السادس، ص 178.
2 - جيمس ريتشارد سن، ترحال في الصحراء، ترجمة، الهادي بولقمة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي 1993م، ص 53.
3 - جيمس ريتشارد سن، نفس المرجع، ص 56.
4 - ارنست جوزريف، مرجع سابق، ص 121.
5 - علي يحيى معمر، مرجع سابق، ص 213.
6 - نفس المرجع، ص 119.
7 - عبد اللطيف محمود البراغوثي، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، الجامعة الليبية، بنغازي، 1971م، ص 56.

العصر الحجري المتوسط.[1]

أما خلال العصر الحجري الحديث فقد بات من المؤكد وصول قاطني هذه المنطقة إلى مرحلة الاستقرار وممارسة الزراعية واستئناس الحيوان.[2] فقد عثر على أسلحة حجرية وأواني فخارية وبعض الأدوات التي كان استخدامها دليلا على استقرار الإنسان.[3]

الفترة الكلاسيكية

يفرن في العصر الروماني

في أواخر القرن الرابع بعد الميلاد تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإمبراطورية الرومانية وتعرضت المدن للدمار ولم يكن من بد أمام السكان سوى النزوح إلى الخارج. وكانت ليبيا إحدى مستعمراتهم المهمة التي انتشروا في جل مدنها فكانت مدينة يفرن من بين هذه المدن التي تعرضت للاستعمار الروماني وما نجم عنه من مشاركة لحياة السكان المحليين وهم الأمازيغ الذين يعتبرون أقدم من استقر في المنطقة حيث كان مجيئهم قبل مجئ الفينيقيين في القرن السادس قبل الميلاد.[4] إلا أن هناك مصادر أخرى تؤكد أن الأمازيغ كان قدومهم بعد الرومان حيث سكنهم في الجبال كان بعد جلاء الروم.[5]

إلا أنه من الأرجح أن الأمازيغ استقروا في المنطقة قبل مجئ الروم وعند قدومهم كانت معاملتهم مميزة حيث تمتعوا باستقلالهم القومي[6] لدرجة أن الأثرياء منهم تحصلوا على مجموعة من الامتيازات ظلوا يتمتعون بها إلى أن جاء الإسلام وألغى هذه الامتيازات مما جعلهم يتذمرون من الحكم العربي. وفكرة الاستقلال كدولة لم تبارح خيالهم قط.[7]

ضرب الرومان داخل مستعمراتهم الجبلية المثل الأعلى في النشاط والجدية. وصار

1 - عبد اللطيف محمود البرغوثي. نفس المرجع. ص 57.
2 - سالمة المنصوري. درنة دراسة في جغرافية المدن. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاريونس بنغازي 1996. ص 53.
3 - عبد اللطيف محمود البرغوثي. مرجع سابق. ص 58.
4 - محمد المختار العرباوي. البربر عرب قدماء. منشورات المجلس القومي للثقافة العربية الرباط. 1993م. ص 160.
5 - محمود علي. فتح مصر وإفريقيا. دار المعرفة. القاهرة. ص 170.
6 - محمد ناجي. محمد نوري. طرابلس الغرب. ترجمة. أكمل الدين محمد إحسان دار مكتبة الفكر . طرابلس ليبيا 1973م. ص 142.
7 - نفس المرجع. ص 145.

صورة رقم (2) نصب روماني في منطقة سفيت

سكان البلاد الأصليين متشوقين للتمتع بمميزات المواطنة الرومانية، وعليه صاروا يعملون ويشتهرون بأخلاق الرومان ليصبحوا مثلهم وليحصلوا على مستوى مماثل لهم،[1] وحتى الزي السائد في المنطقة الجبلية وهو الجرد[2]* الذي تقول الروايات الشفوية بأنه زي روماني مع بعض التعديلات. فقد عاش الأمازيغ طيلة هذا الحكم في أمن وسلام لم يلحقهم بطش الروم مقابل تسديد الضرائب التي تجنى في شكل منتوج الزيتون، تلك الشجرة التي ساهم الروم كثيرا في عملية زراعتها وبعضها ما زال قائما إلى اليوم.

ومنة ابرز المعالم في تلك الفترة* ضريح هنشير سوفيت الواقع شرق المدينة قرب المزرعة المحصنة والتي ما زالت آثاره باقية حتى اليوم[3] والمعبد الريفي المعروف بقصر الجزيرة الواقع على طريق يفرن جادو والذي تم تشييده في القرن الميلادي الثالث[4] إلى جانب بعض النقوش المتفرقة التي تعود إلى حوالي 200 سنة ق.م. كما في منطقة يفرن، وتم العثور على نقش يعلو قرابة 8000 سم فوق سطح الأرض، إلى جانب نقش آخر في وادي الرومية كتب عليه العبارة التالية:

DMS

IY Lias Fars

Iina Vixit

Rapaa N N XX V III

M X I D X V I V 6 ion - Rairs - Lib

علما بان بعض مخلفات الطرق الترابية الرومانية الأصل لازالت ظاهرة حتى اليوم.

ولما تدهورت روما في القرن الرابع بدأت الثورات في كل ولاية طرابلس الغرب واستغل الأمازيغ فرصة ضعف الحكومة فتمردوا واظهروا العصيان وفي سنة 426م سقطت كل مدن الولاية في أيدي الوندال وظلت المدن الجبلية بما فيها مدينة يفرن خاضعة للحكم التعسفي الجديد حتى سنة 533م.

1 - محمد الطاهر الحراري، الاستعمار في ليبيا 1911-1919م في إدريس صالح الحرير، تحرير، الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا 1911-1970م، 1948م ص 7.

2 - يصنع في معظم المدن الجبلية والأنواع التي تحاك في مدينة يفرن من أجود الأنواع ويتم صنعه من الصوف بعد عملية تنظيفها وغزلها حيث تقوم النساء بهذا العمل الذي يشكل جزءا من المعاملات التجارية قدرت بثلاثة في المائة يومها حيث كان يصدر إلى تونس ومصر وبرقة.

3 - عبد اللطيف محمود البرغوثي، مرجع سابق، ص 611.

4 - نفس المرجع، ص 619.

يفرن في العصر البيزنطي

حكم البيزنطيون البلاد في الفترة من 535 حتى 642م، لكنهم لم يتوغلوا إلى المدن الداخلية خاصة الجبلية منها بل تركوا الأهالي مستقلين لم يلحقهم أي ضرر إلا أنهم تعهدوا بدفع جباية الأموال إلى مشايخهم ورؤسائهم، وكان الأمازيغ تحت الحكم البيزنطي يقومون بهذا العمل كل عام مع تقديم عدد من الجنود إلى الحكومة عند الحاجة[1] مما أبقى على مدينة يفرن تنعم بهدوء نسبي لعدم وصول حكم البيزنطيين الفعلي إلى منطقة الدراسة.

صورة (3) مسجد تيواتريوين في يفرن

يفرن في الفترة الإسلامية

جاء المسلمون واخضعوا أغلب المناطق لحكمهم، الذي أتى ثماره بإحلال الدين الجديد محل المسيحية، ودخلت المدينة مرحلة جديدة وانتهى الحكم البيزنطي للبلاد مع دخول الجيوش الإسلامية للمنطقة في سنة 23 هـ بقيادة عمرو بن العاص بعد أن أذن له الخليفة عمر بن الخطاب فتم فتح طرابلس سنة 23 هـ الموافق 644م،[2] ومع ذلك قامت ثورات الأمازيغ التي لم تهدأ إلا بعد مضى قرن على الفتح الإسلامي.[3]

1 - محمد ناجي، مرجع سابق، ص 155.

2 - محمد مصطفى بازامة، ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين، دار مكتبة الفكر، ص 143.

3 - نفس المرجع، ص 144.

فقد كانوا طيلة الحكم الروماني يتمتعون بامتيازات قام المسلمون بإلغائها، ومع ذلك فإن بعضهم قد دخل الدين الإسلامي على يد الصحابي الجليل معاوية بن ضريح بعد أن كانوا يعتنقون النصرانية.[1]

ومع أن بعض المصادر تؤكد ارتداد الأمازيغ عن الإسلام أربع عشرة مرة إلا أن الدين الجديد لم يترسخ في أنفسهم إلا في عهد «موسى بن نصير».[2]

ومن الأشياء التي نستدل بها على هذه الفترة بعض مظاهر العمران الإسلامية مثل المقابر المنتشرة في أماكن عديدة من المدينة، والأضرحة والمساجد التي ترجع إلى أيام الفتح الإسلامي الأولى بأفنيتها وأقواسها ومآذنها المشيدة بالجبس مثل مسجد «امومولون ودوسطين ونانا زورغ»... وغيرها من المساجد التي بقيت آثار بعضها حتى اليوم لتخبرنا عن أجمل قصة شهدتها المدينة وهي قصة الفتح الإسلامي.

يفرن في العهد العثماني الأول 1551-1711م

لا توجد معلومات كافية حول هذه الفترة تخص مدينة يفرن فقد اخفق العثمانيون في بسط سيطرتهم في داخل البلاد، فخضع الساحل الليبي لسلطانهم وبقيت سيادتهم صورية في الداخل،[3] فقد كانت شؤون مدينة يفرن تدار من قبل السكان الأصليين الذين تمتعوا باستقلالهم هذه الفترة.

يفرن في العهد القرمانلي

شهدت كل مدن الجبل في هذه الفترة نوعا من الهدوء، لأن توجهات الأسرة القرمانلية كانت نحو البحر بالدرجة الأولى وترك الأهالي وشئونهم في الداخل بشرط الولاء والطاعة، إذ تسبب يوسف باشا في إغراق البلاد بالديون فأعلنت بعض القبائل الداخلية في كل من مدينتي غريان ونالوت العصيان الذي لم يدم طويلا فسرعان ما أرسل يوسف باشا ابنه احمد باشا 1817-1818م فتم الاستيلاء على مدن الجبل بما فيها مدينة يفرن وبقيت تحت الحكم القرمالي إلى عودة الحكم التركي مرة أخرى سنة 1835م.

يفرن في العهد العثماني الثاني

بعودة النفوذ العثماني إلى البلاد مرة ثانية أصبح من المؤكد خضوع المدينة لولائهم

1 - محمد ناجي، مرجع سابق، ص 131.
2 - نفس المرجع، ص 131.
3 - محمد فؤاد شكري، ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها، مطبعة الاعتماد، القاهرة 1957م، ص 77.

الذي تأخر بعض الوقت مقارنة بمدن الساحل فقد تم الاستيلاء عليها سنة 1856م بعد أن تعرضت سنة 1850م لوباء الكوليرا الذي انتشر فيها وأدى إلى هجرة الكثير من سكانها إلى تونس، ولم يكن دخول العثمانيين للمدينة سهلا أبدا ففي هذه الفترة ظهرت حركة مقاومة فاعلة اتخذت من مدينة يفرن مركزا لها قادها الشيخ (غومة المحمودي) الذي أعلن التمرد على النفوذ العثماني، وحصل على تأييد ومساندة من السكان الذين وقفوا معه طيلة الوقت فدخل العديد من المعارك ضد الأتراك كانت أهمها معركة عين الرومية شوال 1271 - يونيو 1855م «التي دارت أحداثها على بعد 5 كم جنوب المدينة وحقق فيها غومة وأتباعه انتصار ساحقا على العثمانيين فقد تركت أحداث المعركة أثرا كبيرا ووصل نبأ المعركة إلى قنصل انكلترا في مالطا «الكولونيل هيرمان» الذي جاء على ظهر باخرة إلى طرابلس واطلع على الحقيقة بنفسه وحملت المسئولية إلى إسماعيل باشا ومصطفى بيك،[1] دارت المعركة في عهد عثمان باشا والى طرابلس الذي تأثر كثيرا بأخبارها وقرر أن يتجه ويتولى ينفسه قيادة الجيش بعد أن كتب رسالة إلى الباب العالي وصف فيها يفرن بأنها مكان صعب للمرور، وارض صخرية، إلى جانب إنها الموطن الأصلي لكثير من الثوار[2] واتجه باشا طرابلس إلى يفرن عن طريق غريان فككلة وقابل غومة والمجاهدين في مرتفعات أم الجرسان حيث دارت أحداث معركة الكدوة في جمادى الأول 1272هـ 11 يناير 1856م وتمكن من هزيمة غومة والاستيلاء على مرتفعات أم الجرسان،[3] حيث توجد المدينة التي دخلها بعد أن فك الحصار عن قصر المجيدية الذي دام سنة كاملة واتخذه مقرا له وبدأ في اضطهاد المجاهدين وجمع السلاح منهم فتم جمع 773 بندقية من يفرن،[4] حيث طال انتقام الوالي العثماني اليهود الموجودين بالمدينة الذين تعاونوا مع الثائرين فصادر جميع ممتلكاتهم.[5]

بعد التخلص من غومة باتت الايالة بصفة عامة في هدوء وطمأنينة واظهر الأهالي الولاء والطاعة، وقبل هذه الفترة كان الأتراك حامية في يفرن وصلت سنة 1845م إلى حوالي 400 جندي إضافة إلى عدد من الجنود العرب، وبعد الاستيلاء على قصر المجيدية الذي تم تشييده إضافة إلى قصر ديسير في عهد محمد أمين باشا بتاريخ 1256هـ 1845م أصبحت المدينة ولاية عثمانية ومركزا لمتصرفات الجبل ونالت حظا وافرا من

1 - دار المحفوظات التاريخية ، طرابلس، وثائق العهد العثماني الثاني، وثيقة رقم 201 م 2.ت.
2 - دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، وثائق العهد العثماني الثاني، وثيقة رقم 113م 2.ت.
3 - محمد أمحمد الطوير، ثورة الشيخ غومة المحمودي على العثماني في ليبيا 1815-1858م، دار الفرجاني طرابلس ليبيا 1995م، ص 131.
4 - نفس المرجع، ص 197.
5 - نفس المرجع، ص 198

الاهتمام طيلة هذه الفترة فتم تشييد المباني، والمساجد والزوايا، والطواحين، والمدارس التي تمثلت في مدرستين ابتدائيتين ومدرسة إعدادية الراشيدية التي تم إنشاؤها من مواد محلية وهي الحجارة والجير وما زالت بقاياها حتى اليوم، وتؤكد الوثائق أن افتتاحهذه المدرسة بتاريخ 20 جمادا الأول 1221هـ أغسطس 1806م،[1] وكانت الحكومة تخصص جزءا من المال لقطاع التعليم وتقوم بإرسال المدرسين من طرابلس للتدريس في هذه المدرسة فكان سالم أفندي احمد هو احد المدرسين الذين تم تعيينه مدرسا في مدرسة الراشيدية الإعدادية إلا أن التعليم كان مقصورا على الأثرياء في الغالب، فلابد من دفع ضريبة حصة المعارف لكل من يريد التعلم في هذه المدرسة، على الرغم من هذا دخل المدرسة الكثير من التلاميذ وتفوقوا في دراستهم.[2]

كما اهتمت الحكومة بالزراعة وترميم الصهاريج والاهتمام بالمزارع ومكافحة الجراد وجلب المياه من عين الرومية بواسطة أنابيب صنعت من الطين ومدت إلى المدينة واستخدمت في الزراعة إلى جانب الشرب، وإقامة المراوح الهوائية على بعض الآبار كما فعل بكر سامي عندما أقام مروحة على بئر لجلب الماء إلى مزارع يفرن[3] كما اهتمت بشق الطرق ولو إنها كانت لخدمة مصالحها العسكرية، فيقول جيمس ريشاردسن أن الميزة الوحيدة التي خلفها الحكم العثماني هي شق الطريق العسكري من قدم الجبل وقمته حيث توجد القلعة.[4]

كما شمل اهتمام الحكومة جانب الصحة أيضا فكانت تقوم بإرسال فرق خاصة إلى المدينة لمكافحة مرض الجدري الذي انتشر في المدينة، كما اهتمت بالتجارة فكانت تجارة نبات الحلفاء من ابرز أنواع التجارة المحلية، وازدهرت هذه التجارة في عهد رضا باشا 1286هـ فكانت تجمع آلاف الأطنان من هذا النبات من منطقة يفرن وككلة وجادو حيث تصدر من مركز المتصرفية يفرن إلى بريطانيا إضافة إلى تصدير الزيت إلى الدولة العليا، والمنسوجات الصوفية إلى كل من بنغازي وتونس ومصر.

وكان البريد في هذه الفترة جيدا حيث كان كل يوم خميس بواسطة مراسل راجل وكانت الساعات المحددة كما يلي:ـ

طرابلس غريان : 10 ساعة

1 - دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، وثائق العهد العثماني الثاني، وثيقة رقم 203 م 7.ت

2 - دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، وثائق العهد العثماني الثاني، وثيقة رقم 203م7.ت، 2 تموز 1327 هـ 7 أغسطس 1911 م طرابلس.

3 - دار المحفوظات التاريخية، طرابلس وثيقة رقم 197م 9 ش د، 26 تموز 1327هـ سبتمبر 1910، طرابلس.

4 - جيمس ريتشارد سن، مرجع سابق، ص 56.

غريان يفرن : 11 ساعة

المجموع : 31 ساعة.[1]

علما بان سكان المنطقة في هذه الفترة قد بلغ بناء على تعداد 1911م حوالي 1808 نسمة[2] وهم أمازيغ وعرب ويهود وأتراك، مع الإشارة إلى وجود عدد من أسواق الحيوانات والمنسوجات مع التأكيد بأن سوق يفرن كان أشهرها.[3]

كما أنشئ في هذه الفترة المستشفى العسكري التركي الذي يقول ارنست جريفن بأنه مبني على حافة الجبل وخلفه يوجد البرج.[4] الذي ما يزال موجودا لأنه بجانب القلعة القديمة والذي يقارن وجوده في هذا المكان بوجوده على قمة Lochcocisk.[5]

وبالرغم من هذه الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العثمانية إلا إنها ارتكبت أعظم الجرائم عندما قامت بهدم القصور المنتشرة على كل مدن الجبل والتي اعتبرتها وكرا للمجاهدين، فقامت بتهديم قصر ديسير الذي بعد من أجمل القصور وأكبرها حيث يتألف من 1800 غرفة تعلو بعضها البعض، ويأخذ طرازا معماريا جميلا جدا، إلى جانب قصر ماجر الذي يوجد إلى الشمال الشرقي من المدينة واتخذه غومة مقرا له في معظم مراحل ثورتة فكان قصرا جميلا يقع على تل مرتفع حيث يبلغ طوله 67م وعرضه 35م، وتوجد أمامه ساحة كانت تستخدم كسوق يسمى سوق غومة، وتوجد بالقرب منه عين يشرب منها أهل القصر، الذي قامت الحكومة العثمانية بتهديمه سنة 1843-1844م.[6]

يفرن في العهد الايطالي 1911-1946م

منذ بداية احتلال ايطاليا لليبيا 1911م أدركت أهمية يفرن وموقعها المميز، وبدأت في التطلع نحوها، وعندما تعرض سليمان الباروني لنكسة وهي انسحاب نشأت باشا - الوالي التركي في طرابلس - من الميدان بناء على التعليمات التركية وترك المجاهدين يقاومون وحدهم، أدرك أن مطالبه لن يستجاب لها، واتجه إلى الجبل متخذا من يفرن مقرا لحركته الجهادية وانظم له.

1 - فرانشكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، ترجمة خليفة محمد التليس طرابلس دار الفرجاني، 1971، ص 58.

2 - نفس المرجع، ص 40.

3 - نفس المرجع، ص 96.

4 - ارنست جزيفن، مرجع سابق، ص 123.

5 ارنست جزيفن، مرجع سابق، ص 127.

6 - محمد أمحمد الطوير، مرجع سابق، ص 129.

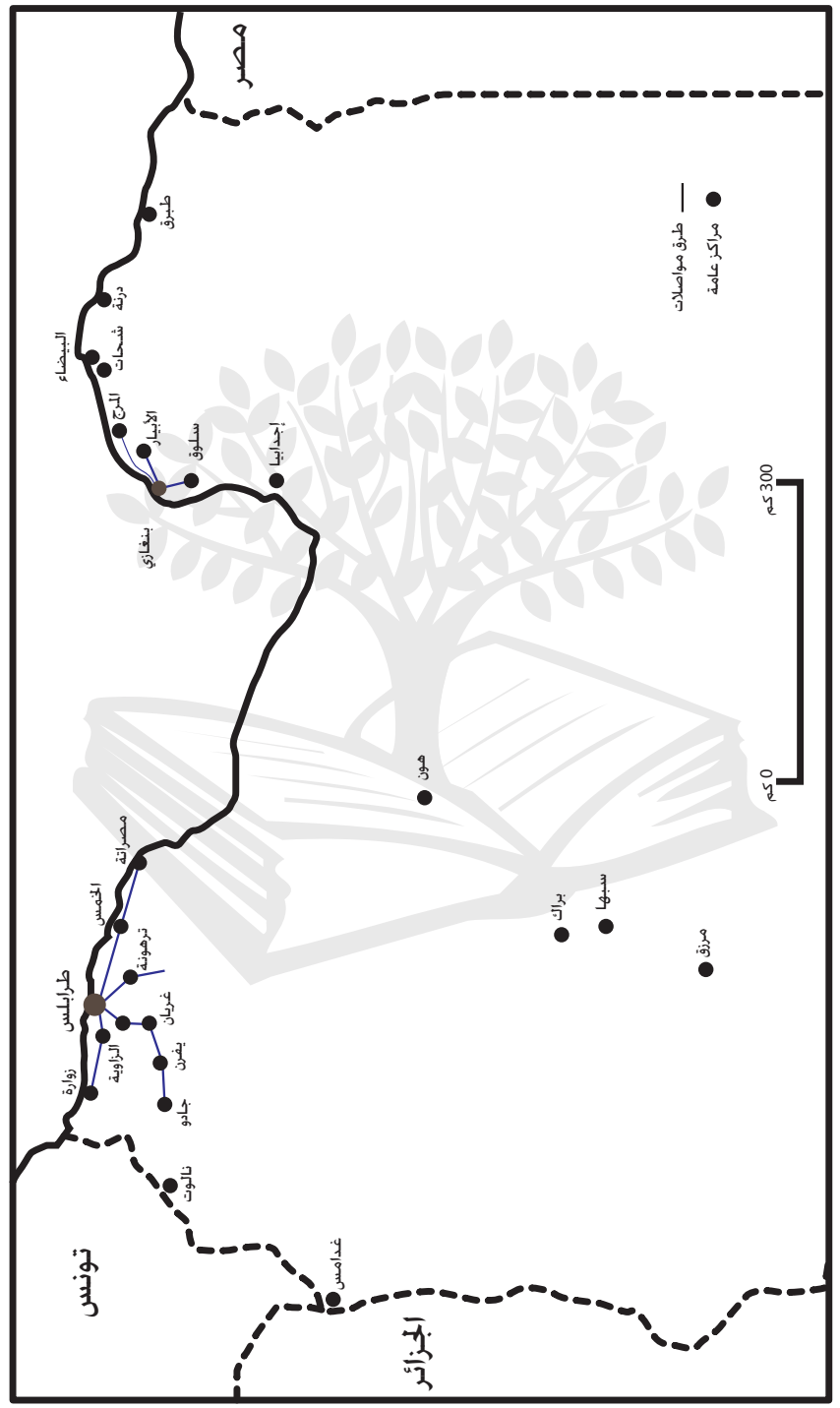

شكل رقم (13) شبكة الطرق في ليبيا سنة 1925[1]

1 - الهادي بولقمة، الإستعمار الإستيطاني الإيطالي في ليبيا سنة 1911 - 1939م . الإستعمار الإستيطاني في ليبيا تحرير إدريس صالح الخريري 1984م ص89

المجاهدين من قبائل العلالقة والعجيلات والنوايل وأولاد بوسيف والصيعان وغيرهم من سكان الجبل الغربي،[1] وفي عام 1913م تم الاستيلاء على معظم المدن الساحلية مما جعل المقاومة تنحصر في منطقة الجبل الوعرة التي اتفق سكانها على ضرورة المقاومة، فقام سليمان الباروني بعقد مؤتمر يفرن الذي جمع فيه كل الزعماء وتم الاتفاق على المقاومة، وكان في هذه الفترة يدير شؤون يفرن المتصرف موسى قرادة وهو أحد أصدقاء سليمان الباروني الذي تم عزله من قبل الأهالي وتعيين ساسي خزام اليفرني مكانه، وكان سليمان الباروني حازما جدا في تصرفاته فعندما علم بذهاب مجموعة من الأفراد إلى طرابلس لتسليم سلاحهم إلى الحكومة الايطالية قام بوضعهم في سجن يفرن وظلوا هناك إلى يوم دخول القوات الايطالية إلى مدينة يفرن بقيادة الجنرال ليكوى Lequio[2] الذي رفع العلم الايطالي يوم 27 مارس 1913م على القلعة المقر القديم للمتصرف التركي وبدخول الايطاليين انتهت حركة المقامة واضطر زعماؤها إلى الانسحاب فسليمان الباروني وساسي خزام وخليفة بن عسكر اتجهوا غربا في حين اتجه أولاد بوسيف والمشاشية جنوبا[3] وبذلك تم للقوات الايطالية السيطرة على كل الجبل بعد أن ذابت المقاومة[4]

وفي سنة 1814م أعلن عن قيام حرب كونية كانت ايطاليا طرفا فيها والذي اضطرها إلى سحب قواتها من كل للمدن وانحصارها على الساحل، فانسحبت من يفرن سنة 1914م بعد أن تركت حامية هناك إلا أن هذه الحامية تم طردها سنة 1915م فيما يعرف بثورة الجبل وتم الانسحاب من يفرن التي لم تستطع العودة إليها إلا بعد ثماني سنوات تحديدا في صباح يوم 31 أكتوبر 1922م بعد أن قام «ماريوكور نياليا» برفع العلم الايطالي مرة ثانية على قلعة يفرن القديمة المتهدمة ذلك المركز الذي طالما بقى عامرا مزدهرا[5] ويقول قرسياني أن زحفنا على يفرن أعاد أخيرا الطمأنينة إلى نفوس الجميع وأكد الثقة في أعمال الحكومة،[6] وشاء القدر أن يتم هذا الزحف في الأيام ذاتها التي تم فيها زحف موسوليني على روما الذي أيد كثيرا هذا الزحف واعتبره نصرا عظيما لأنها كانت حلقة الوصل إلى الجنوب.

وحتى بعد احتلال مدينة يفرن لم تهدأ ثورات وهجمات المجاهدين المتتالية، مما اضطر

1 - فرانشكو كودو، حلم تحقيق إمارة مستقلة في الجبل الغربي ومعركة الاصابعة، ترجمة إبراهيم احمد المهدوي، مجلة قاريونس العلمية، بنغازي، العدد الرابع 1990 ص 119.

2 - نفس المرجع ، ص 121.

3 - نفس المرجع ، ص 133.

4 نفس المرجع، ص 133.

5 - نفس المرجع، ص 121.

6 - دور ولقوجي اترمافي، نحو فزان ترجمة، طه فوزي، مراجعة خليفة التليسي مطابع القاهرة 1976، ص 130.

الايطاليين إلى إقامة سور من الأسلاك الشائكة حولها لمنع هجماتهم. وفي هذه الفترة ساءت ظروف الحياة مما اضطر إلى نقص المواد الغذائية وانتشار المرض والجوع إضافة إلى الظروف البيئية القاسية التي كان يعيشها السكان جعلهم يتخلون ولو مؤقتا عن فكرة الاستقلال، ويتخذون طريقهم إلى تونس والجزائر فقل عددهم كثيرا وظلت منطقة الدراسة محدودة في حجم سكانها بسبب بطأ الزيادة الطبيعية والهجرة المغادرة.

ضمت مدينة يفرن في فترة الاحتلال الايطالي مجموعة من الإحياء المتمثلة في قبلية أت قربوست التي تقطن قمة الحافة الجبلية، وقبيلة شقارنا التي تمتد أرضها على امتداد الحائط الجبلي[1] إلى جانب بعض القبائل الأخرى ئند گرادة وأت مشوشة وأت معان وأت بخبو وأت وُغاسرو.

مثلث يفرن مركزا لتركز عمراني مشتت إذ كانت المنازل مبعثرة على حافة الجبل وتحيط بها أشجار الزيتون التي قد يرجع بعضها إلى فترة مغلة في القدم. وكانت تحصل على حاجتها من المياه في هذه الفترة من مجموعة الصهاريج التي تم حفرها في المنطقة إلى جانب ما تمده عين الرومية من مياه ولو أن منسوبها كان قد انخفض على ما كان عليه خلال فترة الاحتلال العثماني، كما كان يعقد سوق كل يوم احد مع أنه كان مفتوحا لكل من يريد الدخول إليه إلا أن إمكانيات السكان كانت لا تسمح لهم بذلك باستثناء طائفة محدودة من الأثرياء، إذ أن معظم التجار كان من اليهود.[2]

أما فيما يخص شبكة الطرق فكانت مدينة يفرن في هذه الفترة قد ربطت بشبكة طرق جيدة إذ تم إنشاؤها لغرض خدمة المصالح الايطالية.[3]

وحاولت الحكومة الايطالية تشجيع السياحة في هذه المدينة فتم تشييد فندق يفرن في أجمل بقعة - مكان القلعة القديمة - على حافة الجبل المشرف على سهل الجفارة] عند مصب الوادي] كما أنشئت استراحة جميلة بالقرب من وادي عين الرومية] مازالت في حالة جيدة جدا وتقوم بتقديم الخدمات، وبالرغم من كل هذه الانجازات إلا أنهم قد أساؤا كثيرا بحق أرواح الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى أنهم أرادوا أن يعيشوا بحرية فوق أرضهم.

1 - وزارة الداخلية، الإدارة العامة لشئون البلدية، كوبنهاجن، يفرن، مخطط شامل عام 1988م، متصرفية يفرن، مارس 1969م، ص 8.

2 - ارنست جزيفن، مرجع سابق، ص 132

3 - الهادي بولقمة، الاستعمار الاستيطاني في ليبيا 1911-1939م، تحرير، إدريس صالح الحرير، الاستعمار الاستيطاني الايطالي 1911-1970م، مركز جهاد الليبيين ص 89.

ومع الإستقلال رحل الايطاليون عن المدينة وعن كامل البلاد، وشهدت يفرن تغييرا هاما وأخذت تتحول إلى مركز صناعي وإداري ومركز خدمات هام وبدأت حركة البناء لإرساء أسس اقتصادية واجتماعية كفيلة بنقل المجتمع الليبي بكامله من بوتقة التخلف إلى عصر التقدم وفق خطوات مدروسة.[1] فقد شهدت المدينة توسعا كبيرا إذ زادت مساحتها من حوالي 56,02 هكتارا عام 1966م إلى 136,6 هكتارا عام 1980م ومن المتوقع بلوغها 266 هكتارا عام 2000م.[2]

كما شهدت تطورا كبيرا شمل جميع مراحل الحياة، ففي مجال التعلم أنشئت العديد من دور العلم مثل معهدي المعلمين، ومركز للتدريب المهني، والفني وثانويتين، ومعهد للإدارة والعلوم المالية، ومعهد للمهن الشاملة، وثانوية العلوم الأساسية، وعدد من مدارس التعليم الأساسي، إلى جانب المعهد العالي للمهن الشاملة، وكلية الآداب والعلوم .

1 - سعد خليل القزيري، التحضر، تحرير، الهادي بولقمة، وسعد القزيري الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، سرت دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام 1995م ص 98.

2- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق مؤسسة بولسيرفس العالمية، إقليم طرابلس، بلدية يفرن، يفرن التقرير النهائي عن المخطط العام، تقرير رقم ط ن - 71، ص 57. - علي يحيى معمر، مرجع سابق، ص 119. - نفس المرجع، ص 220.

الفصل الثالث

الجغرافيا السكانية

الفصل الثالث

الجغرافيا السكانية

دراسة عنصر السكان لأي دولة من الدول له أهمية كبرى، إذ أن نمط وتوزيع وتركيب السكان من الأمور البالغة الأهمية في تخطيط وتطوير التنمية والنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.[1] حيث يصعب الفصل بين السكان والتخطيط بأنواعه المختلفة، فالسكان هم أداة التخطيط، وهم في نفس الوقت هدفه وغايته، ولا يمكن أن يكون التخطيط سليما إلا إذا بنى على إحصائيات دقيقة من حيث التركيب العمري والنوعي والهجرة وعوامل الزيادة الطبيعية والتوزيع الجغرافي.[2]

وتعرف جغرافيا السكان بأنها علم إحصائي يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السكان ومكونات التغير في العناصر الثلاث (المواليد والوفيات والهجرة) ثم التغير الاجتماعي للفرد في المجتمع بصوره المتعددة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.[3]وقد أصبحت جغرافية السكان منذ منتصف الخمسينات أحد فروع الجغرافيا الهامة ومن العلوم الحيوية التي تشهد جوانب تغير مستمر سواء في مادتها أو في منهج دراستها.[4] ويمثل عنصر السكان المحور الرئيسي الذي تدور حوله وتنبع منه الكثير من الدراسات في شتى المجالات، إذ شهد العالم في الفترة الأخيرة نموا سكانيا عظيما تمثل بشكل خاص في المدن التي نما سكانها نموا يفوق بشكل كبير نمو سكان الريف الذي تأثر بعوامل الهجرة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وتمثل ليبيا مرتبة متأخرة بين الدول العربية في حجم السكان، بالرغم من ارتفاع دخل البلاد وعظم مسحاتها مع ذلك يمكن القول بان التطور العددي للسكان الحضر

1 - محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي الطبعة الثانية 1990ن ص 115

2 -سالمة محمد المنصوري، درنة دراسة في جغرافيا المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي 1996م ص 78

3 - فتحي بوعيانة، جغرافية السكان، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1984م ص 2.

4 - نفس المرجع، ص 8.

في ليبيا كان تطورا سريعا ونشطا ففي خلال الثلاثين سنة الفاصلة بين أول تعداد عام 1954م وتعداد عام 1984م، انخفضت نسبة سكان الريف من 80% إلى 25% بينما ارتفعت نسبة سكان الحضر من 20% إلى 75% من المجموع.[1]

تعد مدينة يفرن ذات كثافة سكانية ملحوظة حيث استمرت فترة طويلة من حياتها تمثل كتلة سكانية بطيئة النمو وتتصف بالركود والاستقرار الديمغرافي لدرجة إنها شهدت تغيرا سكانيا سلبيا وتحولت إلى كتلة سكانية تفقد جزءا من سكانها نتيجة عدة عوامل أهمها تعذر كسب العيش لعدد غير قليل من السكان الذين أخذت برامج التنمية تعرف طريقها إليهم مع بدء حركة التنمية رغم ضآلة حجمها في مجالات الإدارة، والتعليم، والنقل، والصحة والإسكان، وغيرها، والأمر الذي ولّد نموا ايجابيا افرز تغيرا ديموغرافيا حولها من منطقة تفقد جزءا من سكانها لى منطقة تحتفظ بسكانها وتحقق تطورا ونموا ايجابيا.

من المعروف أن سكان يفرن يعودون في أصولهم إلى الأمازيغ وهم السكان الأصليون الذين استقروا في المنطقة منذ آلاف السنين وانقسموا إلى مجموعة من القبائل معظمها تنتمي إلى أمازيغ نفوسة وهي من أكبر القبائل باستثناء البعض القليل الذي ينحدر من هوارة إلا أن أرجح القول بان سكان المنطقة بقايا بني يفرن القدامى وهم من منح اسمهم للمنطقة وساد بينهم المذهب الإباضي الذي انتشر في كل منطقة جبل نفوسة.[2]

يتكون سكان مدينة يفرن من خمس قبائل تشمل كل قبيلة منها عددا من العائلات التي تكون في مجملها سكان المدينة الممثلين في القبائل التالية:-

1 - قبيلة تاقريست[3] وتضم: -

أولاد أبي قصيعة، وأولاد علي، وأولاد طالب، وأولاد منصور، وأولاد عاشور.

2 - القصبات وتشمل: -

أولاد أبي مرافة، والمشوشيين، والبواسيق، والمعانيون.

1 - سعد القزيري، التحضر، تحريري، الهادي ابولقمة، وسعد القزيري الجماهيرية دراسة في الجغرافيا سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1995 ص 346.

2 - احمد الدردار، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلام.

3 - فرانشسكو، سكان ليبيا، الجزء الأول، تعريب وتقديم خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، ص 463، ص 475

3 - البخابخة وتضم:-

أولاد سعيد، وأولاد أبو القاسم، العبابدة، وأولاد يونس، وتشير الروايات المتوارثة أنهم أمازيغ نفوسة الحقيقيون من بطون مادغيس، ويعتبرون أقدم سكان منطقة يفرن ويعتبرون ذوي حظوة عند الإباضيين.

4 - القصير تضم:-

أولاد حويوش، وأولاد حريز، والحشارية، وأولاد عيسى، وأولاد أبو القاسم وأولاد الحاج.

5 - الشقارنة وتشمل:-

أولاد منصور، وأولاد ميلود، وأولاد القبلاوي، وأولاد أبي وزرة، وأولاد حريب وأولاد فارس، وأولاد مادي الأسود وهم من أمازيغ هوارة من بطون البرانس وتشير بعض الروايات[1] إلى قدومهم من نالوت، أما أولاد فارس هم إخوة الفوارس بغريان ومنهم أيضا فوارس تاجوراء.

شكل رقم (14) توزيع في مدينة يفرن حسب المحلة

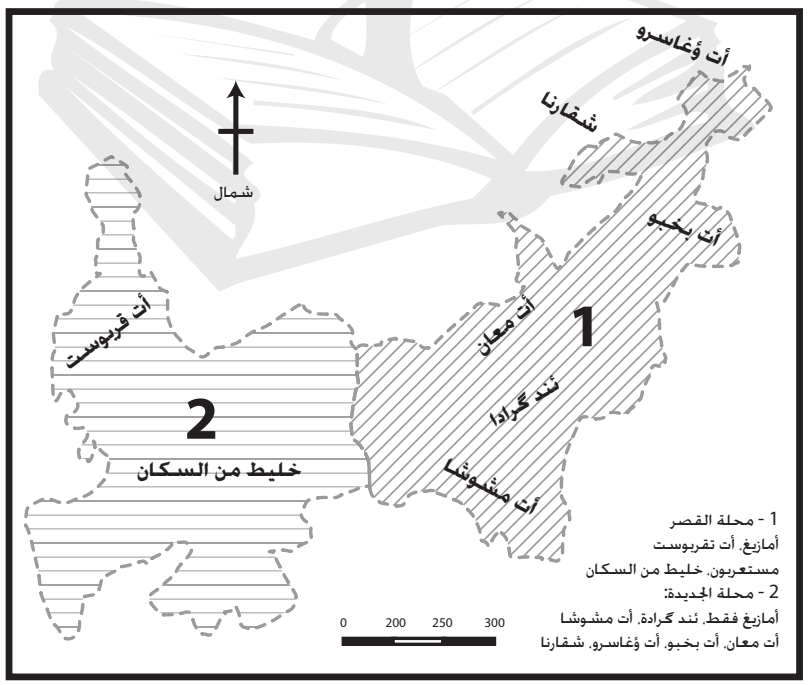

1 - رواية شفهية من الأهالي

إلى جانب عدد لا باس به من السكان العرب الذين استقروا في مركز المدينة بعد مجيئهم من المناطق المجاورة وبالذات من العوينية والغنايمة والزنتان.

ونتيجة لعدم توفر إحصائيات تخص سكان المدينة المقيمين داخل المخطط جاءت هذه الدراسة شاملة للمنطقة ككل أي مدينة يفرن والمناطق الملحقة بها إداريا فزيادة على محلة القصر وهي محلة بفرن المركز ومحلة الجديدة ضمت محلات الشمال وأم الجرسان والقلعة والزاوية والعوينية وهي المناطق التي شملتها حدود مديرية يفرن[1] وحدود الفرع البلدي فيما بعد.

بلغ عدد السكان بنا على أول تعداد أي عام 1954م حوالي 21604 نسمة، ووصل عام 1964م إلى حوالي 31433 نسمة، والى 42568 نسمة عام 1973م، وفي عام 1984م ارتفع العدد إلى 68542 نسمة، ووصل إلى 91373 نسمة عام 1990م.[2]

يعد إقليم الجبل الغربي من المناطق التي تمر بمرحلة نمو سكاني ملحوظ فقد بلغ عدد السكان عام 1954م 11421 نسمة مقابل 86962 نسمة عام 1964م ثم ارتفع عام 1983م مسجلا 145293 نسمة ثم وصل ارتفاعه ليبلغ 212843 نسمة عام 1984م بمتوسط زيادة نحو 67550 نسمة خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين التعداديين، وفي عام 1995م وصل عدد سكان البلدية إلى نحو 300258 نسمة وبلغ معدل النمو السنوي لعام 1995م نحو 6,82% مقابل 6,59 لعام 1984م وهو معدل منخفض مقارنة بسنة 1973م البالغ 7,08%.[3]

وبنا على إحصائيات السكان المنتقاة من إدارة السجل المدني في يفرن للسنوات الأخيرة وجد أن عدد سكان المدينة بلغ سنة 1996م 30214 نسمة مقابل 30928 نسمة[4] عام 1997م مما يوحي بأن نمو السكان في المدينة يتصف بالزيادة نتيجة للارتفاع الملحوظ في الزيادة الطبيعية خلال الفترة الأخيرة بين عامي 1954م - 1997م الناجمة عن ثبات معدلات المواليد واتجاه المعدلات العامة للوفيات نحو الانخفاض إلى جانب الهجرة الوافدة خلال السنوات الأخيرة.

1 - منصور الكيخيا، يفرن دراسة في جغرافية السكان، الملتقى الجغرافي الثالث، جامعة الجبل الغربي، كلية الآداب والعلوم بيفرن، 1995م، ص 15.

2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، اللجنة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ص 14.

3 - نفس المصدر، نفس الصفحة.

4 - بيانات غير منشورة من واقع ملفات إحصائيات السجل المدني بيفرن بتاريخ: 15-16.3.1998م.

شكل رقم (15) موقع منطقة الدراسة[1]

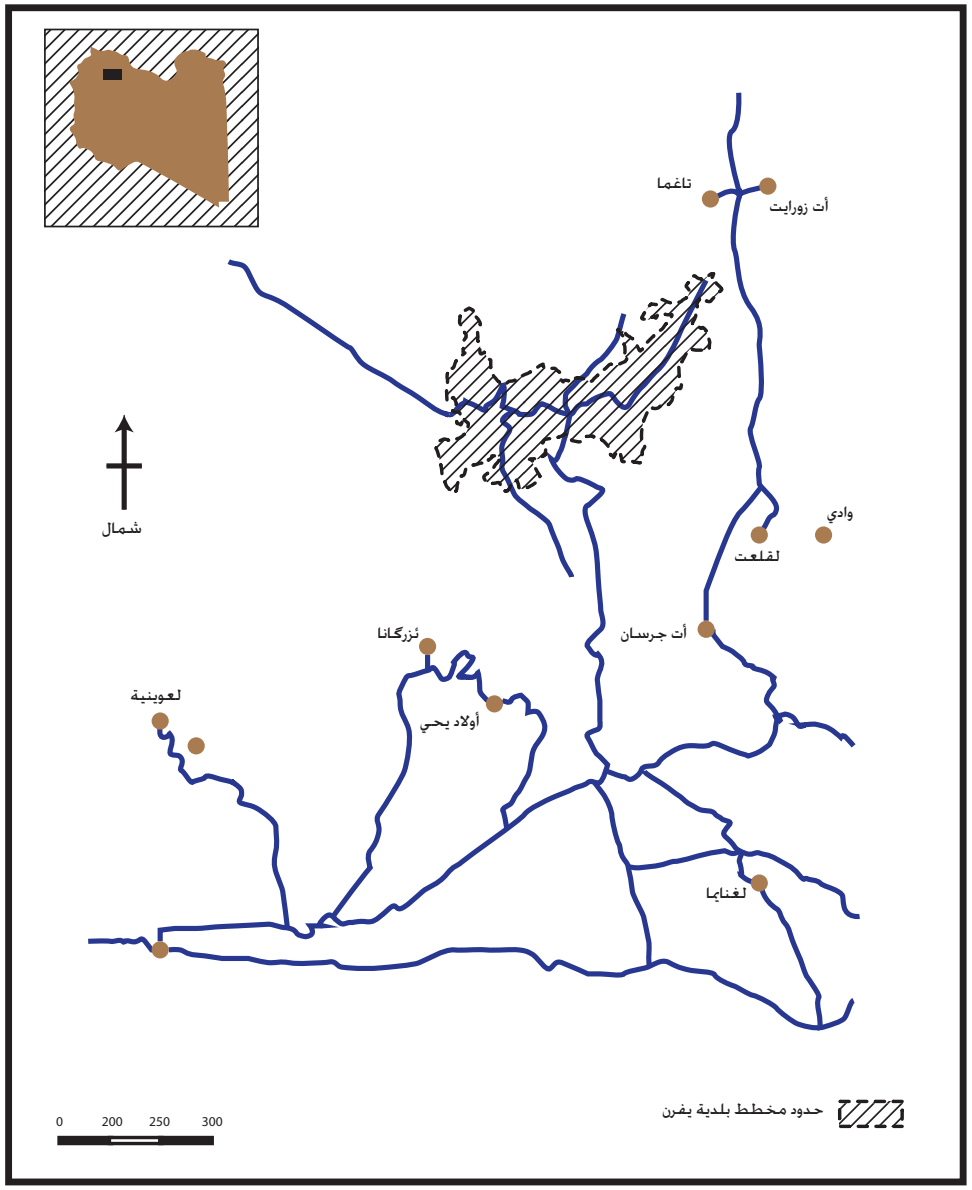

1 - المصدر: بلدية الجبل الغربي، أمانة المرافق، الجهاز الفني للمشروعات بفرع يفرن.

مكونات النمو السكاني

تشكل الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة أهم مكونات النمو الساكني: -

1 - الزيادة الطبيعية

تمثل الزيادة الطبيعية الفرق بين عدد المواليد والوفيات[1] وهي عامل أساسي لنمو السكان عكس الحال مع عامل الهجرة حيث يشكل عنصر المواليد أهمية كبيرة في دراسة السكان باعتبارها إحدى المتغيرات الأساسية في الحركة الطبيعية للسكان وما تفعله في نمو السكان وتركيبهم وهي الوسيلة الطبيعية لتكاثر السكان وتعد عرضة إلى التذبذب من الوفيات ويمكن التنبوء بها إذ ترتبط بمشيئة الإنسان بخلاف الموت الذي لا يمكن التحكم فيه،ومعلوم أن المواليد تتعرض للتغير على المدى القصير أكثر مما تتعرض له الوفيات.[2]

وفي المناطق الريفية ما زالت الأفكار التقليدية وأنماط السلوك تؤثر في ارتفاع الخصوبة مثل نظرة الريفيين إلى الكثرة العددية ودور الأطفال في النشاط الزراعي ومساعدة ذويهم، عكس الحال في المناطق الحضرية.

وتتطلب دراسة المواليد استخدام بعض المعايير أهمها معدل المواليد الخام عن طريق إيجاد النسبة الألفية للمواليد عامة إلى مجموع عدد السكان في سنة معينة حسب المعادلة التالية:-

معدل المواليد =	عدد المواليد	× 1000
	مجمل عدد السكان	

تظهر نظرة فاحصة على معدلات المواليد العامة في مدينة يفرن المستخلصة من إحصائيات السجل المدني أن المعدل يميل إلى الانخفاض ولا يتصف بنفس القدر من الارتفاع الذي تتصف به معدلات المواليد في الكثير من المناطق الليبية الأخرى حيث سجلت أعلى معدلات خلال عام 1972م والتي وصلت إلى 40,0% ثم تدنى المعدل في باقي السنوات فقد بلغت 35,1% في 1973م،/ 34,0% في عام 1973م و37,9 في الألف سنة 1980م ثم أخذت تميل إلى الانخفاض حتى بلغت 28,7 في الألف سنة 1988م إلا إنها

1 - محمد خميس الزوكة، نوال حامد في جغرافية العمران، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية 1991م، ص 67.
2 - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، مرجع سابق، ص 173.

عادت إلى الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت 31 في الألف خلال سنة 1992م، وتشير نتائج تعداد 1984م حيث كان متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة في حدود 0,92 خلال عام 1973م فأصبح 0,86 في عام 1984م[1].

وبالرغم من انخفاض معدل المواليد في مدينة يفرن مقارنة بالمعدلات العامة للمواليد في ليبيا والتي سجلت عام 1973م 47,1 في المائة، في حين انخفضت بين عامي 1984-1990م مسجلة 46%، 44% على التوالي،[2] ومع ذلك لازالت مرتفع مقارنة بغيرها من المعدلات في الدول المتقدمة التي تعتبر النسبة فيها مرتفعة إذا فاقت 30%، جاء هذا الانخفاض التدريجي لمعدلات المواليد لمنطقة يفرن نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع المستوى الثقافي لدى المرأة.

هذا وتساهم معدلات المواليد مساهمة ايجابية في حركة النمو الطبيعي للسكان حتى وإن كانت مساهمتها بمستوى منخفض لا يؤدي إلى ارتفاع واضح وسريع في المعدلات العامة للسكان، وان قابلتها معدلات وفيات منخفضة، وبالرغم من هذا فلا نستطيع الجزم بأن هذه المعدلات دقيقة بشكل كبير ومازال الإهمال وعدم الدقة يحيطها.

1 - الوفيات

تعرف بأنها الانتهاء التام لجميع مظاهر الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحية.[3] وتعد الوفيات عنصرا هاما في تقدير عدد السكان وتكوينهم النوعي والعمري والمهني وأمد حياتهم، فزيادة عدد سكان العالم السريعة ترجع في المقام الأول إلى انخفاض الوفيات التي بلغ التحكم بها قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في المواليد وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في الآونة الأخيرة إلا أن تسجيل الوفيات تعد من أكثر الإحصائيات قصورا وتذبذبا خصوصا فيما يتعلق بتسجيل وفاة الأطفال حديثي الولادة أي حدوث الوفاة قبل التسجيل مما يؤثر على بيانات الوفاة كما يعطي مؤشرا خاطئا بالنسبة للمواليد وترتبط الوفيات بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع، فكثيرا ما تفوق نسبتها عن نسبة الولادات عندما يتعاظم انتشار التشاؤم، والمجاعات، والحروب والأوبئة، وهناك بعض المعايير التي تستخدم لمعرفة نسبة الوفيات ومن أهم هذه المعايير:-

1 - محمد السيد غلاب، وآخرون، السكان ديموغرافيا وجغرافيا مكتبة الانجلو المصرية، 1989م ص 32.
2 - سعد القزيري، التحضر، تحرير الهادي بولقمة، وسعد القزيري الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص 382.
3 - W.H.D., Annual Records of the world Health Organization
N. 28n Third world Health Assembly, Genera 8 to 27 may 1950, December 1950. p. 17

معدل الوفيات الخام، وهو أكثر شيوعا ويمثل عدد الوفيات المسجلة خلال سنة معينة إلى عدد السكان الكلي في منتصف السنة مضروبا في 1000

ويصاغ على النحو التالي:-

معدل الوفيات الخام =	عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية	× 1000
	عدد السكان الكلي في منتصف السنة	

كما أن إلقاء نظرة على معدلات الوفيات في ليبيا خلال الفترة بين عامي 1981م 1988م يبين تراوحها بين 12، 10,9% حسب ما ورد في الكتاب السنوي للسكان، أما فيما يخص معدلات الوفيات في منطقة يفرن فهي منخفضة نسبيا حيث سجل عام 1972م 6,5% ثم ارتفعت قليلا عام 1974م إلى 8,7% والى 9,3% عام 1980م ثم اظهر انخفاضا ليسجل 7,2 في الألف عام 1992م.[1]

شكل رقم (16) معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية
لمنطقة يفرن بين عامي 1972-1992م[2]

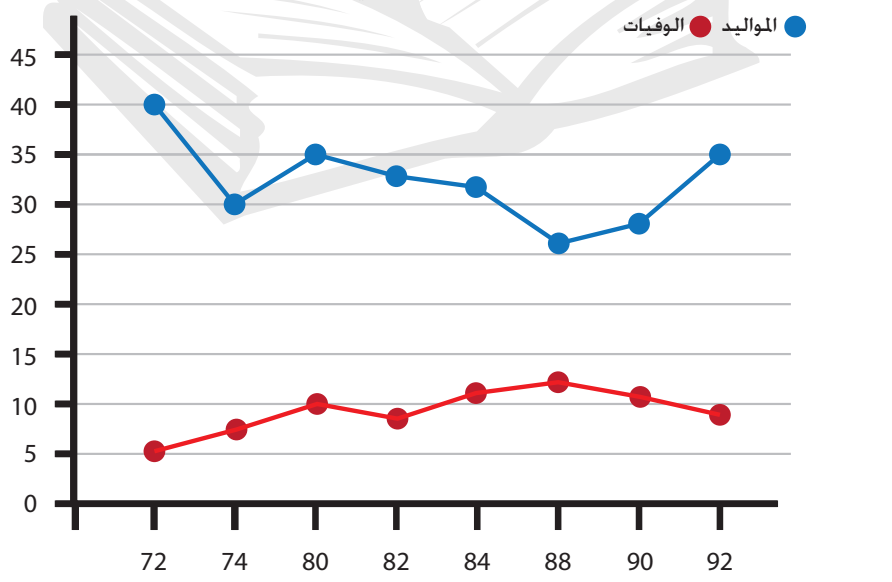

1- منصور الكيخيا، مرجع سابق، ص 7

2 - المصدر: بيانات من واقع ملفات إدارة السجل المدني بمدينة يفرن بتاريخ 10-1-1998م.

نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن منطقة يفرن مثلها مثل بقية المناطق الليبية حققت في السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في مستوى المعيشة وارتفاع الخدمات الصحية والوقائية الأمر الذي ساهم في خفض معدلات الوفيات، بالرغم من عدم توفر المرافق الصحية في المدينة بشكلها المطلوب حيث يوجد بها مستشفى كان في فترة سابقة من أفضل المراكز الصحية على صعيد الإقليم حيث تم افتتاحه سنة 1957م واستمر من ذلك التاريخ في تقديم أفضل الخدمات الصحية لكل سكان الإقليم بل حتى سكان الأقاليم الأخرى فكان يأتيه المرضى حتى من مدينة طرابلس، والخمس، ومصراته، وغيرها، إلا أن الوضع اختلف مؤخرا حيث أصبح هذا المركز يعاني الكثير من المشاكل ويفتقد إلى العديد من الإمكانيات الأمر الذي جعل المريض يفقد الثقة فيه ويتجه إلى كل من طرابلس وغريان للعلاج في مراكز صحية أفضل، والى جانب مستشفى يفرن توجد عيادة مجمعة وأكثر من عيادة خاصة وعدد ملحوظ من الصيدليات.

2 - الهجرة

لا يتأثر حجم السكان بالزيادة الطبيعية موجبة (+) كانت أم سالبة (-) فقط، وإنما يتأثر أيضا بحركة السكان أو هجرتهم والتي تعد ظاهرة ديموغرافية هامة لما لها من دور كبير في توزيع السكان.

عرفت الهجرة بأنها حركة مجموعة من الناس من مكان إلى آخر بسبب دوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، تميز بها الإنسان على مر العصور. وحركة السكان هذه يترتب عليها نتائج ايجابية كتوفر الأيدي العاملة وزيادة فرص العمل، ونتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة في المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشاكل السكانية في المناطق المهاجر إليها.

تعكس معظم الحركات السكانية رغبة الإنسان في مغادرة منطقة تصعب معيشته فيها إلى منطقة أخرى يعيش فيها بصورة أفضل مثل انتقال سكان الريف للعيش في المدن أو انتقال سكان المدن الصغيرة للعيش في أخرى اكبر، ودوافع الهجرة كثيرا ما تكون واحدة والعامل المشترك هو عدم الرضا عن البيئة الأصلية للمهاجرين.

وتنقسم الهجرة إلى قسمين رئيسيين هما:-

1 - هجرة خارجية ودولية، وتتم بين دولة وأخرى.

2 - هجرة داخلية وهي التي تتم من منطقة إلى أخرى داخل نطاق الدولة الواحدة.

تعرضت منطقة يفرن خلال فترة الاحتلال الايطالي للهجرة من النوع الأول حيث اتجه عدد كبير من سكان المنطقة نتيجة الأحوال المعيشية والتعذيب إلى كل من تونس والجزائر. ومع قيام الثورة عادت بعض تلك الأعداد في شكل هجرة عائدة سجلت نسبة 25% في عام 1970م[1] وهي نسبة عالية جاءت نتيجة لتحسن الأحوال المعيشية في البلاد.

الهجرة من يفرن - نتائج التعداد العام للسكان 1984

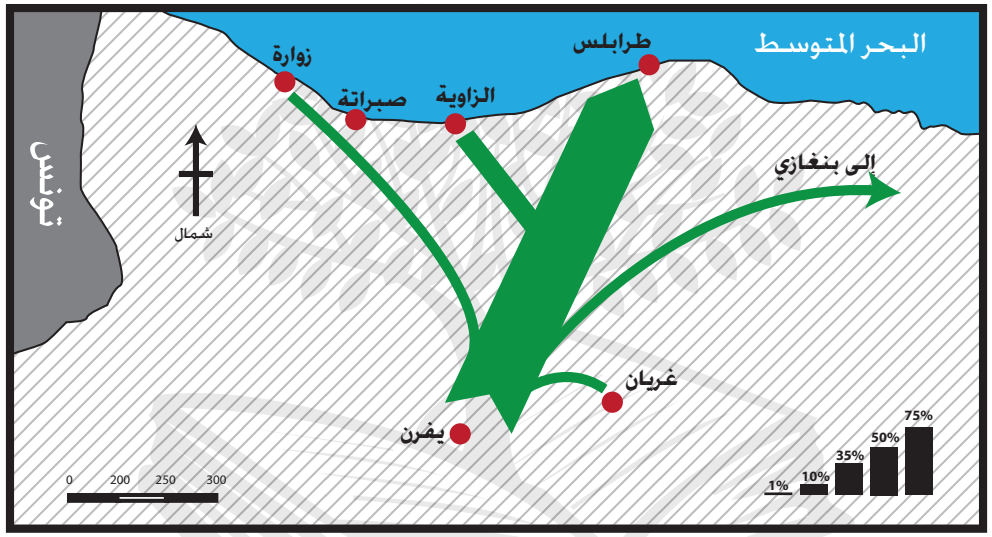

أما النوع الثاني فكانت اكبر حجما وظهرت معالمها بتصدير النفط الذي كان له الأثر الأكبر في الإخلال بعدد سكان المدينة اتجه اكبر عدد منهم إلى مدينة طرابلس نتيجة لتوفر فرص العمل وما بها من خدمات. كما أدت ظروف الحياة الصعبة إلى خروج الأفراد من المدينة إلى بقية المدن. كما ساعدت الظروف الطبيعية على طرد السكان. وزاد معدل الهجرة في الفترة من بداية السبعينات والثمانينات. حيث صنف التعداد العام للسكان عام 1984م بلدية يفرن ضمن البلديات التي تفقد جزءا من سكانها عن طريق الهجرة المغادرة حيث أظهرت إحصائيات الهجرة في ذلك التعداد حقيقة مفادها أن المهاجرين الذين غادروا بلدية يفرن إلى بلديات أخرى بلغت نسبتهم 22,6% من مجموع سكانها في الوقت الذي لم تستقبل البلدية إلا عددا محددا من المهاجرين القادمين إليها من بلديات أخرى بلغت نسبتهم 3,4% فقط وبناء على هذه الإحصائيات يمكن القول بان بلدية يفرن

1 - بيانات غير منشورة من واقع ملفات إحصائيات السجل المدني بيفرن بتاريخ: 15-16 30 1998م.

فقدت أكثر من[1] 19% من سكانها في الفترة السابقة لسنة 1984م. وتعد الهجرة المغادرة من أهم أسباب انخفاض معدلات النمو السكاني في المنطقة حيث أكدت إحصائيات السجل المدني التي سجلت حركة السكان القادمين والمغادرين خلال فترة بين عامي 1984، 1992م أن منطقة يفرن تأثرت من جراء ذلك إذ بلغ عدد المغادرين 4 في الألف خلال نفس الفترة بينما وصل المعدل السنوي للهجرة الوافدة 2,3 في الألف أي بمعدل صافي هجرة يبلغ 1,7 في الألف سنويا وهو معدل سلبي. الأمر الذي يؤكد بأن المنطقة تعد من المناطق الطاردة لسكانها لا بسبب صعوبة الأوضاع الجغرافية والاقتصادية فقط وإنما لانخفاض معدلات المواليد وضألة نسبة النمو الطبيعي بالتالي.

يظهر توزيع المهاجرين حسب النوع وفئات السن أن مشاركة الإناث في عملية الهجرة كانت ملفتة للانتباه حيث بلغت نسبتهن 58% من مجموع المشاركين في حركة الهجرة بتياريها المغادر والقادم بينما بلغت نسبة الذكور 43% فقط خلافا للمألوف حيث جرت العادة أن يكون غالبية المشاركين في حركة الهجرة من الذكور ذلك أن حركة الهجرة في المنطقة حركة عائلية. وكثيرا ما تنتقل المرأة من المنطقة إلى حيث يقيم الزوج.

الهجرة إلى يفرن - نتائج التعداد العام للسكان 1984

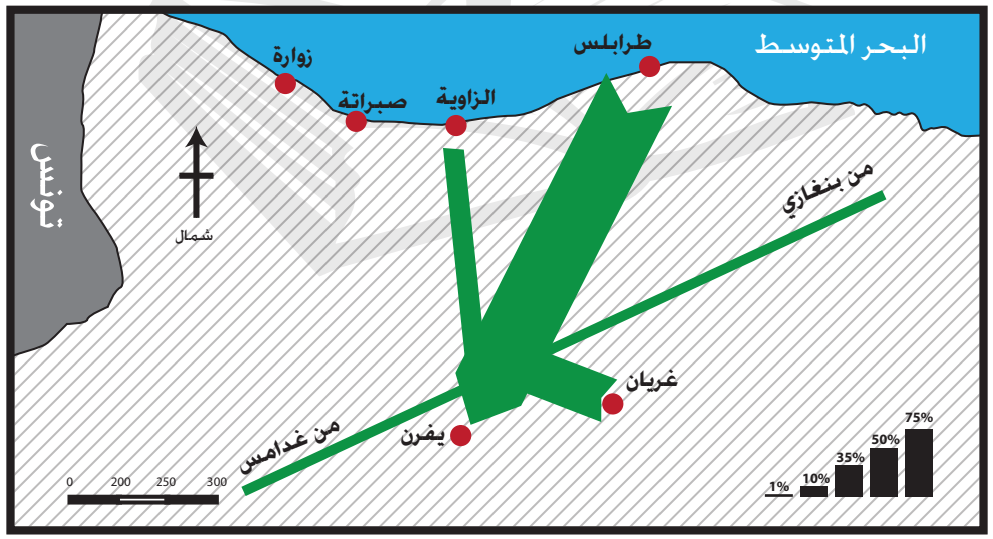

أما فيما يخص فئات السن لا توجد بيانات دقيقة حولها إلا أن الأرجح أن نسبة متوسطي السن هي التي تشكل أكبر نسبة لأنها الفئة التي تهاجر غالبا طلبا للعمل

1 - منصور الكيخيا. مرجع سابق. ص 15.

والعلم والزواج والتي تترك مساوئ زيادة الإعالة، يلي ذلك نسبة صغار السن الذين ينتقلون في الغالب مع أسرهم وأخيرا تأتي فئة كبار السن والذين غالبا ما يشكلون نسبة ضئيلة تتحرك نحو مسقط الرأس بعد سن التقاعد.

وعند تتبع حركة الهجرة من المنطقة نلاحظ اختلافا في الاتجاه الجغرافي يبين تيارات الهجرة المغادرة وتيارات الهجرة الوافدة فمعظم تيار الهجرة المغادرة يتجه إلى مدينة طرابلس، بينما ينطلق معظم تيار الهجرة الوافدة من منطقتي غريان وطرابلس التي تأتي في المرتبة الأولى عند ترتيب المهاجرين المغادرين بنسبة مئوية 91% من مجموع المغاردين لمنطقة يفرن تليها وبفارق كبير منطقة الزاوية بنسبة 22,2% ثم منطقة بنغاري بنسبة 1,3% ثم جئ منطقة غريان 1,2% وأخيرا منطقتي زوارة والعزيزية بنسبة 1,1% لكل منهما أما باقي المناطق فإنها لا تمثل إلا تيارات ضعيفة جدا اقل من 1%.[1]

أما تيار هجرة القدوم فيتكون في معظمه من الوافدين من منطقتي غريان، وطرابلس حيث بلغت نسبة القادمين من غريان 43% من مجموع القادمين إلى يفرن بينما بلغت نسبة الوافدين من طرابلس 39%، تليها منطقة غدامس بنسبة 6,4%، وبنغازي بنسبة 3,8%، وأخيرا الزاوية بنسبة 2,3%.[2]

تؤكد هذه الحيوية لحركة الهجرة وجود روابط بين منطقتي يفرن وطرابلس بشكل خاص لدرجة أصبح معها الاتجاه إلى طرابلس اتجاها مألوفا وتقليديا للسكان المغادرين لمنطقة يفرن على الرغم من وقوع مناطق أخرى على مسافة اقرب، إذ تعد مدينة طرابلس مركزا هاما لتوفير فرص العمل وتقدم الخدمات إلى جانب الروابط الأسرية التي تشكل عاملا من عوامل حيوية الهجرة بين طرابلس ويفرن، أما تيار الهجرة الواصلة بين يفرن وغريان فيمكن تفسيره بقرب المسافة بين المنطقتين. أما فيما يخص حركة الهجرة الخارجية فإن تأثيرها ضعيف جدا لأنها لا تشتمل إلا بعض الأسر والأفراد القلائل القادمين من خارج البلاد خاصة من تونس والجزائر، وأغلبهم ينتمون إلى الليبيين الذين سبقت لهم الهجرة إلى تلك البلاد أثناء فترة الاحتلال الايطالي ولا تظهر حركة الهجرة الخارجية هذه إلا على شكل تيار هجرة وافدة بشكل متقطع وغير منتظم ولا يوجد له تيار معاكس أي هجرة مغادرة، فتعداد عام 1984م يوضح أن تيار الهجرة الخارجية الوافدة يمثله قلة من الوافدين من الخارج لا يشكلون إلا 0,5% فقط مجموع السكان، وهذا

1 - منصور الكيخيا، مرجع سابق، ص 16

2 - منصور الكيخيا، نفس المرجع، نفس الصفحة.

راجع إلى ظروف المدينة الصعبة سواء من ناحية تطرفها إضافة إلى ضألة المشروعات التنموية الكبرى التي توفر فرص العمل الجيدة وتجذب العائدين من الخارج.

نستنتج مما سبق الإشارة إليه أن مدينة يفرن تعرضت لنوعين من الهجرة كانت الهجرة المغادرة هي الأقوى منها طوال السنوات الماضية، ولو أن النوع الثاني ممثلا في الهجرة الوافدة هو الذي سيسود خلال السنوات القادمة كأثر مباشر لتفاقم صعوبة الحياة في المدن الكبيرة.

التركيب السكاني

يقصد بالتركيب السكاني مجموعة من الخصائص المختلفة التي تتسم بها أي جماعة سكانية وأكثر هذه الخصائص شيوعا في التحليل السكاني هما التركيب النوعي والتركيب العمري، وهما أهم عناصر تكوين السكان وعليهما يتوقف الاختلاف في المواليد والوفيات والهجرة وبالتالي نمو السكان ومستقبلهم العددي، ويهتم الجغرافي بدراسة التركيب السكاني لتوضيح سمات الاختلاف الإقليمي بين المناطق والعوامل المؤثرة على هذا الاختلاف ومدى ارتباطها بالظروف السكانية الأخرى.[1]

ويعتبر المجتمع الليبي عموما من المجتمعات الفتية حيث تصل فيه نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى حوالي 50% من أجمالي السكان.

أولا: التركيب النوعي

أوضحت جميع التعدادات الليبية العامة تفوق عدد الذكور على الإناث في كامل البلاد على النحو التالي:-

108,8، 108,3، 106,4 ذكر لكل 100 أنثى في السنوات: 1954، 1964، 1974، 1973م ثم تذنت تلك النسبة عام 1984م إلى 104,4 ذكر لكل 100 أنثى.[2]

أما في ما يخص بلدية يفرن فقد ارتفعت النسبة النوعية من 104,7 ذكر مقابل 100 أنثى في تعداد 1973م إلى 105,3 ذكر مقابل كل 100 أنثى في عام 1984م،[3] وعليه يمكن القول أن تيارات الهجرة المغادرة إنما تتكون من نسبة عالية من الإناث كما هو موضح في الشكل الذي يبين أن النسبة النوعية العامة للسكان الليبيين كانت دائما تزيد عن

1 - فتحي أبو عيانة، مرجع سابق، ص 397.

2 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، للنتائج النهائية التعدادات العامة للسكان خلال السنوات 54-64-73-1984م.

3 - نفس المرجع.

100% وأنها لم تتغير إلا بمقدار ضئيل جدا بلغت 105,6% عام 1980م وحوالي 106% عام 1992م.[1]

غير أن النسبة النوعية الممثلة لجمل السكان تظهر أكثر ارتفاعا، وهذا أمر طبيعي لأن السكان من غير الليبيين يتكونون من العناصر الوافدة للعمل ويكون أغلبهم من الذكور بطبيعة الحال، فقد ظهرت النسبة النوعية العامة لسنة 1984م بنسبة مرتفعة جدا بلغت 118%،[2] وهذا يدل على انتقال أعداد كبيرة من غير الليبيين القادمين للعمل في المدينة وسد احتياجاتها من القوة العاملة، إلا أن النسبة تراجعت إلى 107% خلال سنة 1992م وهذا راجع إلى قلة فرص العمل أمام غير الليبيين الأمر الذي حد من قدومهم إلى المدينة.

أما فيما يخص النسبة النوعية حسب فئة السن فمن خلال الشكل نلاحظ تفوق أعداد الذكور في كل مراحل العمر خلال الفترة بين عامي 1973م - 1984م حيث تبدأ النسبة مرتفعة عند بداية العمر فبلغت 105,4% في سنة 1973م، وارتفعت إلى 106,5% في سنة 1984م،[3] وسجلت نوعا من الهبوط عند فئة متوسطي الأعمار أي في المرحلة العمرية 15-64 سنة ولو إنها ارتفعت بشكل واضح لدى كبار السن 65 فما فوق سواء في تعداد 1973م - 1984م وهو أمر غير مألوف وربما يرجع إلى نتيجة خطأ في البيانات التي يعطيها المواطنون.

ومن الملاحظ أن النسبة النوعية في ليبيا وصلت خلال عام 1973م إلى 106,3[4] في حين سجلت منطقة يفرن في نفس الفترة 104,7،[5] وحققت منطقة طرابلس ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 108,4،[6] بسبب توفر فرص العمل والخدمات، أما في تعداد 1984م فبلغت النسبة النوعية في منطقة يفرن 105,3،[7] والتي تكاد تتساوى مع نسبة المتوسط العام البالغة 104,4،[8] في حين ارتفعت النسبة في عام 1993م إلى 108 ذكر لكل 100

1 - بيانات غير منشورة من واقع ملفات إحصائيات السجل المدني بيفرن بتاريخ 15-16 30 1998م .
2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد نتائج تعداد بلدية يفرن 1984م.
3 - نفس المرجع.
4 - سالمة المنصوري، مرجع سابق، ص 89.
5 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج تعداد 1973م.
6 - فتحي عبد الله فياض، التركيب العمري والنوعي للسكان الليبيين 1945-1975م مجلة كلية الآداب والتربية، بنغازي العدد الحادي عشر، 1982 ص 400.
7 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان بلدية يفرن 1984م ص 61.
8 - منصور الكيخيا، السكان، تحرير، الهادي لقمة، سعد القزيري،الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص 378.

أنثى ويرجع ذلك لتوفر فرص عمل للمواطنين ونشاط تيار الهجرة العكسي الذي يعد أكثر العوامل تأثيرا على هذه النسبة إذ ترتفع في المناطق المهاجر إليها وتنخفض في المناطق المهاجر منها مما يؤثر على التركيب السكاني.

شكل رقم (19) منطقة يفرن النسبة النوعية

1 - النسبة النوعية العامة

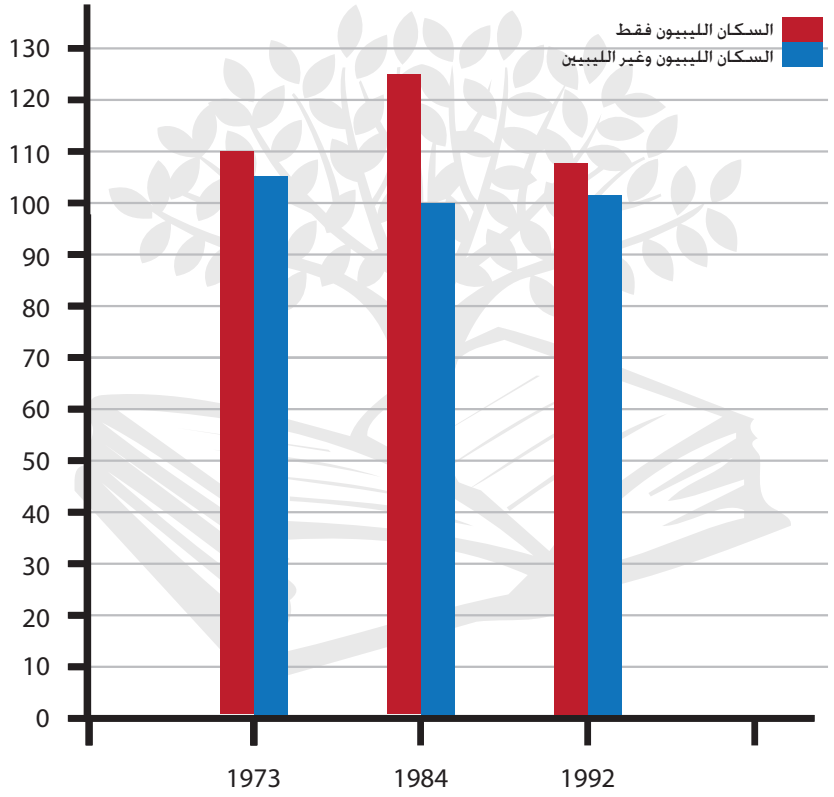

ثانيا: - التركيب العمري

يتضح من خلال المقارنة بين هرمي السكان التي تم رسمها من أرقام التعدادين 1983م و 1984م المعالم العامة للتركيب السكاني في المنطقة بناء على الملاحظات التالية:-

تعد الكتلة السكانية في منطقة يفرن من الكتل الشابة التي يزداد فيها صغار السن ويقل فيها كبار السن ومتوسطي الأعمار، وهو أمر مألوف في معظم دول ومناطق

العالم الثالث حيث تمثل قاعدة الهرم اتساعا ملحوظا خاصة في فئة السن التي تحتل وسط الهرم وقمته.

تابع شكل رقم (19) منطقة يفرن النسبة النوعية

2 - النسبة النوعية حسب فئات السن

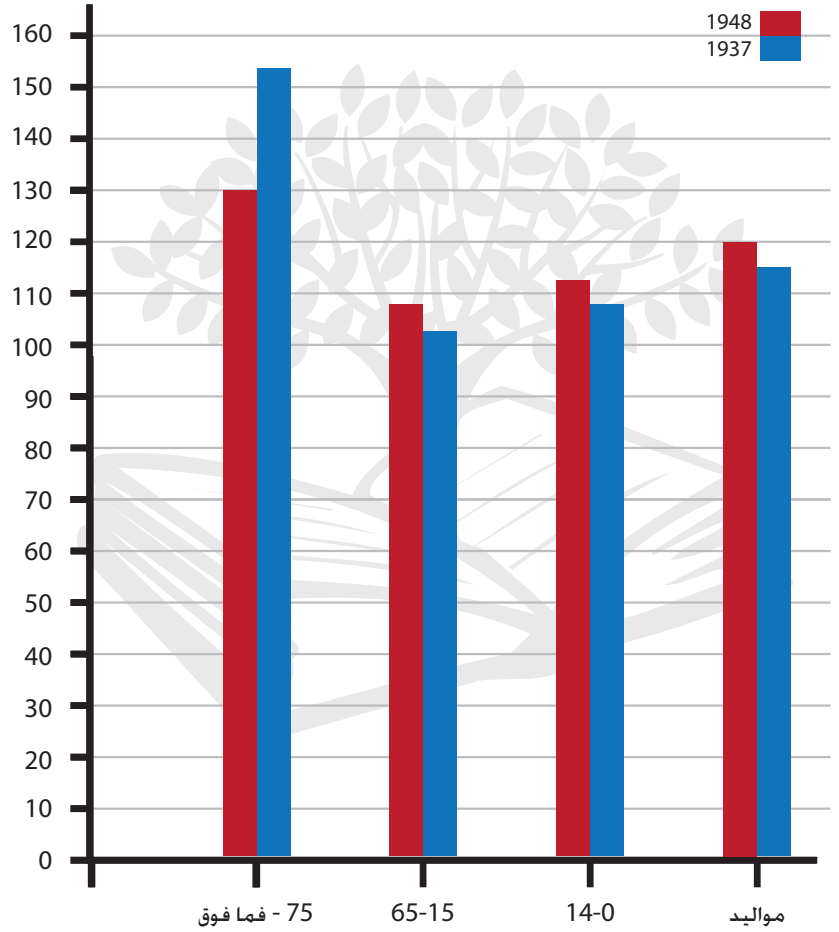

بالنسبة إلى هرم الأعمار لسنة 1973م تتسع الشرائح التي تحتل قاعدة الهرم بشكل أوضح مما هي عليه في سنة 1984م. كذلك الشرائح الوسطى وانكماش القمة. وهذا يدل على أن معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الهجرة المغادرة كانت في السابق أكبر مما هي عليه سنة 1984م.

أما أكثر الشرائح انكماشا تلك التي توجد في وسط هرم سنة 1973م والتي تصادف تاريخيا فترة الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها أي المدة الواقعة بين عامي 1939م و1948م وهي فترة امتازت بانخفاض معدلات الزواج ومعدلات المواليد خلال فترة الحرب من جهة وزيادة تيارات الهجرة المغادرة من جهة أخرى.

أما الانكماش الواضح في الشرائح التي تحتل قمة الهرم فهو مظهر مألوف في أهرامات الأعمار في البلاد النامية عموما فهو ناتج عن ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين كبار السن وانخفاض متوسط العمر.

إن أبرز مظهر في تطور التركيب العمري لسكان المنطقة هو اتساع قاعدة الهرم الذي كان في سنة 1973م مقتصرا على الشرائح الثلاث الأولى لصغار السن (0-14 سنة). أما في هرم سنة 1984م فقد امتد ليشمل زيادة على الشرائح الثلاث الأولى شريحتين تمثلان الشبان من سنة 15 حتى 24 سنة. مما يعتبر تطورا ايجابيا حيث يؤدي إلى رفع أو زيادة عدد الفئة المنتجة من السكان ويحد من نسبة عبء الإعالة. وإذا ما تم تقسيم السكان خلال هذه الفترة حسب فئات السن يتبين الآتي:-

1 - فئة صغار السن (0-14 سنة).

تمثل قاعدة الهرم، وهي فئة غير منتجة وتشكل عبئا اقتصاديا على من هم في سن العمل، وهي أكثر الفئات تأثرا بعاملي المواليد والوفيات. وقد بلغت نسبة هذه الفئة في سنة 1973م 48,7% من مجموع السكان ثم انخفضت قليلا لتسجل 45,7% في سنة 1984م حيث كانت نسبة الذكور 45,6% مقابل 45,9% للإناث.

شكل رقم (20) أهرامات السكان

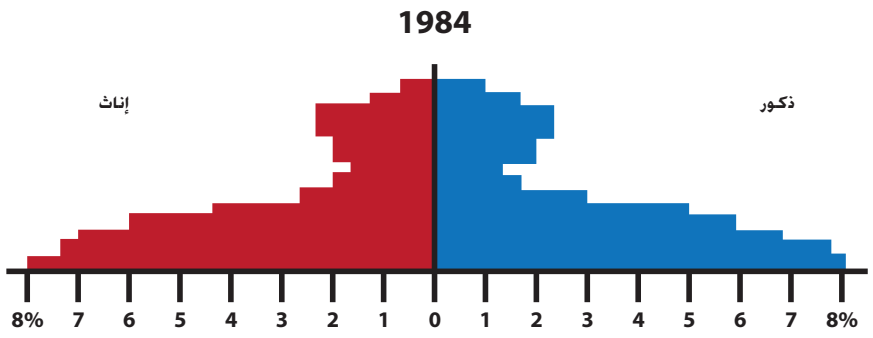

تابع شكل رقم (20) أهرامات السكان

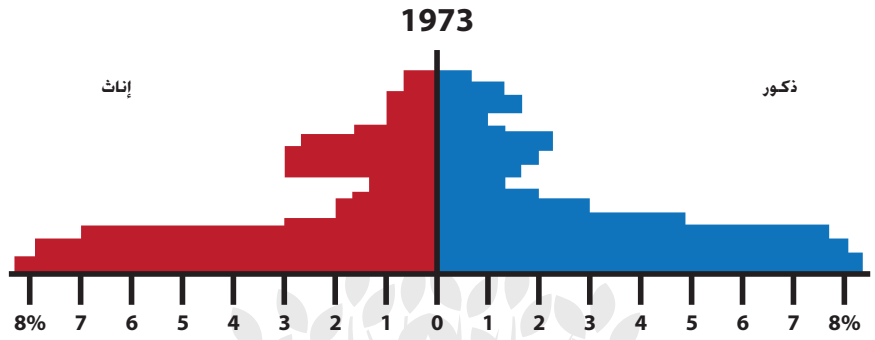

شكل رقم (21) الهرم العمري للسكان الليبيين في بلدية يفرن 1984م[1]

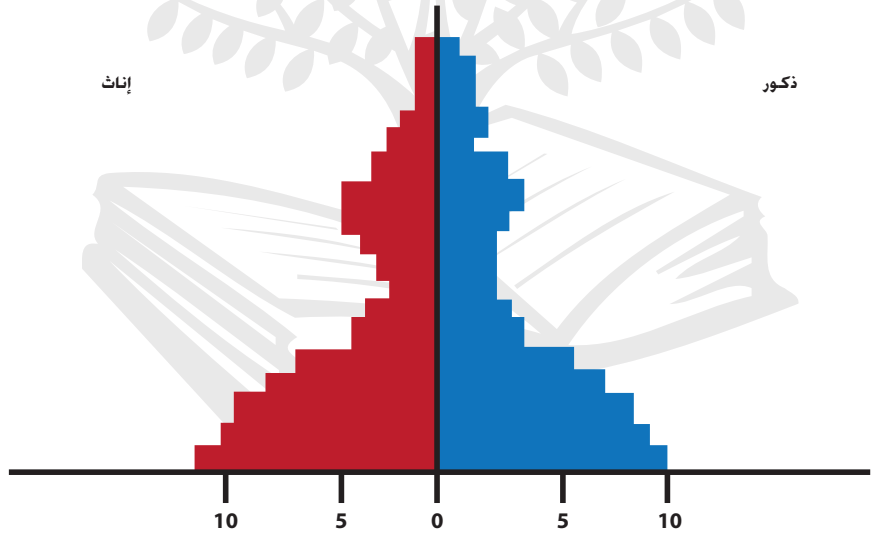

2 - فئة متوسطي السن (15-65 سنة)

وهي الفئة المنتجة، وكان تطورها ايجابيا خلال الفترة بين عامي 1973م و1984م إذ بلغت في التعداد الأول 1973م 44,6%، وحققت ارتفاعا نسبيا في سنة 1984م، حيث بلغت 48,6% بلغت نسبة الذكور منهم 48,2% والإناث 48,8% نتيجة لانخفاض معدل المواليد في الفترة الأخيرة.

1 - المصدر :- أمانة التخطيط، مصلحة الأمطار والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان بلدية يفرن 1984م، طرابلس، مطبعة مصلحة الإحصاء والتعداد، د.ت، ص 41.

3 - فئة كبار السن (65 فما فوق).

تمثل رأس الهرم، وهي فئة غير منتجة وأكثر عرضة للوفاة، حيث سجلت هذه الفئة انخفاضا ملحوظا بلغ 6,7% خلال سنة 1973م، وتراجعت إلى 5,7% في سنة 1984م.

يبعث هذا الاتجاه في تطور نسب فئات السكان للمنطقة على التفاؤل لرفعه مستقبلا نسبة القوى العاملة وخفض معدلات الإعالة الاقتصادية.

نسبة الإعالة

ترتبط حركة الإعالة بالتغيرات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية على حد سواء وتكاد تكون هذه المتغيرات ذاتها التي تؤثر في قوة العمل والسكان ذوي النشاط الاقتصادي فارتفاع معدلات الخصوبة والزيادة السكانية عناصر تؤدي إلى زيادة حجم الأطفال والفئات العمرية الغير منتجة، وزادت بذلك عبء الإعالة، كما تعمل الهجرة على تغير البنية العمرية والنوعية في المناطق المستقبلة والمناطق الطاردة للمهاجرين معا وينعكس هذا التغير بدوره سلبا أو إيجابا على حركة الإعالة.

تعرف نسبة الإعالة على إنها نسبة القادرين على العمل - فئة السن الوسطى - إلى غير القادرين عليه وتشمل - صغار السن وكبار السن - وترتفع النسبة مع ارتفاع فئة صغار السن وكبرهم أيضا.

وتعد مدينة يفرن من المدن التي ترتفع فيها نسبة عبء الإعالة حيث يمكن ملاحظتها من خلال هرم السكان الذي يظهر انكماشا سريعا وسط الهرم وقمته يقابله اتساع في القاعدة الذي نتج عنه ارتفاع نسبة إعالة صغار السن بشكل خاص الأمر الذي يترك جوانب ايجابية وأخرى سلبية، فالأولى تتمثل في التدفق السريع للموارد البشرية الذي سيسد النقص في القوى البشرية أما الثانية فتتمثل في انخفاض نسبة الفئة الناضجة التي تتحمل أعباء الحياة أي من هم في سن العمل (15-64).

وقد تزايدت نسبة إعالة صغار السن على مستوى البلدية من (64,5) عام 1954م إلى (99,75) عام 1984م، أما فيما يخص إعالة الكبار فقد وصلت إلى (199,75) بمعنى أن كل 100 شخص من الفئة المنتجة يقومون بإعالة (199) من الكبار وهي نسبة مرتفعة جدا ترجع إلى النمو السكاني والي عامل الهجرة خاصة هجرة الذكور في سنة العمل لذلك ارتفعت نسبة الإعالة مع تناقص الفئة المنتجة.

أما فيما يخص الإعالة الكلية التي تستخرج بواسطة جمع إعالة الصغار والكبار فقدرت في منطقة يفرن لسنة 1984م بنحو (299,5)[1].

حجم الأسرة

تعرف الأسرة على إنها فرد أو مجموعة أفراد يعيشون في مسكن واحد ويشتركون معا في تامين متطلباتهم المعيشية سواء أكانت تربطهم صلة قرابة أو لا. ويعتبر الغائبون عن الأسرة بصفة مؤقتة أفرادها مهما كان سبب غيابهم.

وتشير دراسة الأرقام الخاصة بالأسر الليبية أن المجتمع لا يزال يغلب عليه طابع المجتمع التقليدي الشرقي حيث تلعب الروابط الأسرية والعشائرية دورا نشطا. فمتوسط حجم الأسرة لا يزال كبيرا حيث ارتفع من 4,6 فردا عام 1954م. إلى 4,8 فردا عام 1964م إلى 6 أفراد عام 1983م. إلى 6,2 أفراد عام 1984م.[2] والى 6,8 أفراد عام 1995م.[3]

أما فيما بخص منطقة يفرن فتظهر الإحصاءات خلال 30 سنة أن حجم الأسرة لم يتغير تغيرا كبيرا. وحتى التغير الذي أدى إلى زيادة متوسط حجم الأسرة بدل انخفاضة. والجدول التالي يوضح كيف تطور متوسط حجم الأسرة في يفرن من خمسة أشخاص حسب إحصائيات التعداد العام للسكان سنة 1964م إلى ستة أشخاص حسب إحصائيات السجل المدني لسنة 1992م واستمر على هذا الحال لسنة 1996م و1997م.

جدول رقم (5) متوسط حجم الأسرة في يفرن[4]

السنوات	1964م	1973م	1984م	1992م	1996م
متوسط عدد أفراد الأسرة	5,0	5,4	6,3	6,6	6,6

جدول رقم (6) الأسر الليبية حسب عدد أفرادها ومتوسط حجم الأسرة[5]

التعداد	عدد الأسر الليبية	مجموع أفرادها	متوسط حجم الأسرة
1973م	9349	50869	15,44

1 - بيانات غير منشورة من واقع ملفات إحصائيات السجل المدني بيفرن بتاريخ 25-3-1998م.
2 - أمانة التخطيط. مصلحة الإحصاء والتعداد. نتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984م.
3 - اللجنة الوطنية للمعلومات والتوثيق. النتائج الأولية لتعداد 1995م.
4 - المصدر: بيانات السنوات 46,73,1984م من نتائج التعدادات المذكورة. وبيانات 1992م. 1996م من واقع السجل المجني بمدينة يفرن.
5 - المصدر: أمانة اللجنة العامة للتخطيط والاقتصاد. مصلحة الإحصاء والتعداد. نتائج التعداد العام للسكان بلدية يفرن 1984م. ص 59.

1984م	10704	58564	6,41

جدول رقم (7) توزيع الأسر الليبية وأفرادها حسب عدد العائلات[1].

نوع البيت	الأسرة		عدد الأشخاص	
	العدد	%	العدد	%
بيت بشخص واحد	379	4,7	683	1,4
بيت بأسرة واحدة	6643	82,8	39483	79,4
بيت بأسرتين	854	10,6	7222	14,6
بيت بثلاث أسر	139	1,7	1705	3,5
بيت بأربع أسر	14	0,3	3,9	0,6
المجموع	8029	100	49402	100

جدول رقم (8) توزيع الأسر الليبية حسب الحجم[2]

شخص لكل أسرة	1980م		1985م		1990م		1995م		2000م	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
3-1	1827	23,5	2404	23,4	3407	25,1	4595	27	6349	30
6-4	2728	35,1	3616	35,2	4968	36,6	6381	37,5	8275	39,1
9-6	2333	30	3072	29,9	3882	28,6	4612	27,1	51222	24,2
10 <	886	11,4	1182	11,5	1317	9,7	1429	8,4	1418	6,7
المجموع	2774	100	10274	100	13574	100	17017	100	21264	100
متوسط عدد الأفراد	6,2		6,2		6,1		5,8		5,5	

أما فيما يتعلق بمعدلات الزواج فقد أظهرت الإحصائيات المستمدة من السجل المدني بالمدينة أن هذه المعدلات في المنطقة قد سجلت ارتفاعا خلال السبعينات والثمانينات حيث سجل أعلى معدل للزواج في سنة 1981 م بواقع 6,3 في الألف. ثم انخفض إلى

1 - المصدر: التخطيط العمراني. فريق كوبنهاجن. الأوضاع القائمة وتقييم إمكانيات التطور. تقرير رقم 4 مجلد 5 يناير 1980م. ص 31.
2 - المصدر: كوبنهاجن. مصدر سابق. جدول (5)

3,7 في الألف خلال سنة 1986م. وواصل انخفاضه ليصل 1992م إلى 2,8 في الألف.[1] ثم سجلت حالات الزواج في سنة 1996 م حوالي 110 حالة زواج فكان معدل الزواج لهذه السنة بمقدار 1,2 في الألف.

وتبدو ظاهرة تأخر سن الزواج واضحة في المنطقة. فلو أخذنا نسبة المتزوجين من الذكور الذين تقل أعمارهم عن 20سنة فسنجدها تشكل حوالي 0,5% من مجموع الذكور المتزوجين حسب ما ورد في تعداد 1984 م حيث لم يتجاوز 0,2% أي اثنان فقط من كل ألف رجل متزوج تقل أعمارهم عن 20 سنة.

ونلاحظ الاتجاه نفسه في تطور هذه النسبة عند الإناث حيث بلغت 7,6% في سنة 1973م ثم انخفضت انخفاضا واضحا لتسجل 3,4% فقط في سنة 1984م. ويبدو أن هذا الاتجاه مازال متواصلا فقد استخلص من عقود الزواج المسجلة في السجل المدني في المدينة فأظهرت أن متوسط أعمار الأزواج والزوجات عند الزواج نفس هذا الاتجاه كما هو واضح في الجدول التالي[2]:

السنة	متوسط الأزواج	متوسط سن الزوجات
1973م	26,3 سنة	18,3 سنة
1992م	30,2 سنة	26,3 سنة
1996م	32 سنة	28,4 سنة

أما فيما يخص معدلات الطلاق العام فهي تختلف عن معدلات الزواج. حيث سجلت انخفاضا واضحا مقارنة بالمتوسط العام للبلاد أو حتى إذا ما قورنت بالمناطق التي لا تنتشر فيها عادة زواج الأقارب حيث أن المناطق التي تسود فيها عادة الزواج الأقارب تتميز بانخفاض معدلات الطلاق. أما من حيث الاتجاه فنجد أن معدلات الطلاق في يفرن لم تسجل اختلافا كبيرا في ارتفاعها وانخفاضها. حيث بلغ معدل الطلاق 2,1 في الألف سنة 1971م,و 1,9 في الألف سنة 1981م. وواصل انخفاضه التدريجي ليسجل 1,7 في الألف سنة 1986م. ثم حقق ارتفاعا سنة 1992م فبلغ 2,0 في الألف.[3] ورجع ليسجل انخفاضا واضحا سنة 1995م وصل إلى 1,1 في الألف.

1 - منصور الكيخيا. مرجع سابق. ص 7.

2 - المصدر: منصور الكيخيا. يفرن دراسة في الجغرافيا السكانية. الملتقى الجغرافي الثالث.

3 - نفس المرجع. ص 8.

شكل رقم (20) معدلات الزواج والطلاق في منطقة يفرن[1]

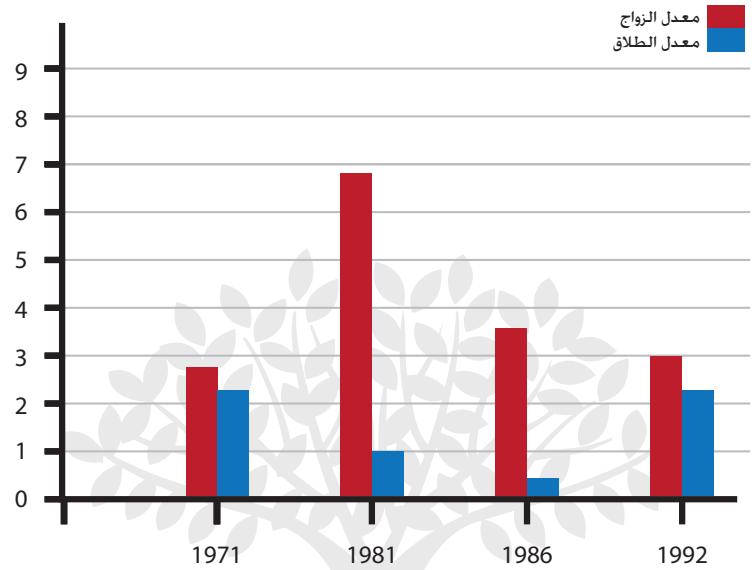

النمو السكاني

من المعروف أن الإحصائيات السابقة لأول تعداد للسكان عام 1954م شابها الكثير من الغموض وعدم الدقة. وعلى الأخص الإحصائيات المتعلقة بالمدن الداخلية. ومدينة يفرن إحدى هذه المدن التي عانت من عدم دقة الإحصائيات بل وانعدامها فلم يجر إحصاء للسكان إلا في بداية الاحتلال الايطالي والتي لا يمكن الاعتماد عليها هي الأخرى. نتيجة قصورها وعدم دقتها.

و لقياس النمو السكاني في المنطقة لابد من الإشارة إلى حركتي الزيادة الطبيعية (مواليد ووفيات) والهجرة اللتان لهما تأثير كبير على حجم السكان إذ لم تسجل معدلات المواليد ارتفاعا يذكر. في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات الوفيات الأمر الذي أدى إلى اعتدال الزيادة الطبيعية. بالرغم من ارتفاع نسبتها في بعض السنوات إلا أن تأثيرها الايجابي في حركة النمو كان محدودا كنتيجة للتأثر السلبي لمعدلات الهجرة.

فمعدل النمو في المنطقة معتدل نسبيا ولا يميل إلى الارتفاع بل حقق في بعض السنوات نموا سلبيا. وعند تتبع تطور السكان نلاحظ أن اتجاه التطور استمر في الاتجاه السلبي حتى بداية السبعينيات إذ سجل معدل النمو خلال الفترة الفاصلة بين عامي

1 - بيانات من واقع السجب المدني بيفرن للسنوات المذكورة.

1964م1973-م نسبة 0,5% كتأثر لفعل عامل الهجرة التي لعبت الدور الأساسي في تناقص عدد السكان إلى جانب ارتفاع معدل الوفيات وخلال عقد واحد من الزمن حقق حجم السكان تطورا ملحوظا فقد ارتفع من 15029 نسمة في سنة 1973م، إلى 22497 نسمة في 1984م حيث كان معدل النمو ايجابيا بلغ 4% سنويا، وهو معدل مرتفع، ربما بسبب نمو مدينة يفرن التي تحولت إلى عاصمة إدارية للبلدية، وأخذت تتحول إلى مركز نمو حضاري نشيط بالتدريج ثم رجع ليسجل انخفاضا نسبيا خلال الفترة بين عامي 1984م - 1993م بنسبة 3% سنويا ومن الأرجح القول بأن معدل النمو خلال هذه الفترة قد حقق نوعا من الاعتدال بسبب استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية رغم أن أهمية مدينة يفرن قد تقلصت قليلا نظرا لتغير وضعها من عاصمة للبلدية إلى مركز لفرع بلدي خلال هذه الفترة .

ثم عاد معدل النمو ليحقق نوعا من الارتفاع خلال الفترة بين عامي 1992م - 1997م بنسبة 5,2%، كنتيجة لزيادة معدلات الزيادة الطبيعية، وانخفاضا معدلات الهجرة .

يتضح مما سبق أن هذا التوازن في معدل النمو السكاني في الفترة بين عامي 1973م - 1997م، إنما جاء نتيجة استقرار معدلات الزيادة الطبيعية وتقلص معدلات الهجرة النسبي في ذات الوقت.

شكل رقم (23) تطور أعداد السكان[1]

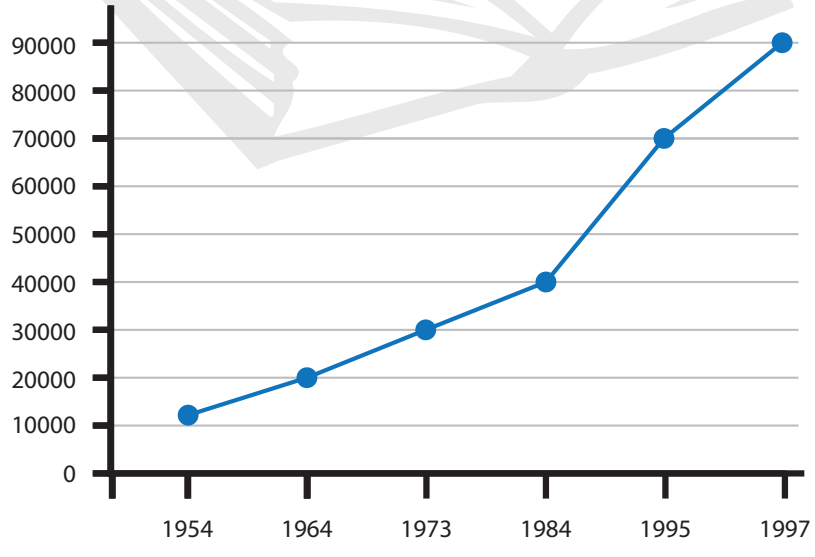

1 - * الليبيون وغير الليبيون معا، بيانات استقت من مصادر متعددة.

شكل رقم (24) منطقة يفرن، نمو السكان[1]

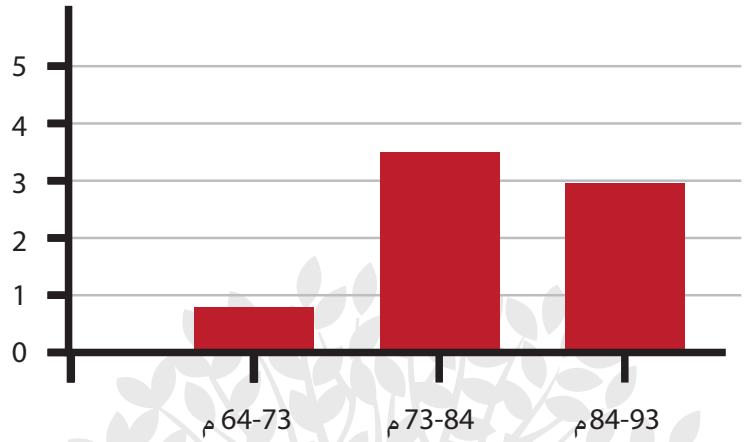

كثافة السكان

سجلت الكثافة الإجمالية للبلدية خلال عام 1984م 7,9 شخصا/كم²،[2] بواقع 790 شخصا لكل 100كم²، ارتفعت إلى 9,81 شخصا/كم² خلال عام 1995م، أي بواقع 981 شخصا لكل 100كم².

و حيث أن منطقة الدراسة هي إحدى فروع تلك البلدية ونظرا لتشابه الظروف الطبيعية وتقارب الأوضاع الاقتصادية بينها وبين بقية الفروع فمن الارجح أن تكون الكثافة السكانية في المنطقة قريبة من الكثافة السكانية العامة للبلدية منخفضة وهو أمر طبيعي في منطقة جبلية ذات تضاريس صعبة ومناخ شبه جاف وإمكانيات محدودة جعلتها منطقة طاردة تفقد جزءا من سكانها لصالح المناطق الأوفر حظا.

كثافة سكان المدينة

تتكون مدينة يفرن بناء على التقسيم الإداري المعمول به سنة 1984م والممثل للمنطقة من محلتين تضم كلا منهما مجموعة قبائل يتوزع أفرادها بنسب مختلفة بين المحلتين.

1 - محلة القصر

سميت بهذا الاسم نسبة إلى قصر الحكومة الذي ظل قائما على قمة تل وكان

1 - المصدر:- منصور الكيخيا، يفرن دراسة في جغرافية السكان، الملقي الجغرافي الثالث، يفرن 1993م.
2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، مرجع سابق ص 59.

مركزا للحكم في العهد العثماني الثاني والعهد الايطالي بعد ذلك وتلاشي أي اثر له الآن واليوم تمثل هذه المحلة مركز المدينة الإداري وتضم جميع المرافق الإدارية، إلى مجموعة كبيرة من المباني القديمة ومعلوم أن سكان هذه المحلة هم خليط من مجموعة من القبائل إلى جانب بعض الوافدين من المناطق المجاورة مما يعني امذن سكان هذه المحلة هم في الواقع خليط من العرب والأمازيغ، يجعلها مركز الثقل السكاني حيث قدر عدد سكانها تعداد 1984م بنحو 3368 نسمة يشكلون ما نسبته 2,18% من سكان المنطقة وفي عام 1988م قدر عددهم 4079 نسمة، كما وصل عام 1992م إلى 4245 نسمة، ثم ارتفع هذا العدد ليسجل 4500 نسمة عام 1996م.

2 - محلة الجديدة

ظهرت هذه المحلة نتيجة التطور العمراني الذي اخذ شكلا أفقيا إلى الشمال الشرقي من محلة القصر، والذي نتج عنه محلة إدارية ذات كثافة سكانية ملحوظة، وتنتشر في هذه المحلة البساتين خاصة بساتين الزيتون ذات الكثافة الواضحة، إلى جانب أن المحلة ذات مباني حديثة باستثناء القليل من المباني القديمة في كل من قبيلة القصير والشقارنة مما يجعلها مباني أثرية وسياحية، علما بان جميع قبائلها هم من أصل أمازيغي مثل قبائل القرادين والمعانيين، والبخابخة، والقصير، والشقارنة الذين قدر التعداد العام للساكنة فيها مامجموعه بنحو 1525 نسمة أي بنسبة 23,62% من سكان المنطقة عام 1984م، أما في عام 1988م فقد ارتفع عددهم إلى 4074 نسمة، ثم إلى 4121 نسمة عام 1992م، و5219 نسمة عام 1996م.

يتضح مما تقدم الوضع السكاني بالمدينة والمنطقة إنما بانخفاض معدل الزيادة الطبيعية، وارتفاع معدلات الهجرة خصوصا إلى مدينة طرابلس، إلى جانب اتساع قاعدة الهرم السكاني، الأمر الذي يدعو الجهات المختصة إلى النظر بحذر لاحتياج هذه الفئات إلى توفير المراكز الصحية، ومراكز الأمومة، ورياض الأطفال والمدارس الابتدائي من المرافق الضرورية الأخرى وعلى رأسها بنية اقتصادية تقف سندا لمجابهة ما يترتب على مثل هذه الأوضاع.

الفصل الرابع

مورفولوجية المدينة ونشاطها الاقتصادي

الفصل الرابع

مورفولوجية المدينة ونشاطها الاقتصادي

أولا: مورفولوجية المدينة

تمارس المدينة نشاطها في إطار خطتها Town Plan المتطورة باستمرار[1] حيث يعد اتساع رقعة المدينة نتاجا لنموها وتطورها خلال أجيال متعاقبة من البناء والتشييد ولا ريب أن يكون نمو المدينة تدريجيا إذ لا تكتمل وظيفة المدينة وشكلها النهائي إلا بعد مرور فترة من التطور، وعليه فإن فهم تخطيط المدينة ليس بالمهمة السهلة دون معرفة مسبقة للطريق الذي سلكته حتى وصلت إلى ما هي عليه، ففي كثير من الأحيان يكون نموها وازدهارها في كل الاتجاهات حتى تبدو في النهاية كالأخطبوط، إلا أن هذا الوضع يختلف فيما يخص المدن ذات الموانع الطبيعية،إذ يفرض عليها موقعها نموا متميزا، الأمر الذي جعل مدينة يفرن تتخذ شكلا مميزا في نموها وهو الشكل الطولي أو الشريطي وعليه فقد تم اعتماد الخطة الشريطية في تخطيط معظم - إن لم يكن كل المدن الجبلية - تلك الخطة التي أخذت تلقى قبولا ملحوظا لم تعهده من قبل على الرغم من إنها اعتمدت في تخطيط بعض المدن الكبرى من بينها مدينة مدريد سنة 1894،[2] إلى جانب بعض المدن السوفيتية لأنها خطة سهلة وغير معقدة تتمشى مع الطبيعة الجبلية.

يعد تركيب المدينة الداخلي من الأمور البالغة الأهمية عند دراسة المدينة، حيث أصبح استخدام الأرض علما قائما بذاته موضوعه ومنهجه الخاص المتمثل أساسا في دراسة موقع وكثافة ومساحة الأرض اللازمة حتى تؤدي المدينة وظائفها المختلفة، إذ يعد استغلال الأراضي وتحليل أنماطها احد المحاور المهمة التي تناولها الباحثون عند دراسة مورفولوجية المدينة أو شكلها الخارجي إضافة إلى دراسة نسيجها الحضري، وكلاهما

1 - محمد السيد غلاب، ويسرى الجوهري، جغرافية الحضر، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ت، ص

2 - احمد علي إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1992م، ص 374.

يمثل انعكاسا لوظائف المدن.[1] ولدراسة استخدام الأرض أهمية خاصة تتمثل في بعدها التاريخي، إذ أن دراسة منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة تظهر أهميتها بعد عدة سنوات عند إجراء دراسة تطورية لتتبع ما طرا على أنماط استخدام الأرض من تغيرات.[2]

ويعد التباين الداخلي الكبير لاستخدامات الأرض بالمدينة الحديثة ابرز السمات المميزة للتحضر في العصر الحديث، فالمدينة محلة عمرانية يتفاوت فيها استخدام الأرض تفاوتا ملحوظا بين حي وأخر، إذ يبدو كل جزء منها وقد استغرق في أداء وظيفة معينة تميزه عن أجزاء المدينة الأخرى.

اقترن نمو مدينة يفرن ببعض الصعوبات التي ترجع في أساسها إلى عوامل طبيعية تمثلت في المقام الأول في الظروف الطبوغرافية، فمورفولوجية هذه المدينة قد تأثرت فعلا بموضعها مما أثر كثيرا في تركيبها الداخلي، والشكل الطولي الذي اتسمت به، وانفصال إحيائها عن بعضها بواسطة الأودية القصيرة المنتشرة في المدينة ونظام استغلال أراضيها إذ كانت الأراضي الزراعية تشكل نسبة كبيرة من أراضي المدينة مما انعكس على شكلها الخارجي، ومع الأيام تغيرت أنماط الحياة فيها وتغير بالتالي استخدام الأراضي، وباتت تؤدي وظائف متعددة مما أثر على تركيبها ونسيجها الحضري وتطور مورفولوجيتها، على الرغم من تطورها الملحوظ إذ استحدثت بها العديد من الإحياء وتغيرت حدودها الإدارية إلا أن هذا التطور قد سار في اتجاه واحد كأثر مباشر للقيود الطبوغرافية .

و يمكن ايجاز الحديث عن استخدامات الأراضي داخل مدينة اليوم التي تعقدت فيها الحياة نتيجة تعدد الوظائف بسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحياتية التي دفعت بها إلى ممارسة نشاطات تقليدية وأخرى غير تقليدية، فالصناعات الحديثة واستعمال الطرق ووسائل النقل المتطورة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية تعد من النشاطات الغير تقليدية التي أخذت تحتل هي الأخرى حيزا مهما من أراضي المدن المعاصرة مما يمكننا بالتالي من تمييز استعمالات الأراضي داخل يفرن على النحو التالي :

1 - استعمالات السكن

يمثل السكن الحاجات الأساسية للإنسان، الذي يأوي إليه كلما احتاج إلى أمان

1 - سعد خليل القزيدي، التخضير، تحرير ، الهادي مصطفى بولقمة، وسعد خليل القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995م، ص 343

2 - محمد خميس الزوكة، نوال فواد حامد، في جغرافية الريف، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 1991م، ص 245.

وخصوصية لما فيه من مستلزمات الراحة والهدوء والحرية، وتتباين المساكن في مظهرها الداخلي والخارجي شأنها شأن الاستعمالات الأخرى التي تتأثر بالمستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية إلى جانب الظروف البيئية الأخرى.

وهناك مجموعة عوامل أخرى تؤثر في تكوين المناطق السكنية أهمها، تاريخ النمو العمراني، وسعر الأرض، والمهنة، وملكية الأرض، إلى أصول السكان ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، والقوانين والأنظمة التي تحكم حياتهم.

2 - استعمالات التجارة

تعد التجارة من النشاطات المهمة في المدينة حيث قامت المدن التجارية قبل المدن الصناعية بوقت طويل، لأن الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض لم يفلح في إنتاج كل ما يحتاج إليه مما اضطره إلى المقايضة.

3 - استعمالات الصناعة

تعد الصناعة من الاستعمالات الواضحة في المدينة المعاصرة، التي أفرزتها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والموضع الذي تحتله المدينة وطبوغرافية هذا الموضع، وتاريخ النمو العمراني، وطبيعة الصناعات القائمة فعلا، وأماكن وجودها وطبيعة الصناعات الجديدة، والضوابط التي تحكم هذه الصناعات كحاجاتها إلى وسائل النقل، ومساحات ملائمة من الأرض، وهي عوامل أدت إلى تعقيد مشكلة الموقع الصناعي مما دفع بالمخططين إلى محاولة التفهم الجيد لهذا الواقع بهدف تغييره إلى الأفضل، فنمو المدينة باستمرار يؤدي إلى ضم المصانع القديمة التي يصبح وجودها ضمن أنواع الاستعمالات الحضارية الأخرى كأثر لعرقلة نموها والحد من أدائها نتيجة عدم توفر المساحات الملائمة من الأرض أو بسبب ارتفاع أسعارها بسبب منافسة الاستعمالات المدنية الأخرى كالتجارة أو السكن، وفي هذا تأثير على بقية الاستعمالات الأخرى.

4 - استعمالات الخدمات

التعليم، والثقافة، والصحة، والترفيه.

زاد الاهتمام بهذه الخدمات في السنوات الأخيرة إذ أصبحت مساحات لا باس بها من مجموع ارض المدينة، فالمدينة كما هو معروف ليست مكان للعمل والنوم فقط وإنما هي مكان لإشباع حاجات الإنسان الضرورية الملحة في مجال التعليم، والثقافة،

والصحة والترفيه، وغيرها، لذلك فان الإخلال بهذه الخدمات يؤدي إلى حدوث مشاكل عديدة لسكانها.

1 - التعليم

تبدأ استعمالات الأرض للتعليم من رياض الأطفال وتنتهي بالجامعة وعلى الرغم من أن المدارس على اختلاف مستوياتها تحتل كل منها مساحة محدودة من الأرض إلا إنها تشكل في مجموعها مساحة من ارض المدينة، خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن خمس سكان المدن تقريبا هم من طلاب المدارس.

وتترتب المدارس ترتيبا هرميا فتخدم المدارس الابتدائية مجموعة من رياض الأطفال وتحتل بذلك مكانا مركزيا منها، أما المدرسة الإعدادية فتخدم مجموعة من المدارس الابتدائية وتحتل مكانا مركزيا منها، كذلك الحال بالنسبة للمدرسة الثانوية وتوسطها المدارس الإعدادية، أما الجامعة التي تمثل قمة الهرم فينبغي لها أن تتوسط كل الخدمات التعليمية.

2 - الصحة

تعد الخدمة ذات أهمية كبيرة فهي تحتل مناطق متميزة من ارض المدينة وتتوزع بترتيب حسب أهميتها في مناطق مختلفة منها، حيث يوجد المركز الصحي والعيادة الصحية العامة، والمستشفى العام، والمستشفى التخصصي في مكان مناسب من تركز السكان عادة.

3 - الترفيه

يصعب في أحيان كثيرة فصل الثقافة عن الترفيه خصوصا فيما يخص المسرح والسينما وأروقة عرض الفنون المختلفة، فالإنسان يطلب هذه الخدمات للتمتع بعمل فني جيد وتعلم أشياء جيدة تساعده على فهم الحياة بشكل أفضل، لذلك فالمؤسسات الثقافية الترفيهية تتوزع عادة حول مركز المدينة التجاري، كما تتوزع الاستعمالات الترفيهية المتمثلة في المناطق الخضراء والحدائق في مكان مركزي من المدينة.

5 - علاقة النقل بالاستعمالات الحضرية

هنالك علاقة وثيقة بين كثافة السكان وطبيعة النقل والاستعمالات الحضرية الأخرى، إذ تؤدي بعض الاستعمالات الحضرية إلى تطوير أنظمة النقل وبالتالي زيادة كثافة شبكات النقل فمثل هذه الاستعمالات تحتاج لتأدية وظائفها إلى حركة نقل

ومرور عالية كالاستعمالات التجارية والأعمال المركزية والخدمات عالية المستوى، في حين أن الاستعمالات السكنية وبعض الأنشطة الترفيهية لا تحتاج إلى كثافة نقل عالية، لذلك فالنقل يعد من الاهتمامات الأولى التي ركز عليها مخططو المدن.

التركيب الداخلي 1966 ميلادية

يعود أقدم أثر للتعرف على ما نحاول الوصول إليه إلى ذلك المخطط الذي تم إعداده من قبل شركة التخطيط العمراني، أ.ب.ب، كوبنهاجن الدنماركية تاركة ربما لأول مرة مخططا لمدينة يفرن، إلى جانب مدن الجبل الغربي ومحافظة الزاوية.

أكدت أ.ب.ب، كوبنهاجن على الطابع الذي ميز مورفولوجية المدينة، واطفي عليها صفة التعقيد بحكم تطورها الذي تم تحت تأثير مجموعة من العوامل الطبيعية التي يأتي التضرس الشديد على رأسها، وبالذات في جهة الشمال الغربي، وتقطعيها بالعديد من الأودية، الأمر الذي فصل بين أجزائها بشكل واضح.

قدرت مساحة المدينة الإجمالية بناء على مخطط 1966 ميلادية بنحو 56,2 هـ،[1] اندمجت فيها العديد من الاستعمالات حيث مناطق للسكن وأخرى للصناعة، وثالثة للأعمال التجارية، ورابعة للخدمات الإدارية وغيرها، بحيث اقتصرت تلك المساحة على امتداد مركز المدينة الحالي، وبالتالي فان شكل المدينة يومها كان يختلف تماما عما ألت إليه عام 1998 ميلادية انظر الشكل (26).

فقد ضمت مدينة يفرن عام 1966 ميلادية حيا واحدا هو حي القصر الذي ضم جميع الاستعمالات بما فيها الاستعمال السكني.

1 - الاستخدام السكني

يمثل السكن المدني مقارنة بالسكن الريفي أهم مباني المدينة التي تتباين فيما بينها بين منطقة وأخرى، علما بأن يفرن لم يوجد بها سوى عدد صغير من المساكن إضافة إلى بعض دور الإسكان إجمالا والذي يغطي مساحة 11,6 هكتار أو ما يوازي نسبة 20,4% من إجمالي المساحة، وإضافة إلى النوع الأول لهذا الاستخدام يجب الإشارة إلى وجود عدد من الكهوف الأفقية التي كانت تستخدم للسكن يومها.

1 - إدارة العامة لشئون البلدية، مؤسسة كوبنهاجن، يفرن، مخطط شامل 1988م متصرفيه يفرن، 1969م، ص 7.

جدول رقم (10) عدد المساكن عام 1966 ميلادية[1]

أحواش	منازل إدريس	فيلات	مساكن	أكشاك	كهوف	خيام
190	84	20	99	50	34	15

كانت معظم تلك المساكن تعاني من القصور والافتقار إلى العديد من المرافق باستثناء القليل التي هي في حالة جيدة إذ تتوفر فيها الخدمات بأقل مستوى وجل المساكن موجودة في قبيلة تاقربوست القديمة شمال غرب المركز. كما توجد منطقة سكنية تقع إلى الشمال من تاقربوست التي تنفصل عنها بواسطة وادي الشقارنة وتمتد إلى الخارج على امتداد حافة الجبل حتى توازي الطريق الرئيسي، علما بأنه قد تم التعاقد يومها على إنشاء وحدتين سكنيتين تتكون الأولى الواقعة على الهضبة من 50 وحدة، أما الثانية الواقعة شمال المنطقة الوسطى فقد ضمت 34 مسكنا.[2]

2 - الاستخدام الإداري

شمل الاستخدام الإداري يومها مساحة 2,8هـ أو ما نسبته 5,1% من المساحة الإجمالية، إذ تمركزت معظم المرافق الإدارية الممثلة في مكاتب قليلة العدد في مركز المدينة شرق الميدان العام، واعتبرت بمثابة نواة ساعدت على تمركز مركز المرافق الإدارية حولها فيما بعد، كما في قصر يفرن قلعة الحكم ومركز للإدارة حتى فترة متأخرة.

3 - الاستخدام الزراعي

شكلت مساحة الزراعة مع الرعي إضافة إلى المناطق الخالية حوالي 33,0 هـ أي ما نسبته 58,7% من المساحة الإجمالية لحدود المخطط يومها، حيث تمثلت الأراضي الزراعية داخل المدينة في مجموعة البساتين والقطع الزراعية الصغيرة التي كان امتدادها صوب الجنوب والجنوب الشرقي حيث تضم بعض المساكن المتباعدة.

شكلت المساحة المحيطة بيفرن أهمية زراعية كبيرة حيث كانت بساتين الزيتون تظهر بشكل واضح إضافة إلى أشجار التين والنخيل والعنب والفواكه الأخرى كاللوز والتفاح والخوخ، إذ كانت تأخذ قطع صغيرة مملوكة للخواص، أما فيما يخص زراعة القمح والشعير فكانا يمارسان في أراضي بعيدة نوعا ما وذات سطح منبسط، وهو ما لا يتوفر بالقرب منها.

1 - المصدر: - الجمهورية العربية الليبية، وزارة الداخلية، كوبنهاجن، مخطط شامل يفرن، يفرن 1988م
2 - نفس المرجع، ص 8.

4 - الاستخدام الرعوي

خصص جزء من أراضي المنطقة للاستغلال الرعوي، إلا أن الزراعة والرعي كانا يواجهان مشكلة قلة المياه وتعذر الإمكانيات أمام استخدام منبع الماء الرئيسي من عين الرومية لأغراض الزراعة، وذهاب الأهالي إلى المدن الكبرى حيث فرص العمل الأوفر خصوصا في شركات النفط مما أدى إلى تناقص الأيدي العاملة التي يحتاجها هذان النوعان من النشاط.

5 - الاستخدام التجاري

مثل هذا الاستخدام في سنة 1966 ميلادية نسبة 3,4% من المساحة الإجمالية حيث قدرت المساحة بنحو 1,9هـ، واقتصر النشاط التجاري في ذلك الوقت على بعض الأسواق الصغيرة التي لا تفي بالحاجة مقارنة بأسواق المراكز العمرانية الكبرى بطرابلس وغريان، والزاوية فكانت المحلات التجارية يومها على الصورة التالية

جدول رقم (11) المحلات التجارية في مدينة يفرن سنة 1966 ميلادية[1]

أسواق	2	إحداهما للخضروات والآخر للحيوانات
محلات رئيسية	72	لبيع الأقمشة والاسمنت والأثاث
محلات لبيع اللحوم	5	
محلات أخرى	20	
المجموع	99	

6 - الاستخدام الصناعي

شغل هذا الاستخدام مساحة محدودة جدا لا تزيد عن 0,4 هـ ضمت مصنعا ومطحنتان للحبوب في قبيلة تاقربوست؛ وبعض معاصر الزيت، إضافة إلى بعض الصناعات اليدوية البسيطة كالغزل والنسيج وحياكة الصوف.

7 - الاستخدام الثقافي، والتعليمي، والصحي.

اقتصر الاستخدام الثقافي يومها على بعض دور الثقافة والمراكز الثقافية ومكتبة صغيرة ملحقة بأحد المباني الحكومية، كما انتشرت دور العلم المتمثلة في المدارس

1 - المصدر: الجمهورية العربية الليبية، وزارة الداخلية، كوبنهاجن، مصدر سابق ، ص 7.

التي بلغ عددها مدرستان ابتدائيتان زودت احدهما بعدد 6 فصول أما الثانية التي تم إنشاؤها عام 1960 ميلادية، فتتسع لعدد 531 تلميذ و17 مدرسا.[1] إضافة مدرسة للبنين أنشئت عام 1935 ميلادية، تضم أربع فصول، إلى جانب مدرستان إعداديتان أنشئت إحداهما عام 1930 ميلادية، وتضم أربع فصول،[2] وتعد الثانية حديثة مقارنة بالأولى كما كانت هنالك مدرسة ثانوية تقع جهة الشمال الشرقي من المدينة، وتبعد حوالي 600 متر من المنطقة العمرانية وهي ذات طابقين ولها فنائين وصالات للألعاب الرياضية إضافة إلى بعض الزوايا والمساجد لتدريس الفقه التي كان لها دور مهم جدا في تعليم وتحفيظ القرآن الكريم وكانت المساحة المخصصة لهذا الاستخدام 1,7هـ بنسبة 7,1% من المساحة الإجمالية.

أما الاستخدام الصحي فقد شغل مساحة 2,1 هـ بنسبة 8,8% من إجمالي المساحة التي شملت مستشفى يفرن المركزي هذا المرفق الصحي الذي تم افتتاحه عام 1957 ميلادية المكون من طابقين ويضم 23 حجرة ومجهزا تجهيزا جيدا،[3] إلى جانب المصحة التي تستقبل المرضى قبل دخولهم المستشفى، ومستوصف يعالج حوالي 255 فردا يوميا،[4] إلى جانب مستوصف الوادي الذي باشر العمل مؤخرا.

8 - الاستخدام الديني

مثلث المساجد البالغ عددها سبعة مساجد، ثلاثة منها في تاقربوست وأربعة في الشقارنة من أبرزها مساجد الأتراك، ومسجد تازغوين، ومسجد تالة، إلى جانب عدد من المقابر أهم المرافق الدينية في المدينة.

9 - الاستخدام الترفيهي

يوجد النادي الرياضي وسط المنطقة المأهولة، إضافة إلى حديقة تضم مقهيين وحانة وفندق صغير، إلى جانب مقهيين آخرين بالإضافة إلى فندق في الطرف الغربي وهو من أهم الفنادق في المناطق، حيث يطل على حافة الوادي مما اكسبه موقعا فريدا.

1 - الدار الليبية للمحفوظات التاريخية، وثائق العهد العثماني، وثيق رقم 2,3ن، ت 7.
2 - محمد العماري، مجلة المعرفة، العدد الثاني، سبتمبر، 1957م، ص 15.
3 - محمد العماري، مجلة المعرفة، مرجع سابق، ص 15.
4 - نفس المرجع، نفس الصفحة.

جدول رقم (12) استعمالات الأراضي لعام 1966 ميلادية[1]

استعمال الأراضي	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية للمنطقة المشيدة	النسبة المئوية للمجموع
الإسكان	11,6	50,1	20,4
التجارة	1,6	8,2	3,4
الصناعة	0,4	1,5	0,6
الخدمات العامة			
1 - الإدارة	2,8	12,8	5,1
2 - الثقافة والترفيه	2,0	8,6	3,6
3 - التعليم	1,7	7,1	3,0
4 - الصحة	2,1	8,8	3,7
الطرق المرصوفة	0,8	3,6	1,0
مجموع المساحة المشيدة	23,2	100	41,3
المناطق الخالية	33,2		58,7
مجموع الساحة	56,2		100

التركيب الداخلي 1980 ميلادية

نمت يفرن وزادت مساحتها بشكل ملحوظ خلال الفترة بين عامي 1966 و1980 ميلادية حيث لا تسمح الظروف الطبيعية بالتوسع إلا في الناحية الشمالية الشرقية من مركزها، مما افرز نموا ممتدا ناحية الجهة الشرقية من المركز في منطقة الشقارنة والقرادين، كما تم تطوير المركز بشكل ملحوظ، حيث امتدت مناطق الخدمات الإدارية

1 - المصدر: الجمهورية العربية الليبية، وزارة الداخلية، مخطط تأمل، متصرف فيه يفرن عام 1988 ميلادية كوبنهاجن، ص 7.

والتجارية، والمرافق العامة، والمراكز الثقافية، إلى جانب تطوير عدد من أراضي الفضاء وإضافة مناطق سكنية، كما تم إنشاء بعض الطرق الشريانية التي ربطت إحياء المدينة خاصة الحي القديم ممثلا في مركز المدينة -القصير- الحي الجديد الذي تم تطويره حديثا بعد تمزق الأراضي الزراعية رغم تأكيد المخطط على ضرورة المحافظة عليها.

يوضح الجدولان رقما، (13)، و(14)، استخدامات الأراضي ومكونات التركيب الداخلي للمدينة سنة 1988 ميلادية التي يمكن وصفها على النحو التالي:

1 - الاستخدام السكني

اشتمل الاستخدام السكني على مجموعة من المباني السكنية المتنوعة التي تركز بشكل خاص في نواة المدينة وهي المساكن التي تم تشييدها وفقا لتوصيات المخطط والتي ضمت المساكن ذات الطراز المعماري الحديث، والمساكن الخاصة علاوة على المساكن الشعبية بلغ مجموعها 1160 مسكنا جلها ذات طابق واحد.

2 - الاستخدام التجاري

ضم النشاط التجاري في ذلك الوقت سوق للخضار، وأخرى تمثلت في الأسواق الشعبية المفتوحة، إذ كانت تقام يومين من كل أسبوع، إضافة إلى عدد من المحلات التجارية الصغيرة، وصل عددها مائة متجرا للتوزيع الفردي ومجموعة ورش يقع معظمها في وسط المدينة، إلى جانب مقهيين وفندق ومصرف تقع هي الأخرى في مركز المدينة.

3 - الاستخدام الإداري

انتشرت المباني الإدارية على رقعة واسعة من مركز المدينة وشملت المرافق الإدارية تميزت بالتشتت، مثل: مقر البلدية الذي زود بمكاتب فرعية متناثرة، إضافية إلى مركز الشرطة، ومحكمة، ومكتب بريد جميعها في حالة جيدة، ولا شيء يعيبها غير التشتت فما يدعو إلى إنشاء مبنى مجمع يضم هذه المرافق المتناثرة.

4 - الاستخدام التعليمي

بلغت مساحة هذا الاستخدام 11,0 هـ، ممثلة إقامة عدد من المرافق كالمدارس البالغ عددها اثني عشرة مدرسة منها أربع مدارس ابتدائية، وثلاث مدارس إعدادية ومدرستان ثانويتان، ومدرسة تمريض إضافة إلى معهد المعلمين، ومدرسة قرآنية وجميعها في حالة جيدة ويقع جلها في الطرف الشرقي من المدينة.

5 - الاستخدام الصحي

يقع مستشفى يفرن المركزي في مركزها وهو مرفق صحي في حالة جيدة جدا، إذ يستوعب 160 سريرا، ومزود بخدمات إسعاف إضافة إلى وحدة رعاية صحية أساسية وصيدلية، ودار للرعاية الاجتماعية تتسع لعدد 180 طفلا، تقع بالقرب من المستشفى وجميعها في حالة جيدة.

6 - الاستخدام الديني

تعد المساجد والمقابر أهم المرافق الدينية، إذ بلغ عدد المقابر يومها عشر مقابر، لم تعد مستعملة إلى جانب مقبرتين جديدتين على الطريق الرابط بين تاقربوست الشمالية ومركز المدينة، إضافة إلى تسع مساجد جيدة، يمكن اعتبار بعضها كآثار ثقافية وتاريخية.

7 - الاستخدام الثقافي

بدأ واضحا خلو المدينة من آية مرفق خاصة بالاستخدام الثقافي باستثناء النادي الاجتماعي وسط المدينة.

8 - الاستخدام الترفيهي

فيما عدا الحديقة الكبيرة الواقعة وسط المدينة لا توجد آية أراضي تؤدي هذا الغرض، رغم وجود العديد من المساحات داخل حدود المخطط، والتي تم استغلالها في أغراض أخرى كثيرا ما كانت سكنية أو تجارية.

9 - الاستخدام الصناعي

شغل النشاط الصناعي مساحة محددة جدا قدرت بنحو 0,7 هـ تمثلت في مجموعة مستودعات لمواد البناء أقصى شمال المدينة خارج حدود المخطط إلى جانب عدد من الورش الصغيرة وسط المدينة.

10 - الاستخدام الزراعي

تنتشر الأراضي الزراعية في معظم أنحاء المدينة متخذة شكل قطع صغيرة المساحة تعرف بالبساتين يتم فيها زراعة بعض الفواكه، وهي ذات إنتاجية جيدة، إلى جانب بعض القطع المزروعة بأشجار الزيتون وخاصة في القسم الشرقي من المدينة.

11 - استخدام النقل والمواصلات

ترتبط يفرن بمدينتي طرابلس ونالوت بواسطة الطريق الجنوبي طرابلس وطريق نالوت كما ترتبط بمدينة غريان بواسطة طريق غريان، الممتد على حافة الجبل من جهة الشمال، علما بان حالة الطرق الشريانية، داخل المدينة اقل من جيدة لعدم رصف اغلبها وافتقارها إلى الإنارة مع ملاحظة وجود ثلاث مواقف عامة للسيارات ومحطة واحدة لتعبئة الوقود، كما ترتبط المدينة بخطين للحافلات احدهما خط جادو، يفرن، طرابلس عن طريف الزاوية يفرن، غريان، طرابلس.

جدول رقم (13) استعمالات الأراضي لعام 1980 ميلادية[1]

رقم	نوع الاستعمال	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية%
1	الاستعمال السكني	87,4	64,0
2	الاستعمال التعليمي	11,0	8,1
3	الصحة والضمان	7,0	5,1
4	المرافق الدينية والثقافية	9,1	6,7
5	التسويق والأعمال	4,3	3,1
6	الرياضة والترفيه ومناطق الحماية	0,8	0,6
7	الإدارة والخدمات العامة	4,0	2,9
8	الصناعة والتخزين	0,7	0,5
9	الخدمات الزراعية	0,6	0,4
10	النقل والمواصلات	11,3	8,3
11	المنافع العامة	0,4	0,3
المجموع		136,6	100,00

1- المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مؤسسة بولسيرفيس، فاديكو العالمية، إقليم طرابلس بلدية يفرن، التقرير النهائي عن المخطط العام، تقرير، رقم، ط.، ت، 71، 1980 ميلادية، صفحة رقم 24.

شكل رقم (26) استعمال الأراضي في مدينة يفرن لسنة 1980 ف[1]

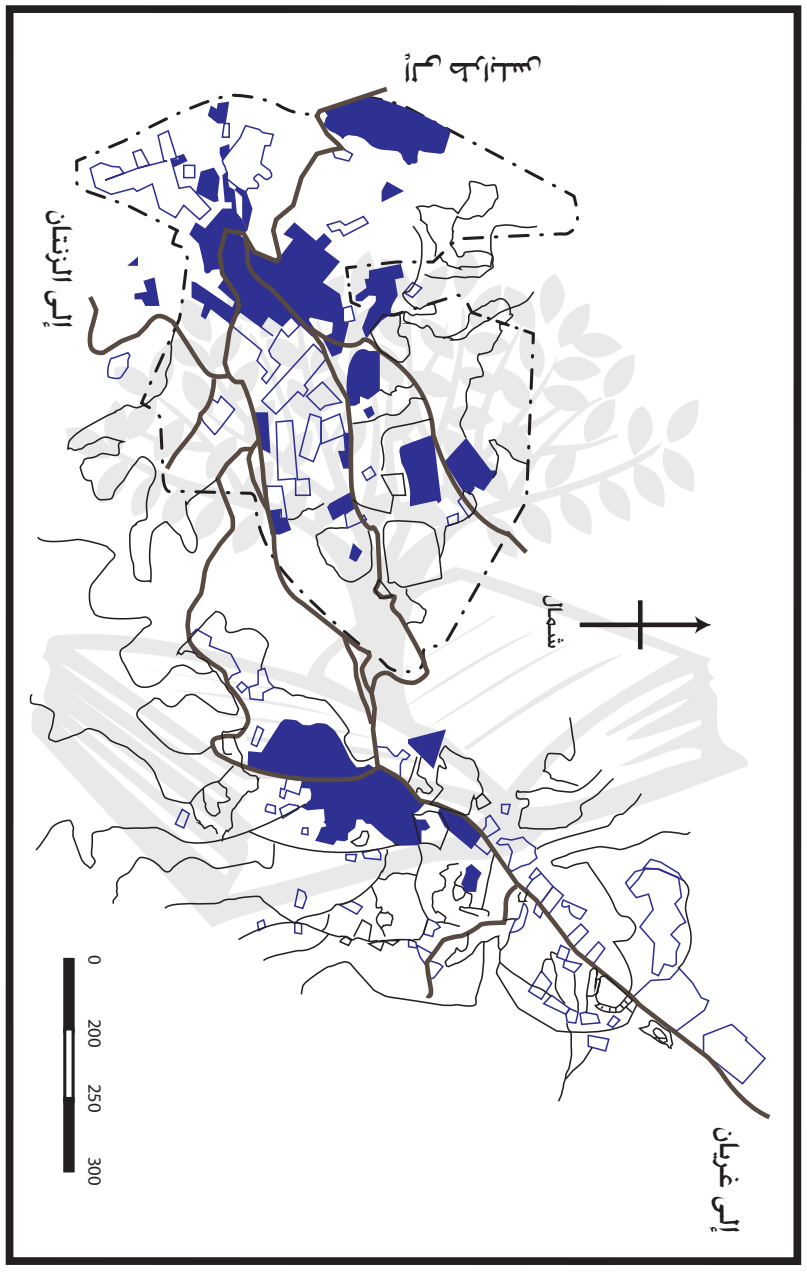

1 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مؤسسة بولسيرفس العالمية، بلدية يفرن، التقرير النهائي للمخطط الشامل، تقرير رقم ط ن 71-1980 ص .

جدول رقم (14) مكونات التركيب الداخلي لمدينة يفرن عام 1980م[1]

رقم	الاستعمال	المكونات
1	الاستعمال السكني	1190 مسكنا
2	الاستعمال التعليمي	أربع مدارس ابتدائية. ثلاث مدارس إعدادية. مدرية ثانوية للبنين. مدرسة تمريض. مدرسة قرآنية.
3	الاستخدام الصحي	المستشفى المركزي 160 سرير. وحدة رعاية صحية أساسية. صيدلية.
4	استخدام الطرق والمواصلات	الطرق والميادين والأزقة ومواقف السيارات.
5	الاستخدام الديني والثقافي	تسع مساجد. اثني عشرة مقبرة. بعض الزوايا. مكتبة.
6	الاستخدام الترفيهي	منتزه. دار عرض ملاعب لكرة القدم في ساحات المدارس.
7	الاستخدام الصناعي	ورش الحدادة. محطة تنقية مياه المجاري. ورش لتصليح السيارات. معاصر الزيتون.
8	الاستخدام الزراعي	بعض البساتين لزراعة الفواكه

1 - المصدر السابق.

9	الاستخدام التجاري والمالي	مائة متجر. سوق الخضروات سوق الحيوانات. مصرف فندق. عدد قليل من المقاهي ومطعم واحد.
10	الاستخدام الإداري	عدد من المكاتب الإدارية. مركز شرطة. مقر البلدية. محكمة. مكتب بريد. سلخانة. محطة حافلات. محطة كهرباء. مقسم الهاتف.

التركيب الداخلي 1998م

تغير شكل المدينة كثيرا عما كان في بداية الثمانينات حيث تم إضافة مناطق جديدة، واستغلال جميع الأراضي - الفضاء داخل المركز - إضافة إلى تعمير مساحة كبيرة في منطقة الجديدة خصوصا في ارض قبائل القراديين، والبخابخة، والقصير، وبات شكل المدينة بالتالي قريبا جدا إن لم يفق - في بعض الاستعمالات كالطرق والتعليم والتجارة - ما حدده مخطط عام ألفين، كما تمثلت الزيادة في الاستخدام السكني الذي بدا منتشرا بوضوح في محلتي المدينة الوحيدتين بعدما كان مقتصرا على حيز بسيط من حي القصر، إضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

كما شغلت المرافق الدينية والثقافية مساحة واضحة من المخطط في أراضي قبيلة القصر، كما أضيفت منطقة صناعية مواجهة للمنطقة الرياضية على الجانب الآخر من الطرق التي تضم مخازن المستودعات، ومواد البناء، وبعض المخازن الصغيرة وورش الحدادة، وميكانيكة السيارات، ومركز للتدريب الصناعي.

أما فيما يخص الطرق فقد تم إنشاء العديد من الطرق الشريانية التي تربط إحياء المدينة المختلفة، كما تم إنشاء طريق يفرن- طرابلس عن طريق تاغمة، إلى جانب ترميم وصيانة طريق يفرن- طرابلس وطريق يفرن - الزنتان، كما تم رصف كل الطرق الرئيسية مثل الطريق الرابط بين مركز المدينة وكلية الآداب والعلوم في الشمال، إلى جانب العديد من الطرق العامة داخل المدينة وخارجها التي تعتبر جيدة وتتماشى بالتالي مع ما جاء في مخطط عام 2000.

تابع جدول رقم (15)[1]

رقم	الاستعمال	المكونات
11	الاستخدام الإداري	مقر البلدية وقسم التخطيط المجمع الإداري. مقر المواصلات، والبريد. مقر محطة الإذاعة. السلخانة. مقر الضرائب. محطة الأرصاد. مقر مركز الشرطة. مقر أمانة المؤتمر. مقر التجييش. مقر الجوازات، والجنسية. مقر صندوق الضمان الاجتماعي. مقر اللجنة الشعبية، ومقر اللجنة الثورية. المخازن الحكومية. محكمة. مقر العدل.

تم في الفترة الأخيرة إضافة مناطق جديدة غرب المدينة خصصت للاستخدام السكني وما يتبعه من خدمات خاصة وفرع الجامعة كان النواة لقيام العديد من الخدمات والتي تمثلت في مركز صحي، ومدرسة، ومعهد، وحي سكني إلى جانب بعض المساكن التي

1 - المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ 21-1998/6/30م

لا زالت تحت التشييد مثلها مثل الفندق السياحي علما بأن المنطقة ذات تضاريس وعرة وتستدعي تكاليف باهضة للبناء فوقها.

التغيير الكمي لاستعمال الأراضي بين عامي 1966-1998م.

نمت يفرن نتيجة مجموعة عوامل ممثلة في تنمية الدولة للمدينة بإقامة العديد من المشاريع الإنشائية، وتطويرها للقاعدة الاقتصادية بالتالي بعد أن أخذت برامج التنمية تعرف طريقها إلى المنطقة بشكل عام والمدينة بشكل خاص، فمنذ أن قامت ثورة الفاتح وهي تسعى جاهدة لتنمية وتطوير هذه المنطقة، وبات انعكاس عمليات التنمية بشكل واضح على مستوى الحياة.

إذ زادت مساحة المدينة بين عامي 1966-1998م بشكل واضح حيث كانت المساحة الإجمالية للمدينة عام 1966م (56,2) هكتار وصلت عام 1998م إلى (240,2) هكتارا.[1]

ويأتي نمو المدينة باعتبارها كائنا حيا تنمو وتكبر وتزداد مساحتها بمرور الأيام زادت مساحة المنطقة المخصصة للاستخدام للسكنى من (11,7) هكتار عام 1966م إلى (106) هكتار عام 1998م بنسبة زيادة مئوية (80,5%).

كما زادت المساحة المخصصة للاستخدام الصحي والتعليمي، إذ زاد مجموع الاستخدام الأول من (2,1) هكتار عام 1966م إلى (12,3) هكتار عام 1998م، أي زادت بحوالي (48,5%) لما تم تشييده من مباني صحية، إذ تم افتتاح العيادة المجمعة، وبعض الصيدليات وعدد كبير من المراكز الصحية.

كما نمت المساحة المخصصة للمرافق التعليمية عبر الفترة الممتدة بين عامي 1966-1998م من (1,7) هكتار إلى (21,3) هكتار على التوالي أي بنسبة زيادة مئوية قدرها (115,2%).

ويعد هذا التوسع نتيجة مباشرة لاهتمام الدولة بهذا القطاع حيث تم إنشاء العديد من المدارس الابتدائية، والإعدادية، والثانوية، والمعاهد العليا، إضافة إلى كلية الآداب والعلوم، والتي تعد منارة العلم في المدينة والمنطقة بكاملها إذ تستقبل طلابا من كل مدن الإقليم وبعض المدن الأخرى.

كما نلاحظ زيادة واضحة في مساحة الأرض المخصصة للاستعمال الصناعي بعد أن كانت لا تزيد عن (0,4) هكتار عام 1966م بلغت (8,1) هكتار عام 1998م، مما يعطى نسبة

1 - الدراسة الميدانية عام 1998م.

زيادة مئوية قدرها (192,5%) مما يؤكد اهتمام الدولة بهذا القطاع والتأكيد على دوره المهم، إذ شجع تدخل الدولة على إقامة العديد من المصانع الصغيرة التي تمثل نواة لقيام صناعة ناجحة في المستقبل. فقد تم إقامة مصنع الملابس الجاهزة داخل حدود المخطط في محلة القصر الذي يضم عددا من العمالة ويوزع إنتاجه على التشاركيات في كل المنطقة، وأنشئ مصنعان للمشروبات في محلة الجديدة، وبالرغم من أن المصنعين صغيران إلا أن انتجاهما يغطي كل المنطقة ويصل بعضه إلى المدن الساحلية كطرابلس، والزاوية، إلى جانب العديد من التشاركيات الصغيرة أهمها تشاركية الاحذية، وتشاركية التفصيل والخياطة وتشاركية لصناعة الحلويات.

كما تم إنشاء مصنع الألمونيوم، ومصنعين للبلاط، خارج حدود المخطط في منطقة القلعة، إلى جانب عدد كبير من معاصر الزيتون، ومطاحن الحبوب الأمر الذي تطلب إضافة العديد من الهكتارات إلى مساحة المخطط لاستخدامها كمستودعات وورش ومخازن.

وزاد الاستعمال الديني والثقافي من 2,0 هكتار عام 1966 م إلى (10,2) هكتار عام 1998م أي بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي (41%) وتمثل هذا الاستعمال في المساجد التي وصل عددها عام 1998م إلى حوالي سبعة عشرة مسجدا بعد أن كانت سبعة مساجد عام 1966م، إضافة إلى بعض المراكز الثقافية، والمقابر.

كما زادت المساحة المخصصة للاستعمال التجاري من (1,6) هكتار تمثلت في عدد قليل من المحلات التجارية، والتي زاد عددها بشكل ملحوظ حيث انتشرت في كل أنحاء المدينة بعد أن كانت تقتصر على حيز ضئيل من المركز عام 1966م، إلى جانب المعالم التجارية البارزة كالفندق، والمصارف، والأسواق.

ارتفعت مساحة الأراضي المخصصة للاستعمال الإداري من (2,8) هكتار عام 1966م إلى (6) هكتار عام 1998م، والملاحظ أن المساحة لم تشكل زيادة ملحوظة خاصة وان الاستعمالات الإدارية قد زادت بشكل كبير كأثر لتجميع بعض المرافق الإدارية في مبنى مجمع متعدد الطوابق.

أما الأراضي المخصصة للطرق، فقد زادت بشكل واضح بعد أن كانت (0,8) عام 1966م سجلت (41,5) عام 1998م بمعدل زيادة سنوي حوالي (5,8%) وهي مساحة فاقت التي أوصى بها مخطط عام 2000م, وهذا دليل على اتساع شبكة الطرق.

كما زادت مساحة المنطقة المخصصة للترفيه من (2,0) هكتار عام 1966م إلى (10)

هكتار عام 1998م تمثلت في إنشاء المرافق الترفيهية والساحات الشعبية، والأندية الرياضية واستغلال منطقة عين الرومية واعتبارها منطقة سياحية.

على العكس من ذلك تقلصت المساحة المخصصة لأغراض الزراعة والرعي إذ تدنت من (33) هكتار عام 1966م إلى (2,9) هكتار عام 1998م ممثلة في عدد بسيط من البساتين، والجناين داخل ساحات حدائق المنازل، واختفت أشجار الخوخ، والتين والنخيل.

وتظهر أشجار الزيتون في أماكن متباعدة من المدينة والتي قلت كثيرا عما كانت عليه في الماضي.

أما الأراضي التي استغلت من قبل الرعي فقد انتهت بشكل نهائي ولم تعد هذه الحرفة لها وجود لا في داخل المدينة فقط بل وفي كل المنطقة، ذلك أن العدد القليل من السكان الذين يمارسون هذه الحرفة إنما يربون حيواناتهم على الأعلاف المجففة.

وعلى نفس الحال مع الأراضي - الفضاء - التي تقلصت مساحتها بشكل كبير فبعد أن كانت المدينة عام 1966م عبارة عن تجمع عدد قليل من المساكن وبعض المرافق العامة إلا انه ونتيجة لزيادة المساحة العمرانية فقد تم تعمير المناطق الخالية وإضافة مناطق جديدة، حتى الغير قابلة منها للتطوير، إذ تمت تسويتها وبالتالي تعميرها واستغلالها لدرجة بات يتعذر معها وجود مكان من غير استغلال باستثناء مجارى وادي الزيتون التي عرفت بعض منحدراته إقامة عدد من المنازل المتناثرة هو الآخر.

أما فيما يخص المناطق الخضراء، فبالرغم من اتساع المخطط وزيادة المساحة العمرانية وحاجتها إلى مساحات خضراء جديدة، فما زالت على حالها والتي تمثلت في الحديقة الوحيدة التي تقع في مركز المدينة التي لم تبق على ما هي عليه عام 1966م بل تقلصت مساحتها، واستغل جزء من أرضها في إنشاء المجمع الإداري عام 1984م وباتت مساحتها لا تزيد (3,9) هكتار بعد أن كانت (6) هكتار عام 1966م، علما بأن هذه الحديقة هي المتنفس الطبيعي الوحيدة للمدينة، إلى جانب حديقة المستشفى وبعض المساحات المحدودة جدا داخل بعض المنازل.

تخطيط المدينة

ترجع بداية تخطيط المدن الليبية بالمفهوم الحديث إلى العهد الايطالي 1911-1943م إذ لم يوجد قبل هذه الفترة أي مخطط لأية مدينة ذلك أن فترة الحكم العثماني يمكن اعتبارها مجرد بداية تطور للنظام البلدي بمفهومه العام وبالتالي لا يمكن اعتبارها عملية

تخطيط بالمفهوم الصحيح حيث لم تقم الإدارة يومها إلا ببعض الأعمال البسيطة مثل منح رخص للبناء وتحديد خطوط التنظيم للطرق، والشوارع في بعض المدن، خلافا للحكم الايطالي الذي عنى بالفعل بأعداد بعض المخططات التي ظهرت فيها الطرق الواسعة، والمباني الأنيقة،[1] ومع ذلك لم يرتقي ما قامت به الحكومة الايطالية إلى مفهوم التخطيط الحديث الذي شهدته اغلب المدن الليبية، ومنها مدينة يفرن التي مرت أولى مراحل تخطيطها فيما عرف بـ :

أولا: مخطط كوبنهاجن

فوضت وزارة التخطيط والتنمية في شهر مارس سنة 1966م شركة (أد كيتكشزال بلانينج بارتشرشيب كوبنهاجن) الدنماركية بالقيام بدراسة لمحافظتي الزاوية والجبل الغربي،[2] وإعداد برنامج تخطيطي شامل لمدن وقرى المحافظتين، حيث تم تسليم مخططات سبع مدن كان من بينها مخطط شامل لمتصرفية يفرن، الرامي إلى دراسة عدة أمور منها.

1 - التعرف على الأحوال القائمة

2 - إعداد الخرائط التخطيطية للمنطقة.

3 - إعداد دراسة وافية عن السكان.

4 - إعداد بعض الصور الجوية ومن ثم رسم خرائط طبوغرافية.

5 - تطوير شبكة الطرق.

6 - تحديد مناطق التنمية العمرانية.

جاءت هذه الدراسة في عدد من التقارير شملت مخطط رئيسي للمدينة تناول تركيب المدينة الداخلي، والأحوال السائدة، وأحوال السكان، والأحوال الاقتصادية، وتوقع مستقبل المدينة فيما يخص النشاطات المحتلة وتطور السكان والمشاكل المتوقعة التي ربما تحد من تنفيذ نشاطات هذا المخطط.

جاء المخطط الشامل لسنة 1988م ليغطي الجزء الغربي والجنوبي من المنطقة الحضرية مقترحا نمو سكانها إلى حد (8,350) نسمة، قدر القوى العاملة منها بحوالي

1 - سعد خليل القزيدي، التحضر، مرجع سابق، ص 95.

2 - سعد القزيري، استعمالات الأراضي، تحريري، منصور محمد البابور، غدامس التحضير والقاعدة الاقتصادية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1995م، ص 95.

(3,400) عاملا يعمل منهم نحو (300) شخص في القطاع الأول في حين يعمل بالقطاع الثاني نحو (1,200) شخص خلافا للقطاع الثالث الذي توقع نموه بشكل ملحوظ ليصل عدد العاملين في الصناعات التحويلية (1,900) شخص،[1] علما بان المساحة التي غطاها المخطط كانت (112,4) هكتار،[2] خصص للاستعمال السكني على نسبة منها دون أن تتضمن الطرق، والمراكز المحلية، والحدائق، حيث توقع المخطط أن تقدر المساحة بنحو (43,7) هكتار بنسبة (38,9%)، إذ تم التخطيط لهذا الاستعمال بقدر من العناية والحرص قصد توفير مناطق أوفر للاستعمال السكني وإضافة مساكن جديدة خصوصا في الجزء الشمالي من مركز المدينة، وعدد من العمارات إلى جانب إعادة بناء وترميم المباني غير الصالحة.

أما الاستعمال الثاني من حيث حجم المساحة المخصصة له فقد تمثل في استعمالات المرافق العامة مثل الإدارة (3,5) هكتار، والتعليم (13,8) هكتار، والصحة (3,5) هكتار.

والمراكز الدينية والشبابية (2,1) هكتار، حيث قدرت المساحة الإجمالية لهذا الاستعمال (22,9) هكتار بنسبة مئوية (20,3%)، أما المناطق المكشوفة ممثلة في الملاعب الرياضية والأحزمة الخضراء فقد خصص لها (18,5) هكتار أي ما نسبة (16,4% من المساحة الكلية (8,5) هكتار للملاعب، و(10,5) هكتار للأحزمة الخضراء.

أما استعمال النقل والمواصلات فقد قدر الاستشاري مساحة بنحو (8,5) هكتار أي ما نسبته (7,7%) من المساحة الكلية، إذ خصص مساحة (3,7) هكتار للشرايين الكبرى و(4,8) هكتار للطرق الجامعة.

أما نصيب الاستعمال الصناعي فقد تم تقديره بنحو (9,5) هكتار أي بنسبه (8,4%) من المساحة الكلية، علما بان التنفيذ على ارض الواقع لم يتم إلا بنسبة محدودة جدا، في حين كان نصيب المساحة التجارية والخدمات التي خطط لها على أن تكون في منطقة المركز خاصة على جانبي الطريق المؤدي إلى الفندق وبالقرب من الحديقة (09) هكتار أي ما يساوي نسبة (8,3% من جملة المساحة.

1 - أمانة التخطيط، مصلحة والإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان، بلدية يفرن 1984م طرابلس، مطبعة الإحصاء والتعداد.

2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مؤسسة بوليرفيس العالمية، إقليم طرابلس بلدية يفرن، يفرن، التقرير النهائي عن المخطط الشامل، تقرير رقم، ت 71 ص 24

جدول رقم (16) استعمال الأراضي عام 1988م[1]

رقم	نوع الاستعمال	المساحة بالهكتار	المجموع	النسبة المئوية
1	المناطق السكنية لا تتضمن الطرق الجامعة، المراكز المحلية، والحدائق متوسط منخفض	26,6 16,8	43,7 هـ	38,9%
2	المناطق التجارية والخدمات		9,3 هـ	8,3%
3	المناطق الصناعية		9,5 هـ	8,4%
4	المرافق العامة الإدارة تعليمية مراكز دينية والشباب مراكز صحية	3,5 13,8 2,1 3,5	22,9 هـ	% 20,3
5	مناطق خضراء أماكن مكشوفة الملاعب الرياضية الأحزمة الخضراء	8,5 10	18,5هـ	16,4 هـ
6	شبكة المواصلات الشرايين الكبرى الطرق الجامعة	3,7 4,8	8,5 هـ	7,7%
	المجموع		112,4 هـ	100%

1 - أمانة اللجنة الشعبية للمرافق، مؤسسة بولسرفيس_فاديكو العالمية، إقليم طرابلس، بلدية يفرن، التقرير النهائي عن المخطط العام، تقرير رقم، ط-ت 71-، 1980، ص 112.

ثانيا: - مخطط بولسيرفس لسنة 2000م

رغم أن مدينة يفرن هي إحدى المدن التي تم وضع مخططها منذ فترة، إلا أن ثمانين في المائة من مساحتها قد استحدثت حديثا ولم تتطور تدريجيا عدا منطقة المركز الذي خطط له على أنقاض القلعة القديمة التي ظهرت منذ فترة طويلة ومرت بالتالي بمراحل تطور مختلفة واستمرارا لمراحل التخطيط التي مرت بها المدينة كلف ائتلاف شركة بولسيرفيس فاديكو Polservice Vadeco البولندية بأعداد الدراسات العامة والأوضاع الراهنة لإقليم طرابلس، كما اشتمل التكليف إعداد مخططات شاملة وعامة لكل التجمعات السكنية في الإقليم حتى سنة 2000م،[1] والتي كان من بينها المخطط الشامل لمدينة يفرن سنة 2000م الذي تم تنفيذه بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة.

قدر الاستشاري كما هو موضح في الشكل التالي المساحة الإجمالية للمدينة سنة 2000م بحوالي (266) هكتار منها (239) هـ للاستعمال الحضري، و(27) هكتار للاستعمال الزراعي، والمناطق المفتوحة.

كما خصص الاستشاري مساحة (124) هكتار أي بنسبة (51,9%) من المساحة الكلية للاستعمال السكني مقسمة إلى (56%) كثافة منخفضة و(38%) كثافة متوسطة و(6%) كثافة عالية، ما يعطي كثافة سكانية عامة قدرها (97) نسمة/هكتار مع توقعه بلوغ عدد المنازل (2,500) وحدة.

أما مساحة الأراضي التي خصصت لشبكة الطرق فقدرت بنحو (40,5) هكتار أي بنسبة (16,7%) من المساحة الكلية موزعة على:-

1 - طريق محلي من الدرجة الرابعة يصل المدينة بالمجمعات الواقعة إلى الجنوب الشرقي. 2 - طريق إقليمي يصل المدينة بالطريق الوطني والطريق الإقليمي في الشمال والجنوب. 3 - طريق محلي يخدم المناطق المجاورة للمدينة.

بالإضافة إلى تمهيد وتعبيد طرق وشوارع جديدة تخدم حركة السكان.

أما مساحة الأراضي المخصصة للمرافق التعليمية، والاجتماعية المركزية، فقد رأى المخطط ضرورة توفرها بشكل يخدم كل السكان، إذ قدر المساحة المخصصة للتعليم بحوالي (16,5) هكتار أي بنسبة (6,9%) من المساحة الكلية، مقابل تخصيص (10,4) هكتار أي ما نسبته (4,4%) للخدمات الصحية، في حين خصص للتسويق (10,5) هكتار أو ما نسبته (4,4%).

1 - نفس المرجع، ص 62.

أما المساحة التي خصصها المخطط للمرافق الدينية والثقافية فقد بلغت (11,6) هكتار أي بنسبة (4,6%)، في الوقت الذي خصص مساحة (10,2) هكتار للمنتزهات والمرافق الرياضية أي بنسبة (4,3%) من المساحة الكلية.

أما المساحة الباقية من مجموع الأراضي الحضرية فقد تم تقسيمها على الاستعمال الإداري، والخدمات العامة بواقع (5) هكتار أو ما نسبته (2,1%) مقابل (6,2) هكتار للصناعة والتخزين، هذا غير مساحة (27) هكتار التي شملت أراضي الفضاء والأراضي الزراعية.

وعموما تضمن المخطط مجموعة توصيات أهمها:-

1 - ضرورة تقسيم المدينة إلى حيين سكنيين يتم تقسيمهما إلى عدد ثلاث مجاورات سكنية تستوعب كل واحدة منها حوالي (4000) نسمة.

2 - تحقيق أفضل الاستعمالات الممكنة للمباني القائمة والمنافع العامة.

3 - إعادة تطوير الجزء القديم من المدينة بواسطة إعادة البناء أو التحديث لمبان التراث الثقافي، والمعماري ذو القيمة العالية.

4 - نظرا لوضع المدينة الطوبوغرافي، رأي المخطط ضرورة توفير قدر كافي من الخدمات إلى جانب إيجاد شبكة طرق تسهل اتصالها ببعضها البعض.

5 - مراقبة عملية التطوير وتحديد المواقع والأراضي الجاري تطويرها، إلى جانب إصدار تراخيص لإقامة المباني، وإعداد البرامج الخاصة لحماية البيئة واستعمالات الأراضي الزراعية.

جدول رقم (17) استعمال الأراضي سنة 2000م[1]

نوع استعمال الأرض	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
سكينة	123	51,9%
تعليمية	16,5	6,9%
الصحة والضمان الاجتماعي	10,4	4,4%
المرافق الدينية والثقافية	11,6	4,8%
التسويق والأعمال	10,5	4,4%

1 -المصدر: أمانة اللجنة الشعبية للمرافق، مؤسسة بولسيرفيس-فادكو العالمية، إقليم طرابلس، بلدية يفرن، يفرن التقرير النهائي عن المخطط العام (تقدير) رقم ط-ت 71، 1981، ص 62.

الرياضية والترفيه	10,2	4,3%
الإدارة العامة والخدمات	5	2,1%
الصناعة والتخزين	6,2	2,6%
نوع استعمال الأرض	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية
الخدمات الزراعية	3,9	1,6%
النقل والمواصلات	40	16,7%
المنافع العامة	0,2	0,3%
إجمالي استعمالات الأراضي الحضرية	239	100%
المناطق الطبيعية المناطق الزراعية	12,1 14,9	
إجمالي مساحة المدينة	266	
الكثافة السكانية الكثافة الحضرية	50 فردا/هـ 50 فردا/هـ	

استعمالات الأراضي للمنطقة المركزية سنة 1966-1998م.

تعرف المنطقة المركزية بأنها بؤرة نشاط المدينة الداخلي وملتقى الأعمال الخارجية فيها، إذ تتركز فيها مكاتب الأعمال، والبنوك، والمحلات التجارية، والفنادق، والمرافق الإدارية، والثقافية، وتقع في المنطقة المركزية أهم شوارع المدينة وأكثرها نشاطا وتتداخل بها كل ألوان استخدام الأرض في المدينة.

ومع تركز المؤسسات التجارية في المنطقة الوسطى أخذ السكان يهاجرون إلى أطراف المدينة ومن ثم فقد أخذت الأهمية السكنية لهذه المناطق تقل بينما ظهرت بعض الصناعات الخفيفة، والمرافق الإدارية، ودور الثقافة والترفيه.

ونظرا لأهمية تركيب المدينة لأنها تعكس بعض العوامل التي تتحكم في أسعار الأراضي وتلقي ضوءا على تاريخ تطور نمو المدينة، وفي هذا مدعاة للحديث عن التركيب الداخلي لمركز المدينة لسنة 1966م وما آل إليه سنة 1998م.

أولا:- مركز المدينة سنة 1966م.

شغلت المنطقة المركزية مساحة محدودة من إجمالي مساحة المدينة ضمت مجموعة محلات صغيرة على إحدى جانبي الطريق الرئيسي المار عبر المنطقة المأهولة في سلسلة من الانحناءات غير المريحة إذ تمثلت في محلات لبيع الحاجيات الأساسية كالأقمشة والأثاث وبعض المحلات لبيع مواد البناء إلى جانب محل صغير لبيع الأدوات المدرسية، إضافة إلى الفندق والمطعم المواجه له ويخدم نزلاء الفندق، أما إلى الشرق قيلا فيوجد المركز الإداري المطل على ميدان مفتوح يتوسط منطقة المركز ويخرج منه طريق إلى المستشفى حيث توجد بعض المساكن الحديثة غير بعيدة عنه.

أما إلى الشرق من الميدان فيوجد مكتب البريد، ودار العرض الوحيدة، والمحكمة ومقر البلدية، والبنك إلى جانب، مركز للشرطة، ومسجد، ومدرسة إعدادية، علما بأن المنطقة السكنية الرئيسية إنما تقع شمال وجنوب الطريق عند مدخل المدينة وأعلى الحائط الجبلي عند سهل الجفارة.

ثانيا: مركز المدينة سنة 1998م

تغير شكل المركز كثيرا عما كان عليه عام 1966م، بإضافة العديد من المباني الجديدة نجم عنها تداخل الاستعمالات بشكل واضح لدرجة لن يعد معها مكان واحد يتخصص في استعمال معين حيث تداخلت الاستعمالات مع بعضها.

وتمثل التجارة نشاطا رئيسيا وتحتل مكانا مميزا من المركز إذ تتوزع المرافق التجارية بشكل واضح حقق أكبر قدر من سهولة الوصول إليها، وبالتالي زاد عدد أماكن ممارستها كثيرا عما كان عليه عام 1966م، الأمر الذي ينطبق على توزيع المرافق الإدارية والخدمة، والثقافية إذ ازداد عددها إلى جانب تنوعها.

وعند محاولة دراسة التركيب الداخلي للمنطقة المركزية وبالنظر إلى الخريطة التالية من الشمال إلى الجنوب يتضح الآتي:

وجود مستشفى يفرن المركزي شمال المنطقة المركزية بجانب الطريق الرئيسي ومن الجانب الآخر من الطريق يوجد المعهد العالي للمهن الشاملة، ومصرف يفرن الأهلي والى الجنوب منه مدرسة رابعة العدوية، والى الشرق توجد ثانوية خديجة الكبرى للبنات وثانوية العلوم الأساسية، أما إلى الجنوب قد خصصت الأرض لعدد من الورش الميكانيكية وورش الحدادة، وبعض المخازن التي تمتد حتى نهاية الشارع، وعلى جانبي

الطريق المتجه شمالا يوجد مقر التجييش، ومكتب الجوازات والجنسية، ومقر المواصلات ومكتب الضرائب، والورشة الفنية التابعة لأمانة العدل، كما يوجد مبنى الإسكان، ومقر التدريب العسكري، وفي الجهة الأخرى من الطريق يوجد مركز المرور وبجانبه مبنى بيوت الشباب وإمام الحديقة يوجد مقهى عند طرفها الغربي غير بعيد عن المجمع الإداري ومن أمامه محلات لبيع المستلزمات الغذائية، وصيدلية بيطرية، ومحل حلويات.

كما توجد على جانب الطريق الآخر المواجه للمجمع المذكور مجموعة من المحلات التجارية لبيع الملابس والأحذية، وصيدلية، ومحل حلاقة، ومحل للتصوير.

في حين تتركز على طول الشارع المؤدي إلى الفندق المرافق الإدارية حيث توجد المحكمة ومقر البلدية، ومركز الشرطة، ومقر الاستخبارات، والشرطة العسكرية، وأمانة العدل ومحطة الحافلات، ومخبز، ومحل حلاقة، ومحل تصوير، ومحل لبيع المواد المنزلية ومحل لبيع المواد الغذائية وعدد كبير من المحلات لبيع الملابس والأحذية، ومواد البناء وبعض المحلات لبيع اللحوم ومطعم لتقديم الوجبات الخفيفة ومقهى، إلى جانب محلات التفصيل والخياطة ومستلزماتها، ومحل لبيع السجائر، وطاحونة، كما يوجد في نفس الاتجاه المركز الثقافي، ومقر اللجنة الثورية، وأمانة التعليم، والى الشمال توجد العيادة المجمعة، ومسجد، إلى جانب محلات لبيع التوابل، والبقوليات ويوجد الفندق القديم عند نهاية الشارع قرب مسجد الأتراك وبقايا القلعة القديمة.

أما على الاتجاه الآخر من نفس الطريق بالتسلسل فتوجد الموافق التجارية ومنها بعض محلات التصوير، وفرع مصرف للوحدة، ومحل لبيع المواد المنزلية، ومحل لبيع الأقمشة وآخر لبيع الأدوات المدرسية، ومبنى يخص كلية الآداب والعلوم يتم استخدام دوره الأرضي كمحلات تجارية، ومكتب للسفر والسياحة، ومقهى ومحل مجاور لخدمات الكمبيوتر إلى جانب محلات صغيرة لبيع الخضروات، وتشاركية لبيع الملابس والأحذية على نهاية الطريق المؤدي إلى الفندق.

هذا وينحصر الاستخدام السكني في المنطقة المركزية حول العيادة المجمعة إلى جانب منطقة شمال وغرب المستشفى حيث يتداخل الاستعمال السكني مع الاستعمالين الثقافي والديني.

علما بأن حركة كثافة السكان في المركز تختلف اختلافا كبيرا في النهار عنها في الليل، ففي النهار تموج الشوارع والمباني بالحركة، وما أن يحل الليل حتى يعمها السكون في انتظار أن تبدأ حركة جديدة مع صباح جديد.

مشاكل التخطيط

شهدت مدينة يفرن تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، إذ تضاعفت مساحتها أكثر من أربع مرات مقارنة بما كانت عليه في الستينات رغم ضئالة فرصة نموها حيث تفرض التضاريس على المدينة أتباع مسار معين في عملية نموها رهنا لتضاريسها، فكلما كان السطح ملائما كان النمو أسرع وعليه كان نمو يفرن تقيدا بالتضاريس التي أضفت عليها صفة الامتداد الطولي وتحويلها بالتالي إلى شريط عمراني قل أن تظهر به مساحات مفتوحة أو نمو عشوائي كما هو الحال في المناطق المنبسطة حيث تسمح الظروف بنموها في كل الاتجاهات.

واكب نمو مدينة يفرن المخطط الشامل 1988م إذ تم التطور والنمو جهة الشرق والشمال الشرقي مكونا بذلك محلة إدارية ضمت عددا من القبائل ممثلة في محلة الجديد حيث تضاءلت الأراضي الزراعية القريبة بدرجة ملحوظة واختفت تماما تلك التي كانت قريبة من مركز المدينة، مما احدث تغيرا كاملا وأعطاها شكلا مختلفا تماما عن شكلها عام 1966م، وبالرغم من هذا التطور والنمو الملحوظ إلا أن المدينة لا زالت تعاني من بعض الصعوبات والمشاكل مثل:

1 - استحالة إمكانية نموها مستقبلا صوب الشمال لصعوبة التضاريس خاصة في الأماكن التي تقطعها الأودية.

2 - أدى وجود وادي الزيتون في شمال شرق المركز إلى فصل حي القصر عن حي الجديدة مما يجعل اتصال أطراف المدينة أمرا صعبا.

3 - يؤدي استمرار نمو المدينة جهة الشمال الشرقي إلى صعوبة الوصول إلى المركز حيث تتوفر الخدمات ولو أن شبكة الطرق التي تربط بين إحيائها قد حققت تواصل حركة السكان لقضاء حاجاتهم التي لا تتوفر عادة إلا في المركز.

4 - غياب النظام الحضري، رغم أهميته لإعطاء طابعها المميز وشخصيتها العمرانية فالمدينة ذات تضاريس صعبة وتوجد بها العديد من التلال إلى جانب بعض الأودية التي يحتاج البناء على حوافها أتباع معايير هندسية محددة.

5 - ضآلة برامج الترميم والمحافظة على مجموعة القرى القديمة التي تعد تراثا ثقافيا يجب المحافظة عليه.

6 - توزيع الخدمات عشوائيا بشكل لا يخدم السكان.

7 - افتقار المدينة إلى الساحات الخضراء، والحدائق، مع الإشارة إلى أن المخطط لم يأخذ في الحسبان المتغيرات التي جدت انعكاسا لزيادة دخل الدولة وارتفاع مستوى الحياة بالتالي.

ومع مخطط 2000م حاول وضع الحلول المناسبة لهذه المشاكل إلا إنها بقيت على حالها إن لم تتفاقم في أحيان كثيرة، حيث خطط بعملية النمو باتجاه الشمال الشرقي وبالتالي الابتعاد أكثر عن مركز الخدمات رغم أن فرصة النمو باتجاه الجنوب ممكنة.

لم يضع المخطط في اعتباره قيام فرع الجامعة في مكانه الحالي الذي بات بمثابة نواة لتجمع سكني وخدمي، ربما يشكل في المستقبل منطقة خدمات تنافس مركز المدينة.

أهمل المخطط أهم مرفق حيوي ممثل في قطاع السياحة، فالمدينة تعد من المدن ذات المقومات السياحية الهامة جدا على صعيد الدولة، فهي مدينة جميلة ذات تضاريس مميز ومناخ جميل ومناطق طبيعية خلابة، فقد كانت الأجدر بالمخطط التخطيط لتطوير هذا المرافق وتخصيص كل الإمكانيات له، ولو على صعيد السياحة الداخلية، وعليه فقد بات ضروريا إعادة تقييم هذا المخطط بما يتلاءم والأوضاع القائمة.

مستقبل التركيب الداخلي للمدينة

تتميز مورفولوجيا المدن التي نشأت نشأة طبيعية بكثرة طرقها وأزقتها، وصعوبة تفسير اتجاهاتها، ومواقع المباني فيها، إلا أن الوضع يختلف مع مدينة يفرن فهي نتيجة لظروف موضعها الذي فرض عليها شكلا طوليا، إضافة إلى تقطعها بواسطة عدد من الأودية الذي يعتبر وادي الزيتون أهمها إذ جعل منها مدينة مقسمة إلى قسمين واضحين، هذا إلى جانب ما بها من تلال وتضرس، وكثرة الأودية في طرفها الشمالي، الأمر الذي يحد من توسعها في هذا الاتجاه خلافا لامتدادها في الجهة الشمالية الشرقية من محلة الجديدة مما يجعله أمرا لا بديل عنه لأنه مجال التوسع الوحيد في هذا الاتجاه على المدى القريب، أما في المستقبل فان مدينة يفرن ستضطر للتوسع والنمو في الاتجاه الشمالي الغربي خاصة أن نواة هذا التوسع التي تتمثل في بعض المساكن، والمرافق الخدمية، وفرع الجامعة قد باتت واقعا ماثلا وسيدفع إلى مزيد من النمو من حوله، إلى جانب احتمال توسع المدينة صوب الجنوب الغربي إضافة إلى توسعها القائم في اتجاه الشمال الشرقي في محاولة للالتحام مع أراضي قبيلة تازورايت مفرزا شكلا طوليا بمحاذاة الحافة من منطقة الرومية في الجنوب الغربي إلى منطقة تازورايت ناحية

الشمال الشرقي، حيث منطقة تازورايت التي تنمو ملتحمة مع منطقة القلعة والتي بدورها ستندمج مع أراضي أم الجرسان مكونة بذلك شريطا عمرانية متلاحما ذلك أن وصول مدينة يفرن إلى هذه المنطقة سيخلق منطقة عمرانية ذات امتداد طولي شديد الوضوح، علاوة على أن مورفولوجية المدينة ونظام استغلال الأراضي بها، سيتأثر إلى حد بعيد بمجموعة الوظائف مما يحتم الحاجة إلى مخطط شامل جديد يوضح استخدامات الأراضي لكل وظيفة ويحدد المساحة اللازمة لكل استخدام.[1]

ثانيا: النشاط الاقتصادي والخدمات

تقوم المدن لتؤدي وظائف مختلفة يستشعرها كل غريب عنها، وتتداخل مع بعضها ضمن حدود المدينة إذ لا توجد وظيفة مستقلة عن بقية الوظائف، ذلك أن تخصص مدينة بوظيفة واحدة والانصراف عن بقية الوظائف يكاد يكون أمرا افتراضيا نظريا بحثا لا يتحقق على ارض الواقع،[2] لان المدينة كما جاء في مفهومها هي كيان قانوني ومركز توفير وأداء الخدمات العامة، وبؤرة للتفاعل الإنساني، ومهد الثقافة البشرية والحضارات الإنسانية، وهي مقر الحكومة، وموطن الصناعات والتصنع، وبؤرة من الثقافات والقوميات، ومركز التجارة، ودار الفن، وينبوع المعرفة والعلم، كما إنها نقطة التقاء شبكات الطرق والمواصلات، وبإيجاز فان المدينة توجد حيثما يوجد الناس.[3]

هذا المفهوم يقودنا إلى حقيقة مفادها أن تداخل الوظائف ضمن نطاق المدن يعد أمرا ضروريا، فقد تنمو وظيفة بشكل أكبر من الأخرى أو ربما تنتهي وظيفة تحت ظروف خاصة لتحل محلها وظيفة جديدة، ففي العادة لا تقوم مدينة لتؤدي وظيفة مستقلة تماما عن بقية الوظائف.

وتعد الوظيفة مبرر وجود المدينة إذ لا تقوم المدينة أصلا إلا لتأدية وظيفة أو مجموعة من الوظائف وإلا فقدت مبرر قيامها إذ أصبحت شأنها في ذلك شأن القرية التي يحترف سكانها حرفة معينة كثيرا ما تكون الرعي أو الزراعة أو كلاهما، ومعلوم أن الوظيفة الزراعية قد تم استبعادها من بين وظائف المدن لأنها وإن وجدت فهي تمارس في ظروف خاصة وأماكن معينة، فمثلا تنقسم مدينة يفرن إلى مناطق وظيفة مميزة منها المناطق

1 - سالمة المنصوري، دولة دراسة في جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م، ص 180.

2 - جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة، 1959م، ص.

3 - الهادي ابولقمة، مدينة بنغازي وقسم تخطيط المدن، مجلة كلية الآداب، بنغازي العدد الحادي عشر، ص 145.

السكنية، والتجارية، والصناعية، والمناطق الخدمة المختلفة، والمناطق الزراعية والخضراء حيث تؤدي كلا منها وظيفة واضحة مما افرز مجموعة من الوظائف تمثلت في : -

1 - الوظيفة العسكري

قامت أغلب المدن الجبلية في ليبيا بتأدية هذه الوظيفة سواء في فترة الحكم العثماني أو أثناء الاحتلال الايطالي، إذ تحولت في بعض الظروف في كلتا المرحلتين إلى معسكر للمجاهدين الذين حولوا قصورها إلى مقار لهم مما دفع الحكومة العثمانية إلى تدميرها قصد إنهاء المقاومة التي عادت من جديد لبعض الوقت أثناء الاحتلال الايطالي.

2 - الوظيفة الدينية، والثقافية

ظهرت هذه الوظيفة بشكل واضح في المدينة خصوصا في الفترة التي انتشرت فيها الزوايا، والأضرحة، وعدد كبير من المساجد، والمزارات، والمقابر، فقد مثلت زاوية الشماخي المنارة الدينية التي ساعدت كثيرا على نشر شعائر الدين، وتحولت يفرن بسببها إلى مدينة يقصدها طلاب العلم والمعرفة من كل أنحاء الإقليم، ويؤكد (علي يحيى) على هذا المعنى في كتابه (الإباضية في مواكب التاريخ) إذ يؤكد بان زاوية الشماخي ومن بعدها زاوية الباروني كانت تعج بطلاب المعرفة كما كان يعج قصر الحكومة،[1] هذا إلى جانب العديد من المدارس القرآنية التي كانت تقوم بتعليم أصول القرآن والفقه.

3 - الوظيفة التعليمية

ترتبط الوظيفة التعليمية بالدور الذي تؤديه المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها حيث تكثر المؤسسات الابتدائية، والإعدادية، والثانوية إلى جانب الخدمات التي يقدمها فرع الجامعة.

إن توزع هذه المؤسسات واختيار مواقعها يضمن أدائها لوظائفها التعليمية وفق أسلوب يسهل وصول الطلاب إليها دون التعرض لحوادث الطريق والسير لمسافات طويلة الذي لا يتفق وطاقاتهم الجسيمة خاصة طلاب المرحلة الابتدائية، إذ تقدر المسافة بين البيت واقرب مدرسة ابتدائية بنحو كيلو متر واحد، وتزيد المسافة بالنسبة إلى المدارس الإعدادية لتصل إلى كيلو متر ونصف الكيلو متر، بينما المسافة التي يقطعها طلاب المدارس الثانوية والجامعة تزيد عن ثلاثة كيلو مترات، وهي مسافة تكون مناسبة لطلاب هذه المرحلة.

1 - علي يحيى معمر، الإباضية في مواكب التاريخ، الحلقة الأولى، منشأة المذهب الابطي، مكتبة وهيبة، شارع الجمهورية، القاهرة، 1954م.

تأخذ مدارس يفرن شكل الهرم في بنيتها وتوزيعها وعددها، إذ تتدرج من الابتدائية إلى الإعدادية إلى الثانوية إلى فرع الجامعة وجميعها في حالة جيدة وتتوفر بها العديد من الخدمات مثل التدفئة إلى جانب الملاعب وباقي الضروريات الأخرى، ومنها بالخصوص خدمات الإسعافات الأولية.

وتعد كلية الآداب والعلوم ممثلة بفرع جامعة الجبل الغربي أعلى قمة الهرم التعليمي والتي تم افتتاحها سنة 1991-1992 بعدد (200) طالب وصلوا علم 1998 إلى أكثر من 2000 طالب.[1] موزعة على اغلب التخصصات التي باتت توفر جزءا من احتياجات المنطقة بكاملها، وتم مؤخرا افتتاح قسم للدراسات العليا ضم عددا من الطلاب.

4 - الوظيفة التجارية

تعد التجارة من الحرف القديمة، فعلى سبيل المثال وبالتحديد في العهد العثماني كان الأهالي يقومون بتجميع نبات الحلفا والاتجار به لفترة ليست بالقصيرة، إلى جانب الاتجار بمنتوج شجرة الزيتون، والمنسوجات الصوفية، إلى جانب الصناعات اليدوية خاصة تلك التي تصنع من الطين، والجبس، واليوم تعد الوظيفة من النشاطات الواضحة رغم ضآلة مساحة الأرض التي يشغلها هذا الاستخدام الذي يستقطب عددا مهما من العمالة بلغت نسبتها (7,2%) عام 1980م،[2] ووصلت إلى نسبة(12,9%) عام 1998م[3] يحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات علما بأن مرافق يفرن التجارية يمكن الإشارة إليها في:

1 - المحلات التجارية

تتوزع المحلات التجارية على إحياء المدينة بشكل متباين، إذ يستحوذ حي القصر ممثلا في مركز المدينة على عدد ملحوظ منها يتردد عليه أغلب سكان المنطقة خلافا لحي الجديدة، والمناطق الداخلية حيث لا أثر سوى لمتاجر معدودة.

2 - الأسواق المفتوحة، والمجمعة.

وهي الأماكن التي تتوفر فيها الحاجات الضرورية من مواد غذائية وملابس وبعض المستلزمات الأخرى مثل الأثاث ومواد التنظيف والأجهزة الكهربائية، علما بأن يفرن

1 - كلية الآداب والعلوم، جامعة الجبل الغربي، قسم التسجيل، بيانات غير منشورة.
2 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائي لحصر القوى العاملة بيفرن، 1389-1980م، جدول رقم هـ.
3 - الدراسة الميدانية لعام 1998م.

تشتهر بقيام سوقين مفتوحين يومي الأحد والخميس غير بعيد عن مقر المصرف التجاري إلى جانب سوق أسبوعي للحيوانات، علما بأن المنطقة ككل يقام بها سوق يوم الجمعة في منطقة العوينة، هذا بالإضافة إلى السوق المجمع بالمدينة، وتشاركيه خدمات عامة.

3 - الجمعيات الاستهلاكية

تتوزع الجمعيات الاستهلاكية في أغلب أجزاء المدينة حيث يقصدها معظم السكان للحصول على حاجاتهم الضرورية.

جدول رقم (18) المرافق التجارية في المدينة 1989م[1]

المرافق	العدد
محلات تجارية	488
جمعيات استهلاكية	8
سوق مجمع	1
سوق مفتوح	2
تشاركيه	1
المجموع	500

ولا ننسى الجانب المالي المحرك المباشر للوظيفة التجارية الذي يمارس عن طريق فروع مصرف الوحدة، والمصرف الادخاري، والمصرف الزراعي، والمصرف الأهلي التي تقدم خدماتها لسكان المدينة وسكان مدن أخرى كالزنتان، والرياينة.

5 - الوظيفة الإدارية

لا تخلو مدينة بغض النظر عن حجمها من تقديم هذا النوع من الخدمة، ومدينة يفرن شأنها شأن بقية المدن، إذ تقدم خدماتها الإدارية بأنواعها المختلفة مثل الخدمات الجمركية والضرائب، والأمن، وصندوق الضمان الاجتماعي، والبريد، خدمات التخطيط العمراني، والجوازات، وخدمات البلدية، والإسكان، إذ تتوفر هذه الخدمات من خلال مكاتب البلدية، والمجمع الإداري، الذي يضم معظم الأمانات، وبالطبع عدد كبير من الموظفين.

1- المصدر: الدراسة الميدانية.

وتؤدي محكمة يفرن الجزئية وظيفتها بشكل جيد منذ افتتاحها عام 1964م،[1] ولو إنها تختص بالنظر في القضايا الأولية مثل النزاعات، والسرقات، وقضايا الأحداث والقتل غير المعتمد، إذ حجز المتهمين مؤقتا في مركز الشرطة، ومن ثم تحويلهم إلى سجن مدينة جادو أو غريان إذ لا يوجد سجن في مدينة يفرن، كما تختص المحكمة بقضايا المرور بجميع أنواعها، وتشمل المنطقة الممتدة من يفرن المركز إلى الزنتان بما في ذلك الرياينة، والعوينة، ومنطقة الرومية، وأم الجرسان، والقلعة، وتاغمة.

6 - الوظيفة الصناعية

لا نستطيع وصف مدينة كيفرن بأنها مدينة صناعية، إذ يقتصر هذا النوع من النشاط الاقتصادي على ما تقدمه من خدمات بسيطة في بعض المصنوعات المتمثلة في إنتاج مصنع الملابس الجاهزة، ومصنع الألمنيوم، ومصنعي المشروبات، ومصنعي البلاط إضافة إلى الخدمات التي تقدمها الورش الفنية، وقد قطعت بعض هذه التشاركيات مرحلة من التطور نتيجة تدخل الدولة للنهوض بهذا القطاع الذي اخذ في التوسع التدريجي ممثلا في عدد من التشاركيات ذات الإنتاجية الجيدة التي تخطت حدود المدينة مما يؤهلها للمزيد من الدعم الذي لا بد منه للدفع بهذه الوظيفة خطوة ثابتة نحو التقدم والمساهمة بالتالي في تحريك عجلة الإنتاج.

جدول (19) التشاركيات الصناعية في المدينة 1998م.[2]

القطاع	العدد	النسبة المئوية %
صناعة المشروبات	2	9,09
صناعة مواد البناء	5	22,72
الصناعات الغذائية	2	9,09
صناعة الأحذية	2	9,09
صناعة الفخار	2	9,09
صناعة الجوارب	1	4,54

1 - أمانة اللجنة الشعبية للعدل والأمن العام، محكمة يفرن الجزئية، يفرن، ملف الدعاوي بيانات غير منشورة.
2 - المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ -15 30 /1998/6م

الصناعات الكيميائية	5	22,72
صناعة الحلويات	2	9,09
تشاركية تفصيل وخياطة	1	4,54
المجموع	22	100%

أما عن المصانع المملوكة للدولة فرغم قلتها إلا إنها تشكل الدعامة الصناعية الأولى مثل مصنع الملابس الجاهزة، ومصنع الألمونيوم، ومصنع الإطارات.

جدول رقم (20) مصانع القطاع العام[1]

المصنع	الموقع	تاريخ الإنشاء	عدد المشتغلين		
			ذكور	إناث	المجموع
الملابس الجاهزة	القصر	1986	5	70	75
الألمنيوم	القلعة	1986	85	3	88
الإطارات	العوينية	1990	14	-	14
المجموع الإجمالي			104	73	177

علما بان المدينة تمتلك العديد من مقومات الصناعية الناجحة التي ربما تشكل الدعامة الأساسية للنهوض بهذه المدينة كصناعة الزجاج، والجبس، والاسمنت، والخزف.

7 - الوظيفة الصحية

تخصيص جزء هام من مساحة المدينة لتأدية هذه الوظيفة بات من الأمور الضرورية جدا، إذ يوجد في مدينة يفرن المستشفى المركزي، العيادة المجمعة، والمجمع الصحي التي تتميز جميعها بسهولة الوصول إليها وسرعة الحصول على خدماتها مثلما هو الحال مع المستوصف العام.

1- المصدر:الدراسة الميدانية مقابلة مع الأخ مدير الصناعات بتاريخ 1998/6/25م.

يوجد مستشفى يفرن المركزي في الشمال الشرقي من وسط المدينة ويحتوي على حجرة عمليات وعدد 300 سرير وعدد مناسب من الأطباء والممرضين يقيم أغلبهم داخل سكن تابع للمستشفى، الذي يستقبل الحالات المحالة إليه من المستوصف أو العيادة المجمعة والذي يقوم بدوره بتحويل المريض إلى مستشفى غريان أو طرابلس عند الضرورة وعلى الرغم من توفر هذه المرافق الصحية، إلا أن مستواها ما زال ضعيفا فكثيرا ما يفقد المريض الثقة فيها ويحاول الحصول على خدمة أفضل من مستشفى غريان أو طرابلس.

8 - الوظيفة الزراعية

بات من المؤكد خروج الوظيفة الزراعية، والرعوية عن دائرة الأنشطة والوظائف التي تؤديها يفرن خاصة فيما يتعلق بحرف الرعي التي تلاشت داخل المدينة ولم تعد تمارس إلا بشكل ضعيف جدا وخارج حدود المخطط بشكل عام لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لحياة بعض أنواع الحيوانات بما في ذلك الظأن والماعز، فالمنطقة الجبلية تعد عادة مراعي طبيعية جيدة لتوفر نباتات العرعار، والبلوط، والشيح، والرتم، والزعتر والحلفاء، والزعفران، إلى جانب أن طبيعة التلال خارج حدود المدينة تسمح للماعز بالذات بتسلقها بشكل سهل.

أما فيما يخص حرفة الزراعة فتكاد هي الأخرى تنتهي داخل حدود المخطط، إذ لم يبق ما يدل عليها سوى البساتين الصغيرة المجاورة لبعض البيوت أو داخلها حيث تنمو بعض أشجار الزيتون، والتين، واللوز، والعنب، للاستهلاك الشخصي عادة، وتمارس حرفة الزراعة خارج حدود المخطط بشكل واضح، حيث تقسم الأراضي إلى عدد من المزارع البعلية التي تنمو فيها أشجار اللوز، والزيتون، والكروم، والخوخ، والمشمش.

وفي مواسم الحرث يتم حرث بعض الأراضي المنبسطة وزراعتها بالقمح والشعير ولو أن هذه المساحات تتقلص عاما بعد آخر لزراعتها بأشجار مثمرة.

وتعد منطقة الطهر والمغرن أخصب الأراضي الزراعية، إذ تتم تسوية الأراضي إلى جانب إعداد المدرجات ومن ثم زراعتها.

يتم تسويق إنتاج منطقة يفرن الزراعي المتمثل في الزيتون، واللوز، والتين، إلى المناطق الأخرى خاصة سوق الزاوية لكثرة الطلب عليها في الوقت الذي تعتمد على استيراد أنواع الخضروات كالطماطم، والفلفل، والباذنجان، والبطيخ على إنتاج منطقة الزاوية من قبل تجار الخضروات المحليين.

التركيب الوظيفي، والعمالة

أولا: لعام 1980م

بلغ مجموع العاملين الليبيين في مدينة يفرن عام 1980م حوالي 4420 عاملا منهم 257 من القوى العاملة النسائية يعملون في قطاع الخدمات 212 فردا، والصناعات التحويلية استحوذت على 28 فردا والمواصلات على 11 فردا.[1] والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (21) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي لمدينة يفرن سنة 1980م[2]

الزراعة والغابات والصيد		المحاجر		الصناعات التحويلية		الكهرباء والغاز		التشييد والبناء		المطاعم والفنادق	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
468	-	47	-	48	28	190	-	316	1	15	-
تجارة الجملة والتجزئة		النقل والمواصلات		مؤسسات التامين والخدمات		الخدمات العامة والاجتماعية		أنشطة واضحة التوصيف			
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		

1 - الدار الليبية للمحفوظات التاريخية، وثائق العهد العثماني، وثيق رقم 124/ م.ت.

2 - المصدر: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة، أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، 1980م

327	1	187	11	32	2	2533	212	-
المجموع								
الكلي		ذكور					إناث	
4420		4163					257	

يبدو من النظر إلى الجدول السابق مدى أهمية قطاع الخدمات من حيث توفر فرص العمل، إذ بات من المؤكد انه القطاع الأوفر دخلا، حيث بلغت نسبة العاملين بهذا القطاع حوالي (62,1%) من مجموع القوى العاملة في المدينة منهم (24,8%) يتبعون التعليم و(18,4%) الإدارة العامة و(11%) في قطاع الصحة، بينما استحوذت باقي الخدمات على (7,9%).

أما القطاع الثاني في الأهمية من حيث عدد العمالة فيتمثل في قطاع الزراعة حيث بلغت نسبة العاملين بهذا القطاع 1980م حوالي (10,6%) يعملون في حوالي 300 مزرعة صغيرة غطت مساحة إجمالية قدرها (7000) هكتار تتركز في جنوب شرق المدينة.

في حين ضم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق نسبة (7,8%) من مجموع العمالة ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث توفير فرص العمل قطاع البناء والتشييد بنسبة (7,2%)، فحين بلغت نسبتها في قطاع الصناعة (6,6%) من إجمالي القوى العاملة على مستوى الإقليم، بينما حظيت الزراعة على نسبة (11,8%) أما عدد العاملين في قطاع الخدمات فقد بلغت نسبتهم (9,4%) داخل الإقليم بكامله.

جدول رقم (22) توزيع القوى العاملة حسب أقسام النشاط الاقتصادي 1980م[1]

رقم	أقسام النشاط الاقتصادي	ليبيون		غير ليبيين		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	الزراعة	468	10,6	270	8,4	738	9,7
2	المناجم والمحاجر	47	1,0	26	0,8	73	1,0
3	الصناعات التحويلية	76	1,7	28	0,9	104	1,4
4	الكهرباء والغاز والمياه	190	4,3	19	0,6	209	2,7
5	التشييد والبناء	318	7,2	2218	69,3	2536	33,3
6	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	343	7,8	60	1,9	403	5,3
	أ- تجارة الجملة والتجزئة	328	7,4	40	1,3	368	4,8
	ب- المطاعم والفنادق	15	0,4	20	0,6	35	0,6
7	النقل والتخزين والمواصلات	198	4,5	2	0,1	200	2,6
8	مؤسسات التمويل والتامين والخدمات العقارية وخدمات الأعمال	35	0,8	9	0,3	44	0,6
9	الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية	2745	62,1	568	17,7	331,3	43,4
	أ- الإدارة العامة	815	18,4	82	2,2	887	11,6
	ب- خدمات لمجتمع	1759	39,8	465	14,5	2224	29,2

1- المصدر: النتائج النهائية لحصر القوى العاملة بيفرن 1980/1389م/، ح ع م ل - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، جدول (هـ)، م.

	جـ- الخدمات التعليمية	1094	24,8	360	11,3	1454	19,1
	د- الخدمات الصحية	486	11,0	104	3,2	590	7,7
	هـ- خدمات المجتمع الأخرى	179	4,0	1	000	180	2,4
	بقية بنود 9	171	3,9	31	1,0	202	2,6
10	أنشطة غير واضحة التوصيف	-	-	-	-	-	-
المجموع الكلي		4420	100,0	3200	100,0	7620	10,0

ثانيا :- لسنة 1998م

شهدت بعض القطاعات نموا ملحوظا في عدد العمالة من بينها قطاع الخدمات والتجارة، والنقل فسجلت التجارة (12,9%) من إجمالي القوى العاملة بالمدينة، كما سجل قطاع الخدمات ما نسبته (44,15%) في حين شهدت قطاعات أخرى تدنيا في عدد العمالة مثل قطاع الزراعة، والغابات حيث انخفضت النسبة عام 1980م من (10,6%) إلى حوالي (1,81%) عام 1998م، في حين لم تشكل المنشآت الزراعية من مجموع الوحدات الاقتصادية العاملة بالمدينة سوى نسبة أقل من واحد بالمائة.

بلغ عدد المشنات والمؤسسات الإنتاجية في مدينة يفرن عام 1998م حوالي 504 منشاة موزعة حسب القطاعات الاقتصادية، والحضرية المبينة بالجدول رقم 23، حيث استحونت المنشآت التجارية على عدد 500 منشأة أو ما نسبته (69,5%) من مجموع الوحدات الاقتصادية العاملة، من بين ذلك قطاع الخدمات الذي يمثل نسبة (16,68%) موزعة على (4,17%) لقطاع التعليم الذي يضم عددا كبيرا من المدارس الابتدائية والإعدادية البالغة 19 مدرسة، إلى جانب ثلاث مدارس ثانوية، وثمانية مرافق تمثلت في بعض المعاهد وكلية الآداب والعلوم، في حين خص قطاع الصحة (1,39%)، والورش الفنية (7,64%) والخدمات السياحية (0,41%)، والخدمات الشخصية (2,78)، في حين مثل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة بنسبة (3,47%) إذ يضم تشاركية خاصة ومصانع كبيرة بلغ عددها 25 منشأة صناعية، أما المنشآت التابعة للإدارة العامة فتاتي في المرتبة الرابعة بنسبة (2,92%).

جدول رقم (23) عدد المنشآت والمؤسسات الإنتاجية التابعة لكل قطاع لسنة 1998م.

رقم	القطاع	عدد المنشآت	النسبة المئوية %
1	الزراعة	6	0,83
2	النقل والمواصلات	9	1,25
3	التجارة	500	59,54
4	الصناعة	25	3,47
5	المالية والتامين	20	2,78
6	البناء والتشييد	18	2,50
7	الخدمات	120	
	أ- التعليم	30	4,17
	ب- الصحة	10	1,39
	جـ- ورش	55	7,64
	د- خدمات سياحية	3	0,41
	هـ- خدمات شخصية	22	3,05
8	الإدارة العامة	21	2,92
المجموع		719	

أما باقي النسب فتتوزع على قطاعات البناء والتشييد والمالية، والنقل والزراعة بنسبة (2,50%)، و(2,78%)، و(1,25)، و0,97%) على التوالي.

جدول رقم (24) العالمة حسب القطاع في مدينة يفرن سنة 1998م[1]

رقم	القطاع	الذكور		الإناث		الإجمالي	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	الزراعة	25	2,41	3	0,85	28	1,81
2	النقل والمواصلات والمنافع	62	5,99	5	0,97	67	4,33
3	التجارة	200	19,34	-	-	200	12,9
4	الصناعة	113	11,12	66	12,91	181	11,7
5	المالية والتامين	25	2,41	-	-	25	1,61
6	البناء والتشييد	17	1,64	-	-	17	1,10
7	الخدمات						44,15
أ	- التعليم	65	6,28	350	68,49	415	26,8
ب -	الخدمات الصحية	111	10,7	72	14,09	183	11,8
جـ	ورش فنية	60	5,80	-	-	60	3,88
د	خدمات سياحية	8	0,77	2	0,39	10	0,64
هـ	خدمات شخصية	16	1,54	-	-	16	1,03
8	الإدارة العامة	330	31,9	13	2,54	343	22,2
	المجموع	1034		511		15,45	

جدول رقم (25) القوى العاملة من 1980-2000م[2]

سكان		1980		1990		2000	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
ليبيون	ذكور	800	27,0	1,370	32,0	2,350	40,0
	إناث	100	3,5	230	5,6	450	9,0

1 - المصدر الدارسة الميدانية

2 - المصدر: تقرير المكتب الاستشاري (بولسيرفيس-فاديكو) ، ص 45.

	المجموع	900	15,5	1,600	19,0	2800	23,9
غير ليبيين	ذكور	320	20,0	100	36,6	36	37,5
	إناث	80	50,0	600	60,0	200	66,7
	المجموع	400	31,4	1,870	36,6	2,520	44,6
المجموع	ذكور	1,120	31,4	1,870	36,6	2,520	44,6
	إناث	180	5,9	330	7,5	480	9,3
الإجمالي		1,300	19,6	2,200	23,1	3,000	25,1

جدول رقم (26) القوى العاملة حسب القطاعات 1980-2000م

القطاع الاقتصادي	1980		1990		2000	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأول	300	23	300	14	300	9
الثاني بما فيه الصناعة	400 120	31 ×	1,000 2,3	45 ×	1,900 1,000	56 ×
الثالث	600	46	900	41	1,200	35
المجموع	1,300	100	2,200	100	*3,400	100

* بما فيهم 400 فرد قادمين للعمل من المناطق المحيطة.

وصل عدد العاملين في المدينة منذ بداية عام 1998م وحتى تاريخ إجراء الدراسة 1998/7/30م إلى (1345) عاملا منهم (1034) من الذكور، و(311) من الإناث.

باتت أهمية القطاع الخدمات واضحة في استقطابها لعدد كبير من العمالة وصلت نسبته (44,15 %، خص قطاع التعليم (26,8%) وأثبتت المرأة وجودها في هذا القطاع حيث وصل عدد العاملات (350) أو ما نسبته (68,49%) مقابل (11,8% في قطاع الخدمات.

أما باقي النسبة فموزعة على الورش الفنية، والخدمات السياحية والخدمات الشخصية، فكانت العمالة حسب النسبة (3,88%)، و(0,64%) و(1,13%) على التوالي.

أما القطاع الثاني من حيث عدد العمالة فقد تمثل في قطاع الإدارة العامة الذي يوظف (22,2%) من مجموع القوى العاملة، في حين جاءت التجارة في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية إذ وفرت فرص عمل لنحو (12,9%) من إجمالي العاملين مقابل (11%) قطاع الصناعة.

يأتي بعد ذلك قطاع النقل والمواصلات، والمنافع العامة التي تصل مساهمتها إلى حوالي (4,33%) من مجموع القوى العاملة، ثم قطاع الزراعة، والمالية، والتامين والبناء والتشييد حيث أسهمت بنسب (1,81%) و(1,61%)، و(1,10% على التوالي.

يتضح من العرض السابق اعتماد اقتصاد مدينة يفرن الحضري على قطاعات الخدمات والتجارة، والصناعة، والإدارة العامة، والنقل والمواصلات، والمنافع العامة كالقطاعات رئيسية لتوفير فرص العمل للمواطنين حيث وفرت ما نسبته (92,77%) من كامل الوظائف المتوفرة.

تقييم مستوى الخدمات

في الوقت الذي تقوم فيه هذه الوظائف وتشهد نموا ملحوظا، فإن المدينة تعاني قصورا في بعض الخدمات الضرورية مثل:

القصور الواضح في خدمات قطاع الصحة وخصوصا تلك التي يقدمها المستشفى مثل خدمات الإسعاف والجراحة وخدمات الإقامة.

معاناة بعض المباني الإدارية القديمة وخصوصا مقر البلدية من نقص وسائل التدفئة شتاء حين تنخفض درجة الحرارة إلى درجة يصعب احتمالها، كما تحتاج إلى عملية صيانة للمبنى ككل.

افتقار مركز المدينة إلى أشارات المرور، وحاجة شبكة الطرق الداخلية إلى إعادة رصف، كما تفتقر المدينة إلى محطة حافلات إذ تضطر الحافلات كثيرا للوقوف العشوائي حيث تكثر المنعطفات عكس الحال مع سيارات الركوبة العامة التي تتخذ من الساحة المفتوحة بالقرب من المصرف الادخاري محطة لها.

أما فيما يخص بقية الخدمات فهي جيدة، حيث تعد خدمات الكهرباء جيدة جدا مقارنة ببقية المنطقة بعد أن تم ربطها بمحطة عياط خلافا للمناطق الأخرى التي تعاني

قصورا واضحا في هذا الشأن، أما فيما يخص إنارة الشوارع فأعمدة موزعة بشكل يغطي معظم إحياء المخطط، إلا أن عددا محدودا منها وبالذات في مركز المدينة وهي التي تعمل بانتظام في مدينة كيفرن حيث يخيم الضباب الذي يؤدي إلى انعدام الرؤية وكثرة الحوادث.

أما فيما يخص خدمات الهاتف فهي جيدة مقارنة ببقية المنطقة بعد فتح المقسم الجديد وتحويلها كلها إلى شبكة أرضية، كما تعد خدمات نقل القمامة جيدة إذ تجمع في صناديق وتنقل بعناية وانتظام، مما يجعلها في وضع أفضل من غيرها.

أما فيما يخص عملية الصرف الصحي فهي معقولة إذ يتم صرف المياه في معظم المنازل إلى محطة التقنية الموجودة شمال المدينة خلافا للمنازل الجديدة التي تم إنشاؤها إنشاؤها بعد قيام المحطة المذكور إذ تصرف مياهها إلى خزان خاص بالمنزل ثم يتم تفريغه عن طريق السيارات ويعد هذا النوع محدودا جدا في المدينة مقارنة بالأول، مياه الأمطار فيتم صرفها طبيعيا هي الأخرى عن طريق مجاري الأودية العديدة.

أما الخدمات السياحية فلا تزال تعاني قصورا واضحا بالرغم من أن المدينة تضم مجموعة من المعالم السياحية المميزة التي تجسد في القوى القديمة ذات الطابع المعماري المميز في كل من تاقربوست، والبخابخة، والشقارنة، والقصير، ومخازن الغلال المحصنة إلى جانب بعض القصور مثل قصر ديسير في منطقة الشقارنة الذي كان بناء مرموقا اشتمل على عدد 1800حجرة، تم تشيده عام 1854،[1] إلا انه تعرض لعملية الهدم من قيل الحكومة العثمانية قصد محاربة الثوار،و اليوم وعلى الرغم من انه مجرد أطلال إلا انه بعد مكانا سياحيا جميلا، إلى جانب قصر ماجر (بن نيران) شمال شرق المدينة وبالتحديد شمال تاغمة وهو أيضا بقايا بناء جميل إذ يقع في منطقة فسيحة تلبس مع حلول الربيع حلة رائعة من الأزهار يقصدها معظم أهالي المنطقة للتمتع بمنظرها الجميل، كما تضم المدينة بعض العيون ذات الجاذبية السياحية، منها عين تاملالت وعين المالحة إلى جانب عين الرومية عند مدخل المدينة من جهة الجنوب الغربي.

كما يوجد نصب تذكاري روماني (هنشير سوفيت)، فمنطقة يفرن منطقة ذات جاذبية سياحية تشجع على إقامة الفنادق والاستراحات لتنمية الحركة السياحية، ومع ذلك لا يوجد فيها سوى فندقين يرجع أولهما إلى العهد الايطالي، وكمحاولة لتنمية هذا القطاع تمت صيانته وترميمه ومباشرة العمل به، إلا أن الخدمات التي يقدمها لم

1 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائي لحصر القوي العاملة بيفرن.

ترق بعد إلى الدرجة المطلوبة خاصة وانه يقع بمحاذاة حافة الجبل مطلا على منظر جميل، بينما لا يزال الثاني تحت التشييد. هذا إلى جانب استراحة عين الرومية بالقرب من العين.

وبالرغم من وجود مثل هذه المقومات التي بإمكانها خلق سياحة متطورة إلا أن الأمر لا يزال خارج اهتمام أولي الأمر في الوقت الذي يحتم فيه التعاقد على استغلال مثل هذه المقومات التي لا يحتاج تطويرها إلى إنفاق مالي ضخم بدل الإبقاء عليها مجرد منطقة عبور وإقامة قصيرة للسواح المتجهين إلى الصحراء، في الوقت الذي يمكن أن يكون فيها مكان للإقامة الطويلة لما تتميز به من جمال وجاذبية.[1]

علاقة المدينة بالإقليم

تحتل دراسة إقليم المدينة مكانة خاصة في جغرافية المدن، الذي يقوم على أساس الترابط والتفاعل بين المدينة محل الدراسة وما حولها من رقعة جغرافية. وعليه فكل المدن تقريبا تمثل إلى جانب مبرر وجودها الأصلي أو وظيفتها الأساسية مراكز لتقديم الخدمات لسكان يعيشون خارج حدود مدينتهم إلى جانب سكان المدينة نفسها.[2]

فالمدينة يحيط بها دائما نطاق من الأراضي الريفية، تعتمد عليه إذ تستطيع الحياة مكتفية بذاتها ومعتمدة على مواردها الحضرية، مما جعل العلاقة قوية بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية المتاخمة.[3] وعليه تم تعريف إقليم المدينة بأنه المنطقة التي تتأثر وتؤثر في المدينة وتطورها، مع التركيز على العلاقة بين المدينة والقرية، فانفصال المدينة ودراستها بمعزل عن منطقتها المجاورة يعطي صورة غير واضحة عن إمكانياتها كمركز حضري.[4]

تقوم المدينة لتؤدي عملا، ويكون قيامها وسط إقليم تأخذ منه وتعطيه، ولعل هذا الأخذ والعطاء هو الذي يجعل منها حقيقة جغرافية كاملة ومميزة،[5] وبالتالي فإن وظائف المدينة هي من الناحية المكانية نوعان وظائف محلية، وأخرى إقليمية، وحيث سبقت الإشارة إلى الوظائف المحلية التي تؤديها المدينة وتعد مبرر وجودها بالتالي، فالوظائف

1 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للسياحة، مقابلة مع الأستاذة فريدة مزران، مدير مكتب الأمين العام، بتاريخ 1998/7/2م.

2 - عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980م، ص 252.

3 - محمد السيد غلاب، وسيرى الجوهري، جغرافية الحضر، الإسكندرية، منشأة المعارف ص 115.

4 - محمد السيد غلاب، وسيرى الجوهري، جغرافية الحضر، نفس المرجع، ص 7.

5 - عبد الفتاح محمد وهبية، في جغرافية العمران، مرجع سابق، ص 225.

الإقليمية تابعة ومكملة للوظائف المحلية، وعليه كلما زادت أهمية الوظائف المحلية زاد نمو الوظائف الإقليمية،[1] وزادت بالتالي علاقة المدينة بإقليمها.

دور المدينة الإقليمي

مثلت يفرن في فترة ما مركزا مهما جدا بالنسبة لمدن الإقليم باحتلالها مركز المتصرفية طوال فترة الحكم العثماني، وكما كانت مقرا للبلدية خلال فترة الاحتلال الايطالي وما بعدها في حين أدى تحولها إلى رفع بلدي إلى أن تصبح ثاني مدن البلدية بعد غريان من حيث الأهمية، إذ يمتد نفوذها الإداري إلى نالوت غربا وغريان شرقا، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إقليمها لأنها تحتل مركز الإدارة والأعمال المالية والثقافية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية ومركز تجاريا للتجمعات السكانية والمدن الصغيرة المجاورة التي تقع في إطارها الإقليمي مثل الزنتان، والعوينية، والرياينة، والغنايمة، وأولاد يحيى، والزرقان، وأم الجرسان، والقلعة، وتاغمة، وتازورايت وعليه يمكن إيجاز العلاقة بين المدينة وإقليميها من خلال القراءة السريعة للخدمات التالية:

1 - الخدمات التعليمية

تقدم كلية الآداب والعلوم خدماتها لعدد كبير من الطلبة جلهم من خارج وسطها الجغرافي.

ففي خلال عام 1998م بلغ عدد الطلاب المسجلين بها حوالي 2000 طالب منهم 367 طالب فقط من داخل المدينة في حين جاء 1633 طالب من خارج المدينة كما هو موضح أدناه.

	العدد	%
طلبة محليون	376	18,35
طلبة من الخارج	1635	81,65
الإجمالي	2000	100%

يتضح من الأرقام السابقة أن هناك (81,65%) من أجمال الطلبة هم من سكان المناطق المجاورة الذين قدموا إلى المدينة للاستفادة من هذه الخدمة الحيوية، وهذا يعد نشاطا أساسيا يدل على نمو في مقومات الاقتصاد الحضري لهذه المدينة، كما أنه يعد نشاطا أساسيا جاريا يعتمد على حركة السكان غير المحليين.

1 - نفس المرجع، ص 225.

أما فيما يخص الخدمات التعليمية المقدمة من معاهد يفرن المتمثلة في المعهد العالي للمهن الشاملة، ومعهد الدراسات المالية، والمعهد المتوسط للمهن الشاملة، والمعاهد التخصصية، والثانويات العامة، ومعهد للتمريض فقد تم تسجيل ما نسبته (81,85%) من خارج حدود المخطط أو ما يعبر عنه بالعمالة الأساسية عند دراسة القاعدة الأساسية خلافا للمحليين الذين يشار إليهم بالعمالة غير الأساسية، ذلك أن الآخرين لا يتركون مردودا اقتصاديا على حياة المدينة خلافا للفئة الأولى مثل ما هو الحال مع نزلاء المستشفيات مقابل (18,16%) فقط من داخل المدينة كما هو محدد في الجدول التالي:

	العدد	%
طلبة محليون	184	18,16
طلبة من خارج المخطط	829	81,83
الإجمالي	2000	100%

وتؤكد البيانات المستقاة من الكلية على أن اغلب الوافدين هم من سكان المناطق المجاورة مع نسبة أقل من مناطق بعيدة مثل غدامس، ونالوت، ودرج، وكباو غربا إلى الاصابعة، وغريان، والرابطة شرقا.

أما فيما يتعلق بالطلاب القادمين إلى المعاهد فهم في الغالب طلاب من المناطق المجاورة مثل الرياينة، والغنايمة، والعوينية، وأم الجرسان، والقلعة، وتاغمة.

2 - الخدمات الصحية

لعل الخدمات الطبية التي تؤديها المدينة لإقليمها عن طريق أطبائها ومستشفياتها وعياداتها هي أوسع خدمات المدينة امتدادا، فالخدمات التي يقدمها المستشفى المركزي الذي يعد أهم مرفق صحي في المنطقة تتعدى سكان المدينة إلى إقليميها إذ تمتد تلك الخدمات حتى منطقة ككلة شرقا، وجادو غربا أي خارج حدود الإقليم.

ومن خلال السجلات الخاصة بقيد حالات الدخول إلى المستشفى لفترة من 12-18 أغسطس تبين دخول حوالي (214) مريض إلى المستشفى منهم:

مرضى محليون 41 من داخل حدود المخطط

مرضى غير محليين 173 من مناطق الإقليم

في حين شكل القادمون من ككلة، وجادو نسبة بسيطة لأنها مناطق لا تتبع مدينة يفرن إقليميا، كما تقدم العيادة المجمعة خدماتها لعدد كبير من سكان الإقليم، حيث تبين من سجل العيادة لفترة من 15-20 أغسطس مراجعة حوالي (155) منهم (104) مريض من خارج حدود المدينة، في حين جاء الباقون وعددهم (51) من داخل المخطط.

وتلعب الصيدليات دورا مهما في تقديم خدماتها لمعظم سكان الإقليم، فإلى جانب صيدليتي المستشفى والعيادة المجمعة يتردد المرضى على الصيدليات الخاصة للحصول على حاجاتهم، وفي محاولة من الباحثة لحصر مناطق إقامة الأفراد الذين يرتادوا تلك الصيدليات ليوم كامل والبالغ عددهم حوالي (60) فردا تبين أن أكثر من (35) فردا هم من سكان المناطق المجاورة في حين كان الباقون وعددهم (25) فردا من سكان المدينة وفي هذا تأكيد ارتباط ما تقدمه المدينة من خدمات صحية الذي لا يزال بحاجة إلى مثل هذه الخدمات الضرورية.

كما تعد الحركة اليومية من وإلى المدينة مقياسا هاما لدراسة علاقة المدينة بإقليمها حيث يعد عدد القادمين إلى مركز المدينة من بوابتها الشمالية الشرقية، والجنوبية الغربية في ساعات الصباح (7-10) صباحا بحوالي (644) نسمة تبين أن جميعهم يتجهون إلى المركز للحصول على خدمات أو لتأدية خدمات، فعدد كبير من الموظفين، والتجار الذين يؤدون عملا يوميا في المركز هم من خارج حدود المدينة وبالتالي تبدو حركتهم اليومية واضحة جدا خصوصا في الصباح حيث تتحول المدينة وخصوصا مركزها إلى مكان مزدحم بالأفراد والسيارات، خلافا لما تكون عليه في ساعات المساء إذ تبدو وكأنها خالية من أية حركة.

هذا إلى جانب الأفراد الذين يستخدمون الحافلة في تنقلهم من والى المدينة ففي صبيحة احد الأيام دخل المدينة عن طريق الحافلة المتجهة إلى طرابلس والقادمة من جادو حوالي (30) فردا لغرض الحصول على خدمة من مركز المدينة.

كما تعد المدينة مركزا تجاريا هاما بالنسبة لمدن الإقليم الأخرى، ففيها تتعدد المحلات التجارية، والأسواق التي يرتادها معظم سكان الإقليم مما يجعل من يفرن مركزا تجاريا مهما بالنسبة لإقليمها والى جانب هذه المحلات التجارية، تقدم المخابز بعض خدماتها لمعظم سكان الإقليم علاوة على سكان المدينة، فالموظفون الوافدون على سبيل المثال لابد لهم من التوجه إلى المخابز لشراء بعض الخبز ساعة الانصراف، وهو ما ينطبق على جميع القادمين من الجهات القريبة الأخرى.

كما تعتبر السلخانة الموجودة جنوب غرب المدينة المكان الأساس لتجهيز اللحوم لكل مناطق الإقليم من الزنتان حتى تاغمة، الأمر الذي ينطبق على المصارف التي تقدم خدماتها لسكان المدينة والإقليم من حولها، ذلك أن مصرف الوحدة لا يزيد عدد عملائه من داخل المدينة (400) من أصل (1400)، أما المصرف الأهلي فقد يبلغ عدد عملائه (300) عميلا من أصل (500) وبالطبع فان ثالث المصارف متمثلا في المصرف الزراعي فان الأغلبية المطلقة من يتعاملون معهم هم من سكان الريف.

كما تلعب وسائل النقل العام والركوبة بالذات دورها الهام جدا في خدمة إقليم المدينة إذ تعد سيارات الأجرة التي تتخذ من الساحة المفتوحة في المدينة محطة لها، من والى طرابلس وغريان مثلما هو الحال مع الحافلات إذ توجد محطة للسفر إلى طرابلس عن طريق الزاوية.

كما يخدم البريد لمركزي سكان الإقليم حيث تمتد خدماته لتشمل كل مدن الإقليم سواء في إرسال وتلقي الرسائل والحوالات البريدية أو في استخدام الهاتف، ومن خلال مراجعة سجل الرسائل والبرقيات لشهر يونيو تبين وصول ما يقارب (70) رسالة مسجلة (456) رسالة عادية (85) برقية منها (60) برقية لأناس من خارج المدينة في الوقت الذي استخدم البريد لإرسال ما يقارب من (41) حوالة بريدية تخص سكان الإقليم، أما عدد الرسائل الصادرة لنفس الشهر فكانت حوالي (97) رسالة مسجلة و(240) عادية مسجلة و(114) برقية.

كما تلعب محكمة يفرن الجزئية دورا مهما جدا بالنسبة للإقليم إذ تقدم خدمات تمتد حتى مدينة الزنتان غربا، ومدينة ككلة شرقا، ففي خلال النصف الأول من عام 1998م نظرت المحكمة في حوالي (148) قضية خصت أكثر من (105) منها مواطنين خارج حدود المدينة، وجميعها أمور تظهر دور المدينة والمكانة التي تلعبها في خدمة إقليمها.

الخاتمة

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة جغرافية مدينة يفرن، إحدى المراكز العمرانية ذات الأهمية الواضحة في منطقة الجبل الغربي، وذات الموضع الطبوغرافي المميز. تناولت فصول هذا البحث بالدراسة البيئية الطبيعية والجانب التاريخي وجغرافية السكان إلى جانب دراسة المورفولوجية والخدمات، وقد اعتمدت الباحثة في تحليل استخدام الأراضي في المدينة على المخططات الشاملة للمدينة المعمول بها والتي كان أولها مخطط 1966م ثم مخطط 2000م إلى جانب المسح الميداني الذي تم إجراؤه من قبل الباحثة خلال 1998م إلى جانب البيانات والإحصائيات المنشورة من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد ومكاتب توثيق المعلومات المتعلقة بالسكان والقوى العاملة، كذلك البيانات التي تم جمعها من مواقع الدراسة الميدانية التي تخص القوى العاملة والسكان وبعض المرافق الخدمية، علاوة على الإحصائيات المستقاة من قسم المناخ بمصلحة الأرصاد فيما يخص عناصر المناخ.

و قد تم التوصل إلى مجوعة من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيصها في الآتي

أولا: النتائج

اضطرار نمو المدينة وتوسعها بالرغم من العوائق الطبيعية التي تحد من عملية النمو والتوسع حيث زادت مساحة المدينة من (56,2) هكتار عام 1966م إلى (240,2) هكتار عام 1998م واتخاذها شكلا طوليا في امتدادها إذ لا توجد فرص للنمو إلا في اتجاه واحد وعليه تكون المدينة ذات امتداد ظاهر بالرغم من تقلص مكانة المدينة إداريا وتحولها بالتالي إلى مجرد فرع بلدي إلا إنها ما زالت تمثل المركز الأول في نظر العديد من سكان المنطقة الذي احتلته طوال الفترات الماضية .

انخفاضات معدلات الهجرة المغادرة للمدينة والتي بدأت مع بداية مع بداية العمل في الحقول والشركات النفطية وتوفر فرص العمل في المدن الساحلية الكبرى، يقابلها ارتفاع تدريجي في معدلات الهجرة الوافدة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتحسن مستوى المعيشة في المنطقة.

تنوع إمكانيات المدينة السياحية. فهي مدينة جميلة ذات تضاريس متنوعة ومناخ جميل، ومناطق طبيعية خلابة وبالرغم من وجود كل هذه المقومات التي بإمكانها خلق سياحة متطورة إلا انه لا توجد برامج لقيام حركة سياحية في المدينة ولا حتى لحماية المعالم الأثرية القائمة.

خلو المدينة من المناطق الترفيهية باستثناء الحديقة التي تعد متنفس المدينة الوحيد على الرغم من الحاجة الملحة إلى مثل هذه المتنفسات خاصة أن المدينة في عملية نمو مستمر اتساع نفوذ المدينة وقوة علاقتها بإقليمها .

توفر الرواسب المعدنية خصوصا الجبس والطين والرمل في المنطقة والتي يمكن أن تشكل مستقبلا قاعدة لنهضة صناعية هامة.

قوة الروابط الاجتماعية بين سكان المنطقة الجبلية والذي انعكس ايجابيا على انخفاض معدلات الطلاق .

ثانيا: التوصـــيات

توصي الباحثة بما يلي

ضرورة إجراء مسح شامل للمدينة ومن ثم وضع مخطط جديد قادر على حل مشاكل المخطط القديم. وإعادة تقييم المخطط القديم بما يتلاءم والأوضاع القائمة موضحا استخدامات الأراضي لكل وظيفة ومحددا المساحة اللازمة لكل استخدام.

ضرورة الاهتمام بتوثيق وحفظ المعلومات الحيوية الإحصائية المتعلقة بالسكان في مركز المدينة والبلدية والسجل المدني. والشد على أيدي الإخوة المسئولين بهذه المراكز للعناية بهذه الإحصائيات.

ضرورة الاهتمام بالجانب السياحي في البلاد ككل وفي المدينة خاصة لما تتميز به من إمكانات سياحية .

تشجيع الباحثين والدراسين فيما يخص دراسة المنطقة واعتبار هذه الدراسة محاولة بسيطة لا تكتمل إلا بمجموعة دراسات لاحقة.

المراجع العامة

قائمة المراجع

أولا: - المصادر والمراجع العربية

أ - المصادر والتقارير

1 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان، بلدية يفرن 1973م، طرابلس، مطبعة الإحصاء التعداد.

2 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية، لعام 1973م طرابلس، 75.

3 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاءات الحيوية، لعام 1984م

4 - أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد النتائج النهائية لتعداد المساكن 1984م، طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد.

5 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية لتعدد المساكن 1975م طرابلس.

6 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، مؤسسة بولسيرفس العالمية، إقليم طرابلس بلدية يفرن، يفرن، التقرير النهائي عن مخطط العام، تقرير رقم ، ط، ت 171.

7 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، يفرن، ملفات مكتب السجل المدني بيانات غير منشورة.

8 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، يفرن، قسم التخطيط العمراني مجموعة تقارير عن مخطط المدينة 1998م، بيانات غير منشورة.

9 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق، يفرن، قسم التخطيط العمراني تقسيم مخطط المدينة عام 2000م، بيانات غير منشورة.

10 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، إدارة مستشفى يفرن المركز، بيانات غير منشورة.

11 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، بيفرن، ملفات

العيادة المجمعة، بيانات غير منشورة.

12 - أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام، محكمة يفرن الجزئية سجل الدعاوي، بيانات غير منشورة.

13 - أمانة اللجنة الشعبية للمرافق، يفرن، ملف محطة يفرن للتنقية، بيانات غير منشورة.

14 - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج حصر القوى العاملة بلدية يفرن 1980م، طرابلس، 1984م.

15 - الهيئة العامة للمياه والسدود، تقارير عن الوضع المائي بيفرن، طرابلس، بيانات غير منشورة.

16 - المركز الليبي للاستشعار عن بعد.

17 - دار المحفوظات التاريخية، وثائق العهد العثماني، متحف السرايا، طرابلس وثائق غير منشورة.

18 - مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، الكتب التفسيري لوحة طرابلس رقم، ن، 13-33-1974م.

19 - مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، لوحة طرابلس رقم، ن، 13-33-1974م.

20 - مصلحة الإحصاء الحيوية، بيانات المتوسطات لشهرية لعناصر المناخ، لمدينة يفرن طرابلس، 1996م.

21 - مركز البيبروني للاستشعار عن بعد.

22 - وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكن، 1964م طرابلس، مطبعة مصلحة الإحصاء والتعداد، 1999م.

23 - وزارة الداخلية، الإدارة العامة للشئون البلدية، كوبنهاجن، يفرن، مخطط شامل عام 1988م، متصرفيه يفرن، مارس 1969م.

24 - وزارة التنمية والتخطيط، خطط التنمية والتخطيط لمحافظات الجبل الغربي والزاوية بالمملكة الليبية، ما عدا جنزور، 1966م.

ب – الكتب

1 - أبو لقمة، الهادي، وسعيد القزيري، تحرير، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا سرت، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلام، 1995م.

2 - الزاوي، الطاهر احمد، معجم البلدان الليبية، طرابلس، مكتب النور، 1968م.

3 - إسماعيل، احمد علي، دراسات في جغرافية المدن القاهرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1988م.

4 - الصقار، فؤاد محمد، التخطيط الإقليمي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1969م.

5 - الزوكي، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وإبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية.

6 - المصراتي، علي مصطفى، غومة فارس الصحراء، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993م

7 - الزوكي، محمد خميس، نوال فؤاد حامد، في جغرافية الرسيف، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية 1991م.

8 - المهدوي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1990م.

9 - البابور، منصور محمد، تحرير، غدامس التحضر والقاعدة الاقتصادية بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1995م.

-10 الوكيل، شفيق العوض، محمد عبد الله سراج، المناخ وعمارة المناطق الحارة دار القاهرة، شركات الطويحي للطباعة، 1985م.

11 - الحجاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة، طرابلس مجمع الفاتح للجامعات، 1989م.

12 - أبو العطاء، فهمي هلالي، الطقس والمناخ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة 1989م.

13 - الزوام، سالم محمد، الجبل الأخضر دراسة في الجغرافية الطبيعية بنغازي، جامعة قاريونس.

14 - البرباز، عقيل محمد، دراسة في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات 1996 ،ELGAم.

15 - الجديل، عدنان رشدي، الزراعة ومقوماتها في ليبيا، الدار الغربية للكتاب.

16 - الأنصاري، فاضل، جغرافية السكان، الطبعة الجديدة، دمشق، 1986م.

17 - البرغوتي، عبد اللطيف محمود، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، الجامعة الليبية، بنغازي، 1971م

18 - العرجاوي، محمد المختار، البربار عرب قدما، منشورات المجلس القومي الثقافة العربية، الرباط، 1993م.

19 - الحواث، علي، التخطيط الحضري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان مصراته، 1990م.

20 - البكري، المسالك والممالك، المتوفي، 487هـ.

21 - ارنست جزيفن، مغامرات في طرابلس، ترجمة، المبروك محمد الصويعي دار الفرجاني للنشر المحدودة، لندن، 1980م.

22 - بوعيانه، فتحي محمد، جغرافية السكان، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية 1993م.

23 - بوعيانه، فتحي محمد، جغرافية العمران، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية 1993م.

24 - بازامة، محمد مصطفى، ليبيا في عهد الخلفاء الراشدين، دار الفكر، بنغازي 1993م.

25 - جودة، جودة حسين، أبحاث في جيومورفولوجية الاراض الليبية الجزء الثاني، منشورات جامعة بنغازي، 1975م.

26 - جودة، جودة حسين، دراسات في الجغرافيا الطبيعية للصحاري العربية بيروت، منشورات دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988م.

27 - جيمس ديتشارد سن، ترحال في الصحراء، ترجمة، الهادي أبو لقمة منشورات قاريونس، بنغازي، 1993م.

28 - حمدان، جمال، جغرافية المدن، القاهرة، عام الكتب، د، ت.

29 - دي اجستيني، هنريكو، سكان ليبيا، الجزء الثاني، ترجمة، خليفة محمد التليسى الجماهيرية، الدار العربية للكتاب، 1990م

30 - دورو لفوجي، اترماني، نحو فزان، ترجمة، طه فوزي، مطابع، القاهرة 1976م.

31 - رولات برسا، الديمغرافيا الإحصائية، ترجمة، حلا نوفل رزق الله الطبعة الأولى، لبنان، المؤسسة الجامعة، للدراسات ولنشر والتوزيع 1993م

32 - سميت لونيس، ولويد بريتون، مدينة طرابلس بمدخليها الغربي والشرقي في رسائل إلى الأهل، ترجمة، الهادي أبو لقمة، بنغازي، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1980م

33 - شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، مطبعة المصري 1963م.

34 - شواب، حسن عبد الحميد احمد، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مصر المكتب الجامعي الحديث، 1989م.

35 - شكري، محمد فواد، ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1957م.

36 - غلاب، محمد السيد، وآخرون، السكان ديموغرافيا وجغرافيا، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1989م.

37 - غلاب، محمد السيد، ويسري الجوهري، جغرافية الحضر، الإسكندرية، منشأة المعارف، د.ت.

38 - كاكيا، انتولي جوزيف، ليبيا في العهد العثماني الثاني، ترجمة، يوسف حسن العلي طرابلس، الغرب، دار إحياء الكتب العربية، 1946م.

39 - كورو، فرانسشكو، ليبيا العهد العثماني الثاني، ترجمة، خليفة محمد التليسي طرابلس، دار الفرجاني، 1971م.

40 - مقيلي، أمحمد عياد، مقدمة في الطقس والمناخ، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، 1993م

41 - معمر، علي يحيى، الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة الأولى، منشأة المذهب الابطي، مكتبة وهبة شارع الجمهورية، القاهرة، 1964م.

42 - نجم، محمد يوسف، وإحسان عباس، ليبيا في كتب الجغرافيا والرحلات، بنغازي دار ليبيا للنشر والتوزيع، 1968م.

43 - ناجي محمد، نوري محمد، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد احان طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1973م.

44 - وهيبة، عبد الفاخ محمد، في جغرافية العمران، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980م.

45 - هاملتون جيمس، جولات في شمال أفريقيا، ترجمة، محمد المبروك الصويعي طرابلس، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، د.ت.

جـ- الدوريات

1 - أبو لقمة، الهادي، مقومات تخطيط العربية والمعايير والقيم القياسية الأزمة لها مجلة كلية الآداب، للعدد الرابع، بنغازي، 1972م.

2 - أبو لقمة، الهادي، مدينة بنغازي وقسم تخطيط المدن، مجلة كلية الآداب والتربية بنغازي، العدد الحادي عشر 1982م، ص 143-196.

3 - البابور، منصور، القاعدة الاقتصادية للمراكز الحضرية الصغيرة، مجلة قاريونس العلمية، بنغازي، العدد الأول 1988م، ص 39-51.

4 - الحرير، إدريس صالح، تحرير، الاستعمار الاستيطاني الايطالي في ليبيا 1911م-1970م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1984م.

5 - فياض، فتحي عبد الله، التركيب العمري والنوعي للسكان الليبيين، 1954-1970م. مجلة كلية الآداب والتربية، بنغازي، العدد الحادي عشر، 1982م، عدد الصفحات 12.

6 - كودو، فرانشيكو، حلم تحقيق إمارة مستقلة في الجبل الغربي، معركة الاصابعة ترجمة، إبراهيم احمد المهدوي، مجلة قاريونس العلمية، بنغازي، العدد الرابع، 1990م.

7 - مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، بنغازي، العدد الأول، 1996م

د- الرسائل العلمية

1 - المنصوري، سالمة محمد، درنة دراسة جغرافية المدن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.

2 - الخلاق، أكرم حسن، النمو الحضري وأثره على استهلاك المياه بمدينة بنغازي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس، بنغازي، 1992م.

3 - الطوير، محمد احمد، ثورة الشيخ غومة المحمودي علي العثمانيين 1861م1858-م، رسالة ماجستير منشورة.

4 - العياطي، سميرة محمد، أفضلية الأماكن للإقامة المستقبلية في منطقة الهضبة رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاخ، طرابلس، 1996م.

هـ- المؤتمرات والندوات

1 - التركي، صلاح الدين، وآخرون، المواد الخام في الجماهيرية، بحث مقدم لملتقى الصناعات الأولية، مركز البحوث الصناعية، بحث غير منشور.

2 - الخلاق، أكرم حسن، مستقبل تنمية الموارد المائية في مدينتي يفرن والزنتان المؤتمر الجغرافي، الثالث، جامعة الجبل الغربي، كلية التربية، يفرن، 1995م.

3 - الباروني، سليمان صالح، مصادر المياه الجوفية لبلدية يفرن، مؤتمر المياه ديسمبر، 1978م.

4 - الفطيس، رشيد، وآخرون، العيون والينابيع لمنطقة الجبل الغربي، الهيئة العامة للمياه، طرابلس، ديسمبر، 1992م

5 - الكيخيا، منصور، يفرن دراسة في جغرافية السكان، الملتقى الجغرافي (الثالث) جامعة الجبل الغربي، كلية التربية، يفرن، 1995م.

6 - القزيري، سعيد خليل، تحرير، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مكتبة العمارة للاستثمارات الهندسية، بنغازي، 1992م.

7 - طنطيش، جمعة رجب، التركيب الجيولوجي والثروات المعدنية في شمال غرب الجماهيرية، المؤتمر الجغرافي، الثالث، جامعة الجبل الغربي، كلية التربية يفرن، 1995م.

و:- أخرى

1 - الدار الليبية للمحفوظات التاريخية، وثائق العهد العثماني، وثائق غير منشورة متحف السرايا، طرابلس.

2 - طلبة السنة الرابعة، قسم الجغرافيا، النمو الحضري في مدينة يفرن بحث غير منشور، 1986م.

المحتويات

الإهداء

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الصور

الخلاصة

المقدمة

الفصل الأول: - البيئة الطبيعية

1 - الموقع

2 - الموضع

3 - مظاهر السطح

4 - جيولوجية المنطقة

5 - الأهمية الاقتصادية لصخور المنطقة

6 - المناخ

2 - درجة الحرارة

3 - الأمطار

4 - الرطوبة

5 - الضغط الجوي

ثانيا: - المصادر والمراجع الأجنبية

- W. H. D, Omefal Records Of The World - Health Orginai Zat Lon, No, 28, Third.

- World Health assembly, Geneva 8To 27 May 1950 December 1950. P. 17.

- Fmemc, Trudy Cnoar. Studieo For deuet Cpmeut Of The Wadi Shati Inou One Depoait Toiali 1970.

- Cue Goudarzi. Op. CT. PP. U 89.200

- Supplementary Report On The wilayt Of Tripoli For Year 1897 Par Ligament Army papery Session 1898 Vol 99. no 21, 25.

6 - الرياح

7 - النبات الطبيعي

8 - التربة

9 - الموارد المائية

1 - مصادر المياه الجوفية

2 - مصادر المياه بالمدينة

أولا: - آبار وادي عومر

ثانيا: - العيون

أ - عين الرومية

ب - عين تامديت

الفصل الثاني: - يفرن دراسة في الجغرافية التاريخية

- فترة ما قبل التاريخ

- الفترة الكلاسيكية

- الفترة العربية الإسلامية

- الفترة العثمانية

- الفترة القرمالية

- فترة العهد العثماني الثاني

- فترة الاحتلال الايطالي

الفصل الثالث: - الجغرافية السكانية

1 - مكونات النمو السكاني

2 - الزيادة الطبيعية -مواليد - وفيات)

3 - الهجرة

- التركيب السكاني

أولا: - التركيب النوعي

ثانيا: - التركيب العمري

- نسبة الإعالة

- حجم الأسرة

- النمو السكاني

- كثافة السكان بالمنطقة

- كثافة سكان المدينة

الفصل الرابع: - مورفولوجية المدينة ومستوى الخدمات

أولا: - مورفولوجية المدينة

- التركيب الداخلي 1966

- التركيب الداخلي 1980

- التركيب الداخلي 1998

- التغير الكمي لاستعمال الأراضي بين عامي 1966-1998م

1 - تخطيط المدينة

- أولا: - مخطط كوبنهاجن

- ثانيا: - مخطط بولسيرفس لسنة 2000م

- استعمالات الأراضي للمنطقة المركزية، 1966-1998م

أولا: - مركز المدينة سنة 1966م

ثانيا: - مركز المدينة سنة 1998م.

- مشاكل التخطيط

- مستقبل التركيب الداخلي للمدينة

ثانيا: - النشاط الاقتصادي والخدمات

2 - الوظيفة العسكرية

3 - الوظيفة الدينية، والثقافية

4 - الوظيفة التعليمية

5 - الوظيفة التجارية

6 - الوظيفة الإدارية

7 - الصناعة

8 - الصحة

9 - الزراعة

- التركيب الوظيفي والعمالة

أولا: - لعام 1980م

ثانيا: - لسنة 1998م

- تقيم مستوى الخدمات

- علاقة المدينة بالإقليم

- دور المدينة الإقليمي

- الخاتمة

النتائج والتوصيات

- المراجع العامة